النوع الاجتماعي والتنمية

اشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية

تأليف

أ. د. عدنان ياسين مصطفى

أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد



النوع الاجتماعي والتنمية

اشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية

النوع الاجتماعي والتنمية

اشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية

تأليف

أ.د. عدنان ياسين مصطفى

أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد

الطبعة الأولى

2017م



دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2365/ 2016/5)

305.4

مصطفى ، عدنان ياسين

النوع الاجتماعي والتنمية اشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية/ عدنان ياسين مصطفى ، عـمان ، دار أمجـد للنشر والتوزيع،2016.

( ) ص

ر.إ: 2016/5/2365

الواصفات:/ المرأة// التنمية // المجتمع

ردمك : ISBN:978-9957-99-369-6

دار أمجد للنشر والتوزيع

جـوال :
٠٠٩٦٢٧٩٦٩١٤٦٣٢
٠٠٩٦٢٧٩٩٢٩١٧٠٢
٠٠٩٦٢٧٩٦٨٠٣٦٧٠

هاتف :٠٠٩٦٢٦ ٤٦٥٢٢٧٢

فـــاكس:٠٠٩٦٢٦ ٤٦٥٣٣٧٢

dar.almajd@hotmail.com

dar.amjad2014dp@yahoo.com

عمان - الأردن - وسط البلد- مجمع الفحيص - الطابق الثالث



المحتويات

الفصل الأول: النوع الاجتماعي والادوار التنموية: المرجعيات والاولويات..13
مقدمة:...15
أولاً: الإطار المرجعي:...16
ثانياً: المرأة والتنمية الاقتصادية: مصادر متعددة للتهميش:..19
ثالثاً: المرأة والتمكين: 21
رابعاً: استثمار الإمكانات في التنمية:...24
خامساً: العوامل الثقافية أساس تعويق المرأة:..26
سادساً: أولويات التدخل من أجل التمكين:...32
الفصل الثاني: الإشكاليات البنيوية لتعليم الاناث...37
مقدمة:...39
أولاً: الإطار المرجعي:...41
ثانياً: ما الذي يواجه تعليم الفتيات اليوم: 45
ثالثاً: لماذا الاهتمام بالتعليم:...51
رابعاً: التعليم وفجوة النوع في العراق: 56
خامساً: التقدم الذي نريد: 60
سادساً: الإصلاحات النظامية من وجهة نظر النوع الاجتماعي:...71
الفصل الثالث: النوع الاجتماعي والبناء المعرفي: الاشكاليات المنهجية للمنتج البحثي.................................79
تمهيد:...81
أولا: الاشكاليات المنهجية: الابعاد والتحديات:...84

ثانيا: الاشكاليات البحثية: الرؤى النظرية والنزعة الامبيريقية: 89

ثالثا: البناء المعرفي من أجل التمكين: 94

رابعا: المنتج البحثي في المجتمعات المأزومة: 101

خامسا: الخاتمة: 105

الفصل الرابع: المرأة والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي: هشاشة علائقية جذورها بنيوية 109

المقدمة: 111

المبحث الاول: المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي: 115

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي: 134

المبحث الثالث: مواجهة العنف: تعزيز حكم القانون وتفعيل السياسات: 154

الخاتمة: 170

مقدمة:

تبقى التفاوتات المبنية على أساس النوع الاجتماعي أحد أهم التحديات التي تواجه العملية التنموية واستدامتها في جميع المجتمعات الانسانية. إذ تتعرض الاناث، لاسيما غير المتعلمات في المجتمعات التقليدية، الى ظروف غير انسانية بسبب انعدام الأمن والانصاف وعدم المساواة. كما تواجه ظروفاً تمييزية قاسية بسبب الأعداد الكبيرة المنافسة لها في ميدان العمل والأرباح المنخفضة الناجمة عنها. هذه المستويات المتدنية من القدرات تؤدي بلا شك الى انخفاض مستويات الجودة والتمكين، مما تزيد ظروف الهشاشة وعدم الاستقرار الاقتصادي وانعدام الأمن الاجتماعي لاسيما في نظام يحركه اقتصاد السوق.

وليس من باب المبالغة القول، ان المستويات التعليمية للمرأة تعد أهم المحددات لتمكين المرأة واستدامة تنميتها، على الرغم من ان عدم المساواة التعليمية في الأصل أقل القضايا ادراكاً في خطابات التنمية البشرية. إذ غالباً ما تركز تقارير التنمية البشرية في أولويات السياسة العامة على التعليم والصحة، نظرا لأدوارها الأساسية في تحديد مؤشرات التنمية البشرية. ولهذا المنحى في النظر الى مكانة وادوار المرأة، غالباً ما يؤدي نقص التعليم وسوء الصحة الى تقليص فرص حياة أعداد كبيرة من الناس في العالم النامي، بل جعلت أعداد لا بأس منهم يعيشون حياة فقيرة ينعدم فيها الأمن والاستقرار.

وفي جميع أنحاء العالم، تبدو الخسائر الناجمة عن التهميش والاستبعاد والظلم القائم على اساس النوع الاجتماعي أكثرها تأثيرها في المؤشرات الانمائية للدول، وتبدو أكثرها حدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تليها منطقة جنوب آسيا، بينما تظهر دول أوروبا وآسيا الوسطى أقل النسب في تلك الخسائر. عموماً، فإن منطقتنا العربية، تعاني من مستويات عالية من تلك الخسائر على الرغم مما لدى البعض من تلك البلدان من مستويات عالية من نصيب الفرد من الدخل وأفضل رتبة في مؤشرات التنمية البشرية

HDI، فـضلاً عـن تمتعهـا بـأعلى نـصيب للفـرد مـن الإنفـاق العـام عـلى الـصحة والتعلـيم مقارنـة بجيرانها[1].

وبالترابط مع حقائق الوجود الاجتماعي والبناء الثقـافي يبقـى النـاس بكـل مـا يملكـون يواجهـون خطـر اعتلال الصحة. إذ يذهب الكثير من المعنيين في الشأن التنموي ان التعرض لهذه المخاطر يعـود إلى حـد كبير الى تدني مستويات الـدخل ومجـالات التعـويض الناجمـة عـن الـنقص في الـدخل. إذ تـشير تقـارير التنمية البشرية ان العمر المتوقع هو حاصل مؤشرات الحالة الصحية للبلـد. وكـما هـو الحـال بالنـسبة للتعليم، تتباين المؤشرات الصحية وتختلف وفقاً لظروف استقرار اوضاع البلدان الامنية والمجتمعية.

وتأكيدا على ما ذهبنا اليـه، فـان مزايـا التـدابير الوقائيـة للـصحة العامـة المتمثلـة بالتـدخلات المبـاشرة وغير المباشرة تسهم في تعزيز فرص التحصين الذي يمكن ان يكون أكثر شـمولاً ووصـولاً للفئـات الاوسـع تبايناً في الدخل، والاكثر انقـساماً مـن حيـث المكـان والهويـة، إذا كانـت الحكومـات مـستعدة لتحديـد الأولويات ومجالات الاستثمار فيها. ومع ذلك، فان التدابير الوقائية في الصحة العامـة تـساعد في ضـمان الحصول على مياه الشرب النظيفة، وتحسن المرافق الصحية المنزليـة الأكـثر تعقيـدا مـن حيـث الكلفـة والإدارة.

أما بخصوص العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، فقد ظل حتى وقت قريب جدا، موضوعاً غير مرئي في خطابات حقوق الإنسان فضلاً عن غيابه عن دائرة اهتمامات التنمية البشرية. وإذا ما وضعنا تلك العناصر بنظر الاعتبار، فان هذا النوع من العنف ضد المرأة الذي ينتهـك حقـاً اساسـياً من حقوق الإنسان من حيث الـسلامة الجـسدية والتحـرر مـن الخـوف، ويعـرض للخطـر قـدرات الإنسان الأساسية، فانـه بـلا شـك، يقـوض قـدراتهم عـلى المـشاركة الكاملـة كمـواطنين، في الحيـاة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمجتمعهم. وإذا كان ثمة أثر، فإن التكـاليف لا تقـع عـلى المـرأة

[1] -أنظر مؤشرات التنمية البشرية في التقارير العالمية للتنمية البشرية للسنوات الخمسة الأخيرة.

وحدها، ولكنها تـصل الى الأطفـال وأسرهـم والمجتمـع الأوسـع، مـما يـشكل عائقـا كبـيرا أمـام تحقيـق الأهداف العادلة للتنمية البشرية المستدامة.

لقد أقر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عام 2012[2] بأن استمرار العنـف ضـد النـساء قـد قـوض فـرص التقدم لجميع الأهداف الإنمائية للألفية، نظرا للآثار المدمرة الـذي تتركـه التـشابكات البنيويـة المعقـدة على قدرة النساء للمساهمة في العمليات الإنمائية على اوسع نطـاق. وعـلى أسـاس مـن هـذه القناعـة، ركزت كثير من المشاريع التنموية عـلى قـضية العنـف المبنـي عـلى اسـاس النـوع الاجتماعـي ووصـفتها بالهـشاشة 'العلائقيـة Relational Vulnerability. ان أبـرز مـضامين جـدول أعـمال التنميـة البـشرية المستدامة تقوم على مراعاة النوع الاجتماعي في القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيـات في الأماكن العامة والخاصة باعتباره عنصراً اساسياً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيـات في إطار الادوار الانمائية الفاعلة.

يـشتمل هـذا الكتـاب عـلى أربعـة فـصول ومقدمـة، يـسلط الفـصل الأول: النـوع الاجتماعـي والادوار التنموية: المرجعيات والاولويات، الضوء عـلى أهـم الإشـكاليات البنيويـة التـي تعرقـل المـسار التنمـوي للمرأة، مركزا في البداية على تطور المفهوم التنموي للمرأة عـبر مـسيرة أكـثر مـن نـصف قـرن، وانتقـال المفهوم من المرأة في التنميـة الى مـا يعـرف بمـنهج النـوع الاجتماعـي والتنميـة وصـولاً الى بـروز مـنهج الحقوق الذي اعتمدته المنظمات الدولية والحكومية في عقد التسعينيات من القرن المـاضي. كـما تنـاول الفصل علاقة النمو الاقتصادي بتعزيز فرص المساواة بين الجنسين وأبرز مصادر التهميش. ولعل اهم مـا تناوله الفصل موضوع المـرأة والتمكـين (المفهـوم-الابعـاد-الـدلالات)، ثـم العنـاصر الحاسـمة في عمليـة التمكين. من جانب آخر تم التركيز على دور العوامل الثقافية في تعويق المرأة واختـتم الفـصل بتحديـد أولويات التدخل من أجل التمكين.

[2] -United Nations ،Millennium Development Goals Report. New York. 2012, p.4.

أما الفصل الثاني: الإشكاليات البنيوية لتعليم الاناث، فيقدم تحليلا سوسيولوجيا لأهم الجذور البنيوية الأساسية لفجوة النوع في مجال التعليم، معتبراً ان الفتيات الأقل تعليماً هم بالأساس أقل قدرة على قيادة أدوار مجتمعية مثمرة. وقدم هذا الجزء من الفصل عرضاً تفصيلياً لما يواجه تعليم الفتيات اليوم من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية عبر سلسلة من البيانات والارقام. إذ ركز على كلفة تعليم الفتيات والفضاء المقيد لحركتها والتوقعات التي تقلص فرص تعليمها. من جانب اخر ركز الفصل على العلاقة بين التعليم وفرص العمل، مؤكدين ان التعليم بمستوى منخفض وجودة متدنية تضيق في معظم الحالات من حظوظ الاناث في الحصول على عمل لائق. على صعيد آخر، حاولت الدراسة تسليط الضوء من خلال المعطيات والأرقام على التعليم وفجوة النوع في العراق، كما أماط هذا الجزء من الكتاب اللثام على فرص تخفيف المعوقات التي تعترض تعليم الفتيات، ليصل في النهاية إلى وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها تمكين الاناث والارتفاع بمستوى تعليمهم.

ويوفر الفصل الثالث: النوع الاجتماعي والبناء المعرفي: الإشكاليات المنهجية للمنتج البحثي، تحليلاً للمشكلات والتحديات التي تواجه مسارات البناء المعرفي الخاص بالنوع الاجتماعي. لقد حاولت الدراسة اماطة اللثام عن أهم التداخلات المرجعية ذات الصلة بالواقع الثقافي والاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة وانعكاس ذلك على الأولويات البحثية. مركزة بذلك على الإشكاليات التي تتعلق بالإنتاج العلمي في العلوم الإنسانية عموماً والمرأة خصوصاً. إذ مع تعدد المناهج البحثية التي يستخدمها الباحثون في العلوم الاجتماعية، يقتصر كثير من الباحثين على استخدام منهج واحد لسبر أغوار المشكلات التنموية ذات الصلة بالمرأة، لاسيما وأننا نعيش في مجتمعات تقليدية تتداخل فيها الظواهر والمشكلات التي تتطلب استخدام المقاربات التحليلية الجدلية والتركيبية.

ويقدم الفصل الرابع: المرأة والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي: هشاشة علائقية جذورها بنيوية تصوراً عاماً لأشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي المرتبط بمنظومات ثقافية وقوالب نمطية تعكس المكانة الثانوية للمرأة في إطار العلاقات الجندرية التراتبية والاتكالية المرتبطة بها. وإذا وضعنا تلك العناصر بالاعتبار، فان العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي يتخذ أشكالاً متعددة في إطار البيئة المنزلية التي تعيش فيها المرأة الى جانب البيئة الخارجية التي تجعلها عرضة للهشاشة والتهديد. فالهشاشة ينظر لها من الناحية التقليدية بوصفها مفهوماً دينامياً متعدد الابعاد يرتبط بالخيارات التي يمكن ان يمارسها السكان وقدراتهم التي يضعونها لمواجهة الصدمات والضغوط. لقد عكست معطيات الدراسة ان جميع أشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي تعيق مسارات التنمية واستدامتها نتيجة لما تؤديه من فقدان للحقوق، وتقلص فرص الحصول على مستويات تعليمية عالية التي تضر بمكانة وادوار الفتيات والنساء وبالتالي تحد من خياراتهم في المشاركة بالحياة العامة.

نأمل ان توفر هذه الدراسات مجتمعة رؤية علمية لكيفية الارتقاء بفرص تمكين المرأة وانصافها وتقوية فرص مساواتها واندماجها. الكتاب يمثل مجموعة من الدراسات التي تشكل حافزاً للمزيد من التقصي والبحث الإضافي، وتحليل للسياسات، والاستراتيجيات والبرامج العملية والواقعية من اجل أن تتمكن المرأة من تضميد جراحها وتقليص فجواتها وتعزيز مؤشرات نهوضها وتنميتها.

ومن الله العون والتوفيق

المؤلف

الفصل الأول

النوع الاجتماعي والادوار التنموية:

المرجعيات والاولويات

مقدمة:

ان من القضايا الأساسية التي تعد من اهم معوقات التنمية واستدامتها هو التمييز على أساس النوع الاجتماعي، الذي ظل يشكل حجر عثرة أمام تمكين المرأة وتعزيز فرص مساواتها، فضلاً عن أنه متجذر في ثقافة أغلب المجتمعات الإنسانية. هذا التمييز والتهميش للأدوار التنموية للمرأة يعود الى عاملين رئيسيين، الأول: الموروث الثقافي السلبي الذي يدعم تبعية المرأة للآخر ويجعلها كياناً تقتصر مهامها على الانجاب والعمل المنزلي والمحافظة على شرف العائلة. والثاني: غياب وعي المرأة بذاتها ودورها الذي يقودها الى تدعيم التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي والعمل، وتناقلها عبر الأجيال بالأساليب والطرائق الخاطئة. لذا فان التنشئة الاجتماعية للمرأة تعمل على ترويضها الى الحد الذي تدافع عن تهميشها وتتنازل عن حقوقها.

ان معظم الدراسات حاولت تسليط الضوء على أهمية وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية، من ناحية، واسهام النمو من ناحية أخرى، في ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين، وهم يركزون على الفوائد المتحققة في الأبعاد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين داخل مجتمع التنمية، مؤطر بمفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة.

حاولت كثير من الدراسات تسليط الضوء على أهمية دور المرأة وما يمكن أن تقوم به في مجال التنمية الاقتصادية[3]، محاولة الاجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسة هي: ما هي الشواهد الاساسية لدعم الاستثمار في مجال المرأة؟ وما هي القيود التي تحد من فرص استثمار الإمكانات الكاملة للمرأة في عملية التنمية الاقتصادية؟ وما هي مجالات التدخل والأولويات اللازمة من أجل التمكين للتخفيف من هذه القيود؟

[3] -تبلغ نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في العراق 13% فقط عام 2011. وتتفاوت نسب المشاركة بين الذكور والاناث في قوة العمل. إذ تنخفض نسبة مشاركتهن في الريف الى 14% مقارنة ب 75% للرجال. كما تنخفض نسبة مشاركتها في الحضر الى 13% مقارنة ب 76% للرجال. المصدر: وزارة التخطيط، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية في العراق 2011.

ترمي هذه الدراسة تحقيق هدفين رئيسيين. الأول يركز على موضوع الاشكاليات التنموية للمرأة العراقية من خلال التركيز على العلاقة بالتنمية الاقتصادية، والثاني التركيز على قضايا أوسع تتعلق بالتمكين كأساس للإنصاف واستدامة التنمية. نأمل ان تشكل زاداً نافعاً يؤسس للمزيد من الدراسات في مجال المرأة والتنمية.

أولاً: الإطار المرجعي

قبل الخوض في تفاصيل الموضوع سوف نوفر إطاراً موجزاً عن تطور التفكير في مجال المرأة والتنمية.

1- تطور المفهوم التنموي للمرأة من "المرأة في التنمية" (Women In development) إلى "النوع الاجتماعي والتنمية" (Gender and Development) في السبعينيات من القرن الماضي، بعد أن ذهبت الأبحاث والدراسات المنجزة، بعيداً عن اعتبارها نوعاً اجتماعياً محايداً، وكانت نظرتها احادية للنوع الاجتماعي وهي مقاربة تضر بالأدوار التنموية للمرأة لاسيما وأنها ركزت على الدراسات الخاصة بالمزارعين الأفارقة. من هذا الإدراك ظهر منهج المرأة في التنمية (WID)، الذي أرجع مشكلة التنمية إلى استبعاد واقصاء المرأة من العملية التنموية. لقد اعتبرت هذه الرؤية جذور تبعية المرأة الى استبعادها من ميدان السوق ومحدودية فرص وصولها إليه، والسيطرة على الموارد. ووفقاً لهذا المنهج فإن المفتاح الرئيس لوضع المرأة في التنمية يكون بتأمينها تشريعياً للحد من مخاطر التمييز وتعزيز مشاركتها في التعليم والتوظيف

لقد قاد نهج المرأة في التنمية إلى منح أدوار أكبر للموارد التي تستهدف المرأة بجعلها أكثر اسهاماً في العملية الانتاجية أو اعتبارها أداة لتوليد الدخل بدرجة تجعل أدوارها أكثر وضوحاً، مع عدم التأكيد على الادوار الإنجابية لها. ودافع هذا المنهج عن دور المرأة في التنمية بمنحها فرص أكبر للمساواة بين الجنسين،

غير أنـه لم يتطـرق إلى المـشكلة البنيويـة الحقيقيـة وهـي: الأدوار الجندريـة والعلاقـات غـير المتكافئة التي هي أساس تبعية المرأة واستبعادها. إذ ركز هذا النهج أيضا على ما تم تسميته احتياجات الجنسين العملية، مثل توفير أفضل لفرص الحصول على المياه، والذي من شـأنه أن يقلل من مقدار الوقت الذي تقضيه النساء والفتيات في الأنـشطة المحليـة، ومـن ثـم تـسمح لهم بالتمتع بمزيد من الوقت للتعليـم أو العمـل. ولم يكـن هنـاك تـساؤل لمـاذا يعـد اعتبـار تجهيز المياه مسؤولية الإناث، أو لماذا يعد تحسين فرص الحصول على المياه قضية تمس حاجة النساء والفتيات فقط.

2- وفي عقد الثمانينيات من القـرن المـاضي، ظهـر مـا يعـرف مـنهج النـوع الاجتماعـي والتنميـة (GAD) الذي انتقد منهج دور المرأة في التنميـة. لقـد أدرك هـذا الـنهج أن أدوار الجنـسين وعلاقاتهما هي المفتاح الرئيس لتحسين فرص حياة المرأة، ومع بروز مصطلح "الجنـدر" الـذي يدل على أن هناك حاجة إلى التركيز على أدوار كل مـن المـرأة والرجـل. وفي الآونـة الأخـيرة، بات التأكيد على ضرورة فهم كيف تتقـاطع الادوار بـين الجنـسين مـع خـصائص أخـرى مثـل العمر والعرق والجنس. ولا يعترف منهج المساواة، من جانب آخر، بإضـافة النـساء والفتيـات في عمليات التنمية الحالية ولكن هناك حاجة أيضا إلى فهم إشكالية لماذا تم اسـتبعادها، والدعوة إلى أن التركيز ينبغي أن ينصب على معالجة الاختلال في توازن القـوى في أسـاس هذا الاستبعاد. كما يتساءل هذا المـنهج GAD عـن ابعـاد مفهـوم "التنميـة" وطبيعتهـا الشاملة، مما يعني الحاجة إلى التحول من الفهم الـضيق للتنميـة باعتبارهـا عمليـة نمـو اقتصادي إلى مجالات أوسع تمتد الى اعتبارها عمليات تنميـة اجتماعيـة أو انـسانية. إن مـن الاهميـة بمكـان، التأكيـد عـلى ان مـشاريع GAD هـي أكـثر شـمولية وتـسعى إلى معالجة أدوار الجنـسين الاسـتراتيجية عـن طريـق الـسعي للقـضاء عـلى اشـكال التمييـز

المؤسسية على سبيل المثال حقوق ملكية الأراضي، أو ضمان حق النساء والفتيات بالعيش في حياة خالية من العنف[4].

3- لقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي بروز منهج الحقوق الذي اعتمدته كثير من المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية كمنهج قائم على الحقوق في التنمية. إذ زاد منهج الحقوق من قضايا الاعتراف بأن مطالب المرأة هي مطالب مشروعة. وربما كان النجاح الأبرز للحركة النسوية في القضايا المتعلقة بالحقوق الإنجابية والحمائية، وقد تجسد هذا الاعتراف بحق المرأة في حياة خالية من العنف، وتوسيع نطاق فهم العنف ضد المرأة من الاطار المنزلي الى العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. وكان هناك أيضا تحول في فهم التنمية من التركيز على جوانب التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ألشاملة، ومع ذلك ما يزال النمو الاقتصادي المحرك الرئيس.

وباختصار، يمكن القول ان غالبية المنظمات والوكالات الإنمائية الكبيرة استبدلت منهج المرأة في التنمية بمنهج النوع الاجتماعي والتنمية عن طريق إدماج المرأة في قضايا التنمية. إذ يتم، وفق هذا المنهج، تضمين الطابع المؤسسي لمفهوم النوع الاجتماعي، وهو أمر ينطوي على اعتبار منظور النوع الاجتماعي أمر أساسي لجميع الأنشطة، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ ورصد جميع البرامج والمشروعات والتشريعات. وعلى الرغم من الانتقادات لهذا المنهج باعتباره مجرد ممارسة دعائية، فإن تعميم هذا المسار لإدماج النوع الاجتماعي يوفر إمكانية وضعهم في صميم عملية التنمية. إن حقوق' المرأة لاسيما الصحية والجسمية والنفسية والإنجابية، لاتزال غير مقبولة عالمياً، والعنف ضد المرأة لا يزال سائدا في جميع أنحاء العالم، ولا تزال المرأة تفتقر المشاركة الكاملة والمتساوية في الحياة الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك فإن خيارات إدماج النوع

---

4 - Moser, C. "Gender planning in the Third World: Meeting practical and strategic gender needs", World Development (17 (11),pp.1799–1825), 1989.

الاجتماعي لم تنجح لحد الآن وهناك حاجة لتحديد الأولويات لضمان استمرار إدماج المرأة في التنمية.

ثانياً: المرأة والتنمية الاقتصادية: مصادر متعددة للتهميش

على العكس مما هو متوقع تظهر الكثير من المؤشرات والأدلة عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وتعزيز فرص المساواة بين الجنسين-وهي نتائج غالباً ما تكون متداخلة وممتزجة بعوامل أخرى. إذ يتبين في كثير من الاحيان ان البلدان النامية الاسرع نمواً تظهر مؤشرات أقل في مسار التقدم بالنتائج الأساسية للمساواة بين الجنسين[5]. ومع ذلك، يمكننا القول إن النمو الاقتصادي وحده ليس عاملاً كافياً لتعزيز فرص المساواة بين الجنسين بشكل دائم. إذ غالباً ما تظهر النتائج ان عمليات النمو تكون أكثر إيجابية عندما تكون مصحوبة بالتوسع في خيارات عمل المرأة والتعليم. وهذا يشير إلى أن عمليات النمو قد تكون مصحوبة بجهد مؤسسي ومجتمعي عام يسعى لإزالة الحواجز المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مجالي التعليم والعمل[6].

لعل أكثر الشواهد على أهمية إدماج المرأة في التنمية الاقتصادية أفرزتها البحوث المقدمة لدعم البنك الدولي عبر استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في التنمية التي أطلقت عام 2001. وهذا البحث يؤكد بما لا يقبل الشك أن المجتمعات التي تميِّز بين الجنسين لديها تجربة قاسية تظهر أنها أقل سرعة في تعزيز فرص النمو الاقتصادي والحد من الفقر من المجتمعات التي تعامل الذكور والإناث على قدم المساواة، وأن التباين الاجتماعي بين الجنسين يؤدي الى تحقيق نتائج غير فعالة من الناحية الاقتصادية[7]. على سبيل المثال، أدى توجه البلدان الأفريقية في ردم الفجوة بين

[5] - Naila Kabeer, Women's economic empowerment and inclusive growth: labor markets and enterprise development, School of Oriental and African studies, Working Paper, 2012/1.

[6] Ibid.

[7] -World Bank. Social Protection Strategy: From Safety Net to Springboard, Washington DC: World Bank, 2001.

الجنسين في مجال التعليم بين عامي 1960 و1992 كما فعلت بلدان شرق آسيا، الى نتائج ملموسة على صعيد مضاعفة نمو نصيب الفرد من الدخل في المنطقة.

غير ان أهم المسارات الرئيسة التي تؤثر في معدلات النمو على صعيد النوع الاجتماعي تكون عن طريق التأثير في إنتاجية العمل والكفاءة التوزيعية للاقتصاد. من حيث الإنتاجية، على سبيل المثال، فإن دخول المرأة المزارعة، على قدم المساواة مع الرجل، في المدخلات الإنتاجية ورأس المال البشري فإن معدلات الانتاج، وفقاً لتقديرات البنك الدولي، يمكن أن تزيد بنسبة تقدر ب 6-20%[8]، من حيث كفاءة التوزيع، إذ في الوقت الذي ترتبط فيه الزيادات في دخل الأسرة عموما بمخاطر خفض وفيات الأطفال، فان الآثار الهامشية تزداد بنحو 20 مرة أكثر مما لو أن الدخل وضع في يد الأم بدلاً من الأب[9].

ان السمات المميزة لكثير من النساء باعتبارهن أداة تنمية موثوق بها، منتجة ورخيصة يجعلها قوة عمل مرغوب فيه في صناعات المنسوجات والشركات الالكترونية عبر الوطنية. كما أن النظرة إلى المرأة باعتبارها "تحسن التعامل مع المال"، بما في ذلك التزامها بتسديد القروض، أدت إلى اعطائها افضلية بالاستهداف في برامج القروض الصغيرة. في مقابل ذلك، يؤدي الاعتراف بأدوار المرأة كقناة تتمتع بالكفاءة في توزيع السلع والخدمات داخل الأسرة إلى استهدافهم مع الموارد التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر، مثل برامج التحويلات النقدية.

يظهر مما تقدم كيف أسهمت التبريرات لتضمين النوع الاجتماعي في قضايا التنمية، وهي بكل وضوح نقاشات ساخنة ومؤثرة في الادبيات التنموية. في الوقت ذاته يشير النقاد لهذا النهج من خلال التركيز على ادماج النوع الاجتماعي في قضايا التنمية،

---

[8] World Bank, Engendering Development Through Gender Equality in Rights, Resources, and Voice, New York: Oxford University Press, 2001 .

[9] - World Bank Gender and Development Group, Gender Equality and the Millennium Development Goals, , April 2003.

غير ان المكاسب المتحققة من النمو الاقتصادي لن تغيِّر جذرياً في مكانة ووضع المـرأة. ومـن المهـم أن نلاحظ أنه في الوقت الذي تساعد فرص المساواة بين الجنسين على تحقيق النمو الاقتصادي، فـإن النمـو الاقتصادي لا يجلب بالضرورة المساواة بين الجنسين. ان تعزيـز المـساواة بـين الجنـسين يتطلـب توسـيع مختلف مجالات استقلالية المرأة: الاستقلال الاقتصادي والسياسي، والمواطنة الكاملة والتحرر من جميـع أشكال العنف، فضلاً عن الاستقلالية في بناء العلاقات الاجتماعية والقرارات والإنجابية.

ثالثاً: المرأة والتمكين:

1- مفهوم التمكين: الأبعاد والدلالات

يعرف البنك الدولي التمكين بانه التوسع في الاصول والقدرات من أجل تعزيز فرص المساءلة في التفاوض والسيطرة والنفوذ في المؤسسات الخاضعة للمساءلة التي تؤثر في حياتهم[10]. بينما يعرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالمشاركة الكاملة للشعب في القرارات والعمليات التي تشكل محور حياتهم. وينظـر الى التمكـين في سـياق الـسياسات والـبرامج الراميـة إلى تعزيـز قـدرة النـاس عـلى الاسـتجابة لاحتياجـاتهم وأولوياتهم، وينظر الى منظمات المجتمع المدني باعتبارها أدوات وسيطة أو وكلاء تحفز وتعزز الخطوات من أجل تمكين الناس وتقوية تلك البنى والوسائل[11].

وفي مقابـل ذلـك تـذهب شـارما (Sharma) الى ان التمكـين يتجـسد في خلـق البيئـة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي من شأنها تسهيل وتشجيع وتمكـين الـضعفاء (الفقـراء) للتـأثير في الـسياسات والقـرارات والاجـراءات التـي تـصب

---

[10] - World Bank, Empowerment and Poverty Reductions, A source Book, Washington, World Bank, 2002

[11] -UNDP. Human Development Report 1998. Consumption for Human Development. New York: Oxford University Press, 1998.

لصالحهم[12]. أما صن (Sen. G) فيرى ان التمكين يمثل عملية اكتساب للسلطة، من خلال السيطرة على الموارد الخارجية، والنمو عن طريق تعزيز الثقة الذاتية بالنفس والقدرات[13]. إنها عملية تحدي لعلاقات السلطة القائمة واكتساب سيطرة أكبر على مصادر القوة [14].

وتتمثل أهم الآراء في التعريفات التي تنظر الى التمكين باعتباره عملية تعزيز الوعي وبناء القدرات التي تؤدي إلى تحقيق قدرة أكبر على اتخاذ القرارات والسيطرة وتحولها إلى فعل[15]. وعلى الرغم من تعدد الآراء ووجهات النظر بخصوص موضوع التمكين إلا ان أمارتيا صن (Sen A.) لخص هذا المفهوم باعتباره حرية اختيار وتحقيق فاعل لمختلف النتائج[16].

2- العناصر الحاسمة في عملية التمكين:

تكاد تكون بعض العناصر موجودة دائماً ضمن جهود التمكين الناجح. ويمكن تحديد أربعة عناصر رئيسة للتمكين، تعد من المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها الإصلاحات المؤسسية وهي[17]:

- الإدماج / المشاركة: تعد الفرص المتاحة للفقراء والفئات الهشة الأخرى بالمشاركة في صنع القرار أمر بالغ الأهمية لضمان استخدام الموارد العامة

---

[12] -Sharma, P., Empowerment Approach to Poverty Reduction, South Asia Poverty Alleviation Programme, UNDP, 2002.

[13] Sen, G. . "Empowerment as an Approach to Poverty ".Background Paper for Human Development Report 1997. Working Paper Series, No. 97-07.-

[14] -Batliwala, S. "The Meaning of Women's Empowerment: New Concepts from Action". Pp. 127-138 in Population Policies Reconsidered: Health, Empowerment and Rights. In G. Sen, A. Germain, and L.C. Chen, eds. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1994.

[15] -Marilee, K. Women and Empowerment. Zed Books. London, 1994.

[16] -Sen, A.,. Development as Freedom, Oxford: Oxford University Press.1999.

[17] - World Bank, Empowerment and Poverty Reductions, A source Book, Washington, World Bank, 2002.

المحدودة المبنيـة عـلى المعرفـة المحليـة والأولويـات وفـرض الالتـزام بـالتغيير. ومـع ذلـك، للمحافظة على إدراج المشاركة المستنيرة غالباً ما يتطلب تغيير القواعد لخلق مساحة مريحـة للناس لمناقشة القضايا التي تهمهم والمشاركة في تحديد الأولويات المحلية والوطنيـة وتقـديم الخدمات الأساسية.

- الوصول إلى المعلومات: يعد علم المواطنين واطلاعهم أفضل طريقـة لـلاسـتفادة مـن الفـرص وخدمات الوصول، وحقوق الممارسة، وخضوع كل من الدولة والجهات الاخرى من غير الدول للمساءلة. الكشف عن المعلومات حول أداء المؤسسات يعزز الشفافية في الحكم، والخـدمات العامة، والقطاع الخاص، في حين أن القوانين حول حقـوق الحـصول عـلى المعلومـات وحريـة الصحافة توفر بيئة مواتية لعمل المواطنين المستنيرة.
- المساءلة: تشمل التزامات ممثلي السلطات السياسية والأحزاب لشرح النوايا والسلوكيات التي تضطلع بها الدوائر الانتخابية للناخبين بصفة عامة ومسؤولية الجهات الحكوميـة عـلى الوفـاء بالتزاماتها الإدارية والاجتماعية للمواطنين من خلال تقديم تقارير عمل دوريـة وشـفافة مـن أجل التدقيق والمناقشة. ان اعمال المواطن وافعالهم يمكن ان تعزز آليات المساءلة الـسياسية والإدارية وبناء اليات الضغط من أجل تحسين الإدارة والشفافية.
- القدرات التنظيمية المحلية: المجتمعات المنظمة أكثر عرضة لإسماع أصواتهم وتلبية مطـالبهم من المجتمعات غير المنظمة. إن ذلك يمكن ان يتحقق بين مجموعات التواصـل مـع بعـضهم البعض عبر الشبكات والمجتمعات (الجمعيات والاتحادات) التي تبدأ في التأثير على الحكومة لاتخاذ القرارات واكتساب القدرة على المساومة الجماعية.

هذه العناصر الأربعة مترابطة مع بعضها بشكل وثيق ويمكن تطبيقها بنجاح على اربعة اهداف تنموية حاسمة: ضمان توفير الخدمات الأساسية، وتعزيز الحكم المحلي والوطني، وتوسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق، وضمان الوصول إلى العدالة.

رابعاً: استثمار الإمكانات في التنمية:

يعد الاستثمار في رأس المال البشري (الصحة والتعليم، للنساء والفتيات (الطريق الرئيس للتقدم كما تشهد بذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اظهرت المؤشرات التنموية هنا أن تمتع المرأة بتعليم وصحة أكبر يجعلها أكثر قدرة على الانخراط في الأنشطة الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل في القطاع الرسمي، وكسب أعلى للدخل والتمتع بعوائد أكبر من التعليم مقارنة بالمرأة غير المتعلمة [18]. وبالمقابل أيضاً، غالباً ما تستثمر المرأة المتعلمة في تعليم أطفالها، وهي أيضاً أقل انجاباً للأطفال. وبالتالي يؤدي الاستثمار في رأس المال البشري (على المدى القصير والطويل) الى نتائج ايجابية لمستقبل الأجيال، ومكاسب جيدة على صعيد الإنتاجية والحد من النمو السكاني غير المستدام. ومع ذلك، ظل موضوع لفت الانتباه لضمان المساواة في حصول الفتيات على التعليم الابتدائي محدوداً. كما تستمر مشكلات عدم المساواة في الوصول إلى التعليم الثانوي والعالي، مثلما هو الحال في محددات دخول الفتيات في دراسة العلوم والتكنولوجيا، مما يحد من توفير فرص العمل ويؤثر سلباً في جودة نوعية الحياة وخيارات المستقبل للمراهقات.

ومن الاهمية بمكان التأكيد على ان الاستعداد للمدرسة، والإطعام، وتوفير الرعاية الصحية للفتيات مايزال حتى الآن محدداً بمعوقات أكبر من حيث الدخل وتكاليف تقديم هذه الخدمات عما هو عليه للصبيان الذكور. وفي هذا السياق تقدم دراسة

---

[18] World Bank, *Gender Equality and the Millennium Development Goals*, World Bank Gender and Development Group, April 2003, p.6.

أمارتيا صن " 100 مليون امرأة مفقودة "[19] شهادة عن طبيعة التمييز ضد الفتيات من حيث تخصيص موارد الأسرة لدرجة أنها تخلق حالة من عدم التوازن بين الجنسين في كثير من المجتمعات الانسانية. وتتمثل أبرز الانعكاسات السلبية في عدم رغبة العائلات للاستثمار في تعليم الفتيات إن لم يكن ينظر إلى هذا الاستثمار على انه يقدم مكاسب اقتصادية مباشرة. إذ ان الفتاة في الثقافة التقليدية السائدة جسد تتلخص قيمتها (كزوجة وأم) تنجب وتحافظ على شرف الاسرة وتؤدي الاشغال المنزلية، وتحقق عن طريق الزواج المكاسب المحتملة في الاستثمار المستقبلي للأسرة.

أما على صعيد العمر عند الزواج وعلاقته بالدور التنموي للمرأة، فتظهر المؤشرات الدولية ان واحدة من كل سبعة فتيات تتزوج في وقت مبكر قبل سن 18 سنة في العالم النامي[20]. وفي العراق شهد المتوسط العمري للزواج الاول عند النساء تراجعاً من 23.5 سنة عام 2009 الى 22.4 سنة عام 2011. لقد ارتفعت نسبة المتزوجات قبل عمر 15 سنة بين عامي 2006 و2011 من (5.4%) الى (5.7%)، اما نسبة المتزوجات قبل عمر (18) سنة فقد ارتفعت النسبة من (22.6%) عام 2006 الى (24.2%) عام 2011[21]. وتكمن خطورة الزواج المبكر في ان يترتب على الفتاة الصغيرة -عبء كبير من الاعمال المنزلية فضلاً عن عبء الحمل والولادة مما يضعف قدرتها التمكينية وادماجها في قضايا التنمية لعدم اكتمال النضج الفكري وفوات فرصة اختيار الحياة المناسبة. في مقابل ذلك، يظل الزواج القسري أحد اهم العوامل التي تحد من إشراك الشابات في التعليم والأنشطة الاقتصادية.

وإذا ما نظرنا بشكل عام الى مؤسسات العدالة من الشرطة إلى المحاكم، نجدها تستمر في إنكار حق المرأة في العدالة. إذ ماتزال النساء والفتيات غير قادرات للوصول إلى

[19] -Sen, A. More than 100 million women are missing, New York Review of Books (37 (20), 1990.

[20] -UNFPA, *From Childhood to Womanhood: Meeting the Sexual and Reproductive Health Needs of Adolescent Girls. Fact Sheet: Adolescent Girls' Sexual and Reproductive Health Needs*, 2012.

[21] - وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

العدالة، ذلك ان كثيراً من البلدان لا تزال تعمل بقوة القوانين التي تميز ضد المرأة فيما يتعلق بالأسرة والملكية والمواطنة والعمالة. على صعيد آخر فإن نظم العدالة أيضا لا تلبي احتياجات مجموعات معينة من النساء، حيث تتعرض كثير من النساء من السكان الأصليين للتمييز ويواجهن العنف في المجالين العام والخاص على حد سواء على أساس النوع الاجتماعي والعرق[22].

خامساً: :المــرأة تعويــق أساس الثقافيـــــة العوامــل

يرتبط بالدور التنموي للمرأة تأثير العوامل الثقافية التي تحد بشكل أساس من حقوقها ومشاركتها في مكان العمل. وما يزال الدين يلعب دوراً رئيساً في تحديد معايير الادوار الجندرية في كثير من الثقافات. كما تسهم الآراء المتطرفة لمختلف الأديان في تهديد أو انكار حقوق المرأة، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالتنقل والعمل. أما السياسات والممارسات الاقتصادية القائمة على آليات السوق وتأكيدها على امتيازات الربح على حساب الناس، فإنها تحرم النساء من حقوقهم كعمال أو تحد من فرص التنافس في ميدان العمل. وفي الوقت الذي تلعب الثقافة السياسية دوراً مهماً لإحداث التغيير، ما تزال المرأة تتمتع بأصوات محدود على الصعيدين المحلي والوطني، فضلاً عن ان المرأة غير قادرة على المشاركة الكاملة في نظم السلطة الرسمية.

في معظم الثقافات تظهر مستويات عالية من عدم المساواة بين الجنسين وتتفاوت العلاقات بين الأجيال داخل الأسر، وعلى مستوى آخر، الأسر التي يرأسها الذكور غالباً ما تتميز بوجود مستوى عال من السيطرة، إذ يعد انتشار النموذج الذكوري من أهم أسباب تهميش النساء واستبعادهن عن عمليات صنع القرار ومشاركتهن الفاعلة في الحياة العامة. وفي هذه الاجواء غالباً ما يفسر خروج المرأة للعمل خارج المنزل من قبل الآخرين بعدم قدرة الرجل على إعالة أسرهم، مما يجعل الرجال مترددين في

[22] -UNPFII. Study on the extent of violence against women and girls in terms of article *22*(*2*) *of the United Nations* Declaration *on the Rights of Indigenous Issues* (E/C.19/2013/9), 2013.

السماح للمرأة بالمشاركة في العمل المأجور من خلال العنف أو التهديد بالعنف. وهنا يمكن القول ان انخراط النساء في العمل المدفوع الأجر سيمكنًها ويعزز صوتها وقدرتها على التأثير في عملية صنع القرار داخل المنزل. بالمقابل، يمكن أن يؤدي أيضا إلى إيجاد حالة من الصراع داخل المنزل، ولاسيما إذا كانت المرأة تكسب أكثر من الرجال، أو يتزامن عملها خارج المنزل مع ظروف البطالة التي يتعرض لها الرجل. وفي العقود الأخيرة، لابد من الاعتراف بوجود ما يسمى 'أزمة في الذكورة'، المتصلة بالتغييرات في أدوار ومواقف الرجال من خلال عمليات العولمة، مما يدعو إلى ضرورة تركيز الاهتمام على الرجال إذا كانت هذه التغييرات تسعى لتحقيق التقدم نحو مزيد من المساواة، بدلا من تفاقم الضرر على النساء.

وتتظافر العوامل الخارجية والداخلية في كثير من المجتمعات في إيجاد قوالب نمطية تعرقل فرص تمكين المرأة وتحد من انطلاقاتها في مسارات التنمية والتحديث. إذ ماتزال المرأة تعاني من محدودية الحركة، وفي بعض الثقافات، لا تستطيع مغادرة المنزل إلاّ بمصاحبة رجل، وهو ما يتعارض فعليا مع أي نوع من أنواع العمل المأجور. وحتى عندما يسمح للنساء بالمغادرة، فإنها قد تواجه معاملة سيئة أو عنفاً لفظياً أو جنسياً أو اعتداءً جسدياً من ذكور غير معروفين في الشارع، وربما تواجه مشاكل القيل والقال أو حتى التعرض لوصم العار داخل مجتمعاتهن المحلية. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق للإنسانية في كافة المجالات، غير أن هناك مستويات متزايدة من العنف ضد المرأة لاسيما قضايا قتل النساء (من قبل الرجال فقط لكونهن نساء) بما في ذلك " جرائم الشرف".

في المكسيك على سبيل المثال، يتم استخدام مصطلح قتل النساء لوصف حالات قتل الاناث العـاملات في المصانع ممن يقفون ضد معايير النوع الاجتماعي أو الانخراط في العمل بأجر خارج المنزل[23].

تظهر المؤشرات الدولية ان واحدة مـن كـل ثـلاث نـساء في العـالم يتعرضـن للعنـف في مرحلـة مـا مـن حياتهن. فالعنف ضد النساء والفتيات، أو التهديد بالعنف، سواء كـان بـدنياً أو جنـسياً أو عاطفيـاً، في المجالين الخاص والعام، على أيدي رجال معروفين وغير معروفين، ما يزال المفتاح الرئيس لحركـة المـرأة ومشاركتها في عمليات التنمية[24].

لعل أهم ما يركز عليه المهتمون بقضايا إدماج النوع الاجتماعـي في التنميـة طبيعـة الفـرص والخيـارات المتاحة أمامهم. فالنساء اللاتي يعملن في المنزل غالباً ما تكون خياراتهم وفرصم محدودة، وان اشـتغالهن في الزراعة يجعلهم يعيشون في مستوى الكفاف بدلا من العمل في المحاصيل النقدية. وتشير التقديرات إلى أن النساء عموماً لا يملكن سوى 1٪ من الممتلكات فضلاً عن عدم تمـتعهن بحقـوق وراثـة الأرض أو الملكية الخاصة، الأمر الذي يحد وعلى نحو كبير من فرص مشاركتهن في إنتـاج المحاصـيل النقديـة عـلى نطاق أوسع. وحتى عندما يمكن للمرأة أن تـرث الأرض، فإنهـا تبقـى بحاجـة إلى حمايـة الرجـل، أو ان العمل قد يعني أنهم سيعطون الأرض إلى الذكور من الأقارب. إن محدودية فـرص المـرأة لملكيـة الأرض ربما يضعف من مستوى مشاركتها في مشاريع تحسين الإنتاج الزراعي، بينما يعـوق عـدم وجـود أصـول للملكيـة مـن فـرص وصـولهن في الحـصول عـلى القـروض. إن ضـعف قاعـدة الأصـول، يجعـل النـساء

[23] - Sarah Bradshaw ،Women’s role in economic development: Overcoming the constraints, Sustainable Development Solutions Network Thematic Group on the “Challenges of Social Inclusion: Gender, Inequalities and Human Rights, Background paper for the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda 2013. .

[24] -Ibid.

المزارعات الأكثر تضررا من تغير المناخ، وأقل قدرة على التكيف من فرص المعرفة، وبالنتيجة تكون أقل قدرة على التكيف باعتماد الاستراتيجيات المناسبة.

وقد كشفت بعض بحوث البنك الدولي أن الفقراء هم أقل استعداداً للانخراط في الأنشطة ذات المخاطر العالية وكانت النتيجة انخفاض العائد على أصولها بأقل من 25-50٪ من الأسر الأكثر ثراءً[25]. وتظهر تحليلات النوع الاجتماعي، أن الفقر النسبي للمرأة، والافتقار إلى الأصول، وقلة الخبرة قد يعني أنهم الاكثر عرضة للمخاطر في تحقيق المكاسب الاقتصادية. ومع ذلك، فقد أثبتت النساء في كثير من البلدان قدرتهن على استثمار التمويل الصغير وبشكل فعال لتطوير المشاريع الصغيرة في الوقت الذي يتم الاعتراف بالتزامهن في تسديد القروض.

غير ان من الاسباب التي تزيد مساحة الصعوبات أمام المرأة وتقلص فرص تمكينها وفي معظم المجتمعات الانسانية، هو عدم قدرتها على الانتظام في العمل المأجور، إذ تكون أكثر استعداداً للمشاركة بجزء من الوقت بدلاً من العمل بدوام كامل، أو العمل في القطاع غير الرسمي بدل الرسمي، وبالنتيجة يكون الكسب المتحقق النساء في العمل أقل مقارنة بالرجال.

وفي ظروف الازمات غالباً ما تكون النساء أكثر تأثراً من الرجال وبطرق أكثر تعقيداً. إذ الى جانب الصعوبات الاقتصادية والمالية وشحة الغذاء والوقود، والمياه، ومشكلات البيئة وحقوق الإنسان وأزمات الرعاية، تواجه النساء مخاطر معينة أثناء الكوارث والصراع المسلح على وجه الخصوص، إذ يتزايد خطر تعرضها الى العنف البدني والجنسي. وهنا لابد من لفت النظر الى ان الوكالات لم تفشل فحسب في توفير الحماية

[25] -Holzmann, R. and S. Jørgensen. *Social Risk Management*: *A new conceptual framework for social protection and beyond*, Social Protection Discussion Paper Series 0006, Social Protection Unit, Human Development Network, The World Bank, February 2000.

للنساء والفتيات، لكن غالبا ما يتم التغاضي عن الاحتياجات الإنتاجية والإنجابية لاسيما عند الاستجابة لظروف الأزمة وفرص بناء السلام.

وعلى الرغم من أهمية العمل بأجر بالنسبة للمرأة، لا تفوتنا الاشارة الى أن النساء ما زلن يتولين الجزء الأكبر من العمل بدون أجر في المنزل، أو الأعمال التجارية للعائلة. إذ تتحمل المسؤولية الرئيسة في رعاية الأطفال والمسنين فضلاً عن تحملها مسؤولية الأنشطة المهمة في المنزل كجلب الماء أو الحطب في المجتمعات الزراعية. إنها تلعب دوراً رئيساً في " اقتصاد الرعاية "، الذي لا يوفر فقط الرعاية للشباب والشيوخ والمرضى، بل هو حيوي لضمان قوة عاملة منتجة. إن هذه الاعمال لا يتم تقويمها اقتصادياً بل هي مقومة بأقل من قيمتها، وتبقى كثير من نشاطات المرأة غير محسوبة اقتصادياً (Invisible Hand). النساء اللواتي يشاركن في العمل المأجور غالبا ما يواجهن يوم عمل مزدوج، غالباً ما يكون مثقلاً بأداء الواجبات المنزلية إلى جانب العمل خارج المنزل. وهذا يجعل المرأة أكثر عرضة للفقر وضغط الوقت وهو ما ينعكس سلباً على صحتهم وفرص رفاههم. وللتخفيف من هذا العبء وتحرير النساء للدخول في أعمال مدفوعة الأجر، غالباً ما يضحى بالبنات واجبارهن على ترك المدرسة لتغطية العمل المنزلي، مع ما يرافق هذا المسار من تأثيرات سلبية على فرص تعليمهم والقدرة على البحث عن عمل مقابل أجر في المستقبل.

إن كل ذلك يؤكد استمرار عدم قدرة المرأة على التحكم في خصوبتها وهذا يعني أن فرص تحديدها للولادات ستمنعها من الانخراط في الأنشطة الإنتاجية. وحتى عند توفر خدمات الصحة الإنجابية، فإن ذلك لا يكفي لضمان قدرة المرأة في الوصول إليها. ولعل وجه الخطورة عندما يرى الرجال ان قرار الانجاب قرار محسوم لهم، وان إنجاب أعداد كبيرة من الأطفال يمكن قراءته كدليل على خصوبة الذكور وقوة نفوذهم، والتي تصبح أكثر أهمية في مجتمعات تحكمها منظومات قيمية ذات سطوة ذكورية. وفي كثير من الثقافات، لا تزال مناقشة بعض القضايا المتعلقة بالثقافة الجنسية

محرمة. وهو أمر قد ينعكس على الحقوق الإنجابية للفتيات المراهقات بشكل خاص، وقد يمنعها من الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية إذا كانت غير متزوجة. لقد أظهرت كثير من الدراسات والبحوث علاقة التعليم بقدرة المرأة على التحكم في خصوبتها، كما تبين أيضا أن العمل المأجور يمكن أن يعزز فرص النساء في تحقيق فهم أكبر للحقوق الإنجابية وفرص المشاركة في القرار داخل الاسرة[26].

إن ذلك كله نابع من حقيقة ان سلوك المرأة اجتماعياً هو سلوك ايثاري أي أن الموارد الاقتصادية التي تدخل الأسرة عن طريق النساء أكثر عرضة للإنفاق على الأسرة وتأمين احتياجات الأطفال. وقد لا تكون الأسر التي ترأسها الإناث هي 'أفقر الفقراء" كما هو معروف في الثقافة الشعبية، ذلك أن النساء اللواتي يعشن مع الرجال ربما يعانين من فقر نسبي، غير أن الأسر عموماُ ليست فقيرة، ولكن بسبب حجب الرجل أحياناً للدخل لأغراض الاستهلاك الشخصي، قد يدفع النساء والأطفال داخل الأسرة الى حافة الفقر.

وتكمن المشكلة أحياناً عندما تكسب المرأة، يحجب الرجال دخلهم عن الاسرة، وتترك النساء والأطفال ممن يحصلون على نفس المستوى من الموارد، غير ان وضع المرأة ومكانتها تتحسن بزيادة سيطرتها على تلك الموارد.

إن هذا المستوى من "اللامسوؤلية" من قبل الرجال يعني وضع المرأة ضمن مبادرات الحد من الفقر والسياسات الاجتماعية. وفي الوقت الذي يحظى استهداف النساء بالموارد بترحيب دائم، فإن ذلك يرتبط بتأنيث الفقر (تأنيث الالتزام والمسؤولية)[27]. إن اعتماد نتائج تلك السياسات قد لا يؤدي الى تهميش الرجال فحسب بل تضيف

---

[26] Adnan Y. Mustafa, "Women and Development in an Urban Context: A Study of Women Migrants in Mosul City- Iraq" Unpublished Ph.D Thesis, Hull University, UK, 1990.

[27]-Chant, S. *The "feminization of poverty" and the "feminization" of anti-poverty programmes*: *Room for revision*? Journal of Development Studies (44 (2), p.165–197), 2008.

مزيداً من الاعباء الثلاثية لعمل المرأة الحالي، الإنجابية والإنتاجية وإدارة المجتمع. وربما يمنح المرأة امتيازاً لدورها الإنجابي على حساب دورها الإنتاجي مما يعزز أدوارهم كأمهات وليس عاملات.

إن هذه المستويات من الجهود، الممتزجة بحساسية وارتباط عالي بحياة المرأة اليومية، تستلزم التأكد من وجود عناية فعالة عند التنفيذ لضمان تلبية السياسات والبرامج لحاجات المرأة. والمرأة هنا أيضاً لا توضع إلا في خدمة أجندات هذه السياسة[28].

ومن المهم هنا أن نضع في اعتبارنا أن السياسات الرامية إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصادية والتي تشمل النساء، لا تعالج الاختلالات البنيوية التي هي أساس استبعادهم. من هنا ينبغي التذكير ان هذه السياسات قد تحقق مكاسب النمو، ولكنها لا تحقق بالضرورة مكاسب المساواة على مستوى النوع الاجتماعي.

سادساً: أولويات التدخل من أجل التمكين

لعله بات من المسلم به اليوم، ان جميع الجماعات والحركات وفي كل المجتمعات الانسانية تواصل مساعيها لتعزيز فرص تلبية احتياجات المرأة الأساسية، وعلى ضرورة احترام حقوقها في جميع المجالات والدفاع عنها. وتستمر الجماعات والحركات النسائية بأن تكون قوى مؤثرة ومقنعة لتعزيز هذه الحقوق، غير ان العديد منهم يجدون أنفسهم معرضين لمخاطر التهديد نتيجة هذا التركيز. ولا يراودنا أدنى شك ان الحقوق المدنية والثقافية والإنجابية عوامل حاسمة بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن دون هذه الحقوق، لا يمكن للنساء والفتيات المراهقات اتخاذ قرارات حول الخصوبة والولادة التي قد تقف عائقاً أمام ممارستهن للأنشطة المدرة للدخل، وتقلل من الإنتاجية، فضلاً عما يسببه الزواج المبكر والقسري في الحد من فرص الشابات من الحصول على التعليم والعمل.

[28]- Molyneux, M. *Two cheers for conditional cash transfers*, IDS Bulletin (38 (3) 2007, p.69–75.

العنف الجنسي والعاطفي والجسدي والتهديد بالعنف يحدد بلا شك من قدرات المرأة في الانتقال والحركة، ويقصر عملها على المهام المنزلية، ويمنعها من الانخراط بشكل كامل في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. مع الاعتراف بالقدرات التي يمتلكها الرجال والفتيان في الوقاية من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وتعزيز فرص المساواة بين الجنسين.

إن طبيعة التهديدات لحقوق المرأة تظهر في كثير من المستويات، بما في ذلك تلك التي تطرحها الثقافة، والدين، والتقاليد، فضلا عن عمليات العولمة والتغير الاقتصادي، وهذا ما يتطلب احداث تغييرات رئيسة في المنظومات القيمية والثقافية المحددة للأدوار التنموية للمرأة. إذ يرى عالم الاجتماع بيير بورديو انه لا يمكن تحرير ضحايا العنف بمرسوم، بل يتطلب احداث تغييرات من خلال ثلاث مؤسسات، هي الاسرة، والمؤسسات التعليمية، ودور العبادة لمواجهة الموروث الثقافي والحد من تأثير القوالب النمطية التي تقوض الادوار التنموية للمرأة[29].

إن مسؤولية المرأة لأداء أدوار تنموية على صعيد العمل المنزلي غير المأجور يجعلها في الوقت ذاته تواجه خطر الفقر، كما يجعلها أكثر اعتماداً على الرجل من الناحية الاقتصادية، وهو بالتأكيد أمر يحد من قدرتها كقوة عمل اقتصادية منتجة، في الوقت الذي يعد الاستثمار في البنية التحتية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء مهماً لتخفيف عبء الزمن المرتبط بهذه المهام. كما أن الأزمات المالية والبيئية والصحية تكثف الحاجة إلى خدمات الرعاية مع تحمل الاعباء الرعائية التي تقع على نحو غير متناسب على النساء والفتيات. ومن الملاحظ ان السياسات الرامية إلى توفير خدمات بأسعار معقولة ورعاية نوعية للطفل فضلاً عن الرعاية الصحية الكافية لا تقتصر على تحرير المرأة لدخول العمل المأجور فحسب، بل أيضا تساعد في تغيير مفهوم العمل من كونه مسؤولية رعائية على المستوى المنزلي إلى المسؤولية الجمعية. هذا التغيير في

[29] -غادة محمد أحمد يونس، تمكين المرأة والأداء البرلماني: دراسة ميدانية لعينة من الدوائر الانتخابية في مصر، مجلة إضافات، العدد 26-27، صيف 2014، ص102-123.

المنظور المفاهيمي للعمل الرعائي ينبغي أن يكون الهدف الاساس على المدى الطويل.

إن احداث تغييرات مؤسسية جوهرية ستسهم على المدى الطويل في تعزيز فرص تمكين المرأة ومساواتها، ويتم ذلك باعتماد حزمة من التغييرات داخل انظمة المؤسسات وهياكلها، واعتماد تشريعات تضمن المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون. ومما تجدر الاشارة اليه ان اكتساب الحق ليس كالحفاظ عليه ما لم تكن هناك مراقبة مستمرة للحقوق. ومن الاهمية بمكان التأكيد على أن هناك حاجة إلى تعزيز فرص وصول المرأة إلى نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية، وضمان هذه الاستجابة هو لتعزيز حقوق وفرص ومشاركة جميع النساء على قدم المساواة، فضلاً عن أن تحسين الصوت السياسي النسائي حاسم أيضا في هذا المجال.

وفي المدى القصير، هناك حاجة مستمرة لتعزيز إمكانات التشغيل الكامل، حيث يتم عن طريقها توفير فرص عمل لائقة منتجة للنساء وضمان الحصول على التمويل، مع الاستمرار في تقديم الحماية الاجتماعية، والأهم من ذلك تعزيز قيمة النساء باعتبارهن الأفضل في التعامل مع الامور المالية. إن مفتاح النمو الاقتصادي هو تعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة الذي ينطوي على ترويج حقيقي لمجموعة من حقوق المرأة: الحق في الصحة والتعليم وحقوق المشاركة فضلاً عن الحقوق الإنجابية، والتنقل، والتعبير، والملكية، وصولاً إلى حياة خالية من العنف.

ان تحقيق الانصاف للمرأة يتطلب منها ان تثبت نفسها وتطور من قدرتها وخبراتها لتكون باستمرار على درجة من الكفاءة تمكنها من العمل والمشاركة. وفي هذا السياق لابد لها ان تقدم حججاً قوية لدعم آرائها وقضاياها، مع امكانية توفير فرص متساوية للتدريب ورفع كفاءتها التي تشكل حجر الزاوية في دعمها وتغيير العادات والتقاليد التي تحجم أدوارها التنموية وتهمشها.

وفي الختام نقول، ان هذه الدراسة، بنيت على نتائج اعمال ومؤشرات دراسات أخرى، وان جميعها يشير الى ان ادماج وتمكين المرأة في العملية التنموية تحتل أولوية استراتيجية لنهوض المجتمـع وتقدمـه. وإذا كانت الجهود الرسمية والشعبية جادة لتحقيق هذه الأهداف، فـان الجميـع سـيكونون في أوضـاع أكـثر أماناً واستقراراً، وإن لم تكن كذلك فان جهود الإصلاح السياسي والأمني تبقى مشتتة ومبددة.

الفصل الثاني

الإشكاليات البنيوية لتعليم الاناث

مقدمة

- تضمن الهدف الخامس من اعلان داكار عام 2000 التعليم للجميع (Education for all)
(القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام 2015، مع التركيز على ضمان توفير فرص كاملة ومتساوية للفتيات في الالتحاق والإنجاز لتحقيق نوعية جيدة في التعليم الأساسي).

- تضمن الهدف الثالث من الاهداف الإنمائية للألفية (MDGs)
(إزالة كل اشكال التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وفي جميع مستويات التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015).

لعله بات من المسلم به اليوم، ان تعليم الفتيات يعد واحداً من أفضل انواع الاستثمار في الأسرة والمجتمع في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فالتعليم الجيد كما يعرف الجميع يكون اداة فاعلة لتغير حياة الانسان الفتيات والفتيان، الرجال والنساء، ومساعدتهم على توسيع خياراتهم وتطوير إمكاناتهم ووضعها في الطريق الصحيح الذي يوفر فرص النجاح في حياتهم. كما نعلم أيضا أن تعليم الفتاة على وجه الخصوص يمكن ان يشكل نقطة الانطلاق في مسار التنمية واستدامتها. فالفتيات الأكثر تعليماً، على سبيل المثال، غالباً ما يؤخرن الزواج، وأطفالهن يتمتعون بصحة أكثر، وكسبهن مزيداً من المال الذي يسهم في تحقيق استثمارات تعود بالنفع إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، ويلعبن أدواراً تنموية أكثر نشاطاً في قيادة مجتمعاتهم وبلدانهم.

ولعلنا نجد في اشارة الإعلان العالمي الصادر عن الأمم المتحدة عام 1990 بخصوص (التعليم للجميع) ما يعبر بوضوح بان حاجات التعليم الأساسية لا تقتصر على القراءة والكتابة والحساب فقط، بل تشمل أيضاً المعرفة والمهارات والمواقف والقيم المطلوبة للعيش بسلام وتحقيق الامن الإنساني والمشاركة في التنمية في عالم مترابط. ولا يمكن تلبية تلك الحاجات في البلدان كافة دون تحقيق وتعزيز العدالة الاجتماعية. ان عملية التعليم هذه، ووفق المواصفات المذكورة، انما تصب في مصلحة تحقيق أهداف أخرى مثل: المساعدة في بناء رأس المال البشري لتحقيق النمو الاقتصادي واستدامة التنمية، وحق كل فرد في المشاركة، والمساواة داخل الاسرة والمجتمع والحياة الاقتصادية، ولا يمكن تحقيق هذا التقدم بتعطيل القدرات الإنسانية الناجمة عن استبعاد الاناث من التعليم والمشاركة وحرمانهم من فرص التمكين.

لقد حقق العالم في السنوات ال 25 الماضية، مكاسب كبيرة في مجال تعليم الإناث، ونشعر بفخر كمجتمع عالمي في التقدم الحقيقي الذي شهده العالم في هذا الميدان، وهو مؤشر يدل على أن الأهداف المشتركة والعمل الجماعي فيما بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص يمكن ان تغير الآفاق التعليمية للفتيات في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من هذا التقدم، تظهر مؤشرات التنمية البشرية في كثير من بلدان العالم أن هناك اشكاليات تنموية تحد من تحقيق الفتيات في الحصول على تعليم نوعي جيد. سنحاول في هذه الدراسة التركيز على الفهم الواسع للمحددات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لتعليم الفتيات. ولابد من الاعتراف أن كثيراً من الدول لديها مشاريع عمل لتحسين فرص تعليم الفتيات، سواء كانت تتعلق بالفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي أو الثانوي أو التعلم.

أولاً: الإطار المرجعي:

لقد أظهرت المؤشرات الدولية ان هناك حوالي 80 بلدا في العالم شهد تعليم الفتيات فيها تعثراً واضحاً، مما جعل التعليم عائقاً امام تلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه البلدان غالباً ما تجد نفسها عالقة في مستنقع من الرواسب الثقافية والاجتماعية، وان كثيراً منها ما تزال تكافح لتأمين فرص تسجيل جميع الفتيات والفتيان في المدارس الابتدائية وتقليص الفجوات بين البنين والبنات في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية. على صعيد آخر، هناك 30 بلداً في العالم حققت وبنجاح فرص التحاق متساوية للبنين والبنات في التعليم الابتدائي والثانوي لكنها ما تزال تعاني من انخفاض في جودة التعليم. انهم يكافحون بلا هوادة من أجل تأمين جودة عالية في تعليم الفتيات والفتيان في المهارات الاساسية مثل محو الأمية والكتابة والحساب، والمفاهيم العلمية. إذ باتت جودة التعلم ضرورة اساسية ليس لحياة الفتيات والفتيان المستقبلية فحسب، وإنما هو أيضا بما تحققه من ثمار تنموية ناجمة عن تعليم الفتيات. وأخيرا، هناك 30 دولة أخرى يلتحق فيها الأطفال بنجاح في المدارس ويحصلون على فرص تعليم جيدة، غير ان الفتيات يتخلفن عن الأولاد في الرياضيات[30].

تحاول هذه الدراسة الاجابة عن ستة أسئلة رئيسة:

- لماذا نهتم بتعليم الفتيات؟ وما هي فرص التقدم التي يمكن البناء عليها؟ وماذا نواجه اليوم عند محاولتنا تعليم الفتيات؟ ولماذا تستمر فجوة النوع عند الفتيات؟ وماذا نعمل لمعالجة العقبات التي تعترض تعليم الفتيات؟ وما الذي يجب أن نفعله لتسريع التقدم في تعليم الفتيات؟

وليس من باب المبالغة القول ان هناك سبعة فوائد رئيسة لتعليم الفتيات في المجتمع، وهو ما يتطلب من الحكومات والمجتمع المدني وصولاً الى القطاع الخاص بضرورة

[30] -Elizabeth M. King and Rebecca Winthrop, Todays Challenges for Girls Education, Brookings Institute: Global economy and development, Working Paper 90, June 2015.

الاهتمام بقطاع الرعاية الخاص بتعليم الفتيات. وفي نهاية المطاف، يمكن القول ان تعليم الفتيات يعد قوة حاسمة في تحفيز عمليات النمو وتحقيق نتائج ايجابية للتنمية.

1- الفتيات والنساء المتعلمات أكثر تأهيلاً وقدرة لقيادة ادوار مجتمعية مثمرة.

واحدة من اهم المظاهر الضارة لعدم المساواة بين الجنسين هو أنه يتغذى على نفسه؛ الآباء في كثير من المجتمعات يحملون تطلعات أدنى لبناتهم مقارنة بأبنائهم، وحتى بناتهم غالباً ما تتبلور لديهم طموحات أقل لأنفسهم. ومع ذلك، إذا ما أعطيت الفتيات والنساء فرصاً مناسبة، فان لدى كثير منهم الثقة والمهارات اللازمة ليكونوا صناعاً للتغيير. لقد أظهرت الادبيات التنموية الحديثة ان معظم النساء اللواتي أشغلن أدوراً قيادية مبكرة انخرطن في التعليم والأنشطة القيادية في مرحلة المراهقة[31]. وهناك عدد من القضايا من التجربة الهندية والرواندية، قد أظهرت أن وجود النساء الرائدات في مجتمعاتهم قد أحدثن تطوراً واسعاً من خلال قيادة السياسات والبرامج التنموية التي أسهمت في تحسين ظروف الأسرة ورفاه المجتمع[32].

2- نوعيـــة التعليم يرتبط اساساً بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي:

أظهرت البحوث التجريبية (Empirical research's) الحديثة ان المساواة بين الجنسين في التعليم يرتبط بزيادة مستويات النمو الاقتصادي بشكل أسرع. لقد أظهرت بعض الدراسات ان سنوات الدراسة ليست مقياساً كافياً لتقدم العملية التعليمية، بل ان التركيز يجري حالياً على نوعية التعليم. إذ نجد أن زيادة درجة واحدة في الانحراف المعياري في متوسط القراءة والرياضيات يرتبط بزيادة نقطتين مئوية في الناتج المحلي الإجمالي السنوي في نمو الفرد، حتى عند ثبات متوسط سنوات الدراسة. بعبارة أخرى،

[31] -O'Neil, T., Plank, G, and Domingo, P.. Support to women and girls' leadership: A rapid review of the evidence. London: Overseas Development Institute. 2015

[32] -Abbott, P. Haerpfer, C., and Wallace, C. "Women in Rwandan politics and society." *International* Journal of Sociology, 38 (4): 111–125, 2008.

جزء كبير من الفوائد المتحققة من تعليم الفتيات لا يأتي من عدد سنوات الدراسة فقط ولكن يرتبط ايضاً بنوعية التعليم الجيد.

3 -التعليم الأكثر مساواة يعني تمكين اقتصادي أكبر للمرأة من خلال تامين مساواة اوسع لفرص العمل للنساء والرجال معاً.

التعليم يفتح أبواب الفرص للشابات، لاسيما عندما لا تتمكن العائلة من الاعتماد على ثروتها او ملكيتها أو القيام بالأعمال التجارية. النساء اللواتي يتمتعن بسنوات دراسة اطول هم بلا شك أوفر حظاً في العثور على فرص العمل وامتلاك وتشغيل الشركات والمزارع المنتجة، وكسب الأجور العالية. في كينيا، على سبيل المثال، المزيد من التعليم (والمزيد من المدخلات) للمزارعات مقارنة بالذكور يزيد الإنتاج الزراعي بنسبة تصل إلى 22 %[33].

4-الفتيات والشابات الأكثر تعليماً يتمتعن بصحة أكبر وعند البلوغ يتمتع أطفالهن بصحة اوفر.

لعل من المناسب الإشارة الى ان 50% من الاطفال الذين يعيشون في أسر أمهاتهم يقرأن ويكتبن أقل عرضة للإصابة بالأمراض أكثر احتمالا للعيش بعد سن الخامسة. وتظهر الاحصائيات العالمية انخفاضاً ملموساً في معدلات وفيات الأطفال عموماً وهو أمر يعود الى ارتفاع معدل سنوات الدراسة للفتيات. التقدير التي قدمها Gakidu [34] وآخرون عام 2010 بينت أن من بين 8.2 مليون حالة وفاة كان العدد الاقل منهم من الأطفال الذين لا تتراوح أعمارهم 5 سنوات، وان نصف هذا الانخفاض يمكن أن يعزى إلى الزيادة العالمية في سنوات الدراسة للفتيات لاسيما في أعمار الانجاب.

---

[33] -Quisumbing, A. R. 1996. Male-female differences in agricultural productivity: Methodological issues and Empirical evidence. World Development, 24(10), 1996, pp. 1579-1595.

[34] Elizabeth M. King and Rebecca Winthrop. Op cit

5-الأمهات الأكثر تعليماً يتمتع أطفالهن بفرص أكبر للتعليم لاسيما البنات.

ليس من شك أن تعليم الأم أمر بالغ الأهمية للاستثمار في رأس المال البشري عند جيل المستقبل. على سبيل المثال، أظهرت دراسات في الهند، ان الاطفال الذين يعيشون في أسر امهاتهم متعلمات يدرسون بمعدل ساعتين أكثر يوميا مقارنة بالأطفال ممن كان امهاتهم من الأميات[35].

6-النساء الأكثر تعليماً غالباً ما يكن أكثر قدرة على حماية أنفسهن وأسرهن من آثار الصدمات الاقتصادية والبيئية، الى جانب تعاظم قدرتهن على حماية اطفالهن وتأمين الرعاية الاجتماعية خلال الأزمات الاقتصادية أو البيئية من خلال جودة أعلى من الرعاية وقدرة أكبر على تخفيف الصدمات السلبية، كالتأثير في إمكانية توفير الغذاء والتغيرات في الأسعار، التي قد تقلل فرص الحصول على الحاجات الاساسية.

7-التعليم هو قيمة عليا للبنات في حد ذاته. وفي هذا الإطار تؤكد الادبيات التنموية في مجال التعليم حتى دون النظر الى كل الميزات الاقتصادية والتنموية التي تكسبها الفتيات من خلال العملية التعليمية فان الاهتمام بتعليم الفتيات واجب اساس للبناء التنموي لأنه يوفر بطبيعته قيمة معنوية لها فضلاً عن انه حق من حقوقها.

---

[35] -Behrman, J. R., Foster, A., Rosenzweig, M. R. and Vashishtha, P. "Women's Schooling, Home Teaching, and Economic Growth." *Journal of Political Economy*, August 1999, *107*(4): 682–714.

ثانياً: ما الذي يواجه تعليم الفتيات اليوم:

على الرغم من التقارب العالمي في متوسط سنوات الدراسة التي حققها العالم بين عامي 1950 - 2010 لاسيما بين الرجل والمرأة، والتي مثلت أبرز ملامح التحول نحو مزيد من المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. فإن نظرة فاحصة وأكثر تفصيلا في عدة مؤشرات للتعليم تظهر استمرار وجود فجوة بين الجنسين في التعليم في كثير من البلدان.

1-مستويات المساواة بين الجنسين: فجوات النوع الاجتماعي في التعليم كماً وكيفاً

وفرت دراسة مجموعة من المؤشرات الكمية التي اعتمدت عبر سلاسل زمنية من البيانات على الطلبة المتعلمين لديها، فرصة لتسليط الضوء على التقدم، أو التراجع في تعليم البنات.

بعض النتائج الرئيسة تظهر:

- ان أعلى فجوات النوع تظهر في أشد البلدان فقرا. ففي الدول الفقيرة المثقلة بالديون، يبلغ معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية 75.6% للفتيات مقارنة ب 80.9% للذكور. وهنا يبلغ صافي متوسط الالتحاق للبنات في هذه البلدان أكثر من 5 نقطة مئوية أقل من المتوسط بالنسبة البلدان منخفضة الدخل ، وأكثر من 16 نقطة مئوية أقل من البلدان المتوسطة الدخل، وأكثر من ذلك بانخفاض 20 نقطة مئوية عن البلدان ذات الدخل المرتفع. في المرحلة الثانوية، تتجلى مظاهر العجز عند الفتيات لاسيما في البلدان المثقلة بالديون حيث تظهر تلك الفجوة بشكل أكبر. وبشكل عام تظهر المعطيات الاحصائية ان متوسط صافي معدل

التحاق الفتيات بالمدارس 25.9%، مقارنة مع 63.6 % في البلدان ذات الدخل المتوسط و90% في البلدان ذات الدخل المرتفع[36].

ولابد من الإشارة ان كثير من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط، وجنوب آسيا هي المساحات الأوسع لفجوة الالتحاق المبني على اساس النوع الاجتماعي، غير ان متوسط معدل الالتحاق الصافي للفتيات في مدارس جنوب آسيا، في المرحلة الابتدائية هو نفسه تقريبا كما بالنسبة للفتيان، وهو ما يعكس التقدم في التعليم الابتدائي نحو المساواة، ولكن في التعليم المتوسط والثانوي يبلغ معدل التحاق الفتيات بالمدارس 86.5 % من صافي التحاق الأولاد. وفي أفريقيا يبلغ متوسط التحاق البنات 74.8 % في المرحلة الابتدائية و29.8% في المرحلة الثانوية، وهي معدلات أقل بكثير مقارنة بأقاليم ومناطق أخرى في العالم فضلاً عن انها أقل بكثير من البنين.

ان استمرار التحديات البنيوية الرئيسة في المجتمعات التقليدية وضعف الادوار المؤسسية، أسهمت في تعويق فرص الفتيات في ولوج ميدان التعليم، وبالتالي استمرار فجوة النوع وتخلفهم عن الركب. وقد لاحظت دراسات اليونيسكو وجود تفاوت كبير بين الجنسين في التعليم وان الفقر العامل الأكثر أهمية في انتشار عدم المساواة في هذا الميدان[37].

البيانات المتوفرة في 24 بلداً من البلدان الاقل دخلاً اظهرت ان الفقر وحده يشكل 38 نقطة مئوية للفروق بين الجنسين، ولكن النوع الاجتماعي يفاقم من فجوة التعليم، بحوالي 10 نقطة مئوية. التخلف التعليمي، يزداد بين الناس الذين يواجهون مصادر متعددة من التحديات، التي لا تقتصر على فقر الدخل فحسب، ولكن أيضا مكان الإقامة أو الإعاقة و / أو الخلفيات اللغوية والعرقية[38].

36 - Elizabeth M. King and Rebecca Winthrop, Op cit.

37 -UNESCO. EFA Global Monitoring Report – Reaching the Marginalized, Paris, France:UNESCO, 2010.

38 -King ،E. M. and Nguyen, V. “Gender and overlapping sources of education inequality,” in*Handbook of Research on Gender and Economic Life* (edited by D. Figart and T. Warnecke), Edward Elgar. 2013.

فيما يتعلق بمستويات التعليم بشكل عام تبدو منخفضة، ولكن الفتيات أسوأ أداءً في الرياضيات والفتيان في القراءة. لقد كشف تقويم الجنسين حسب مستويات الكفاءة في المنظمات الدولية والإقليمية أن الأولاد بشكل عام يؤدون أفضل من البنات في ميدان الرياضيات بينما يكون أداء الفتيات أفضل في القراءة. ومع ذلك، هناك تباين كبير في حجم هذه الفروق بين الجنسين في مختلف البلدان.

يعد بناء القدرات والمهارات عاملان حاسمان في حياة الفتيات. وقد برزت مجموعة من الشواهد والأدلة في مناهج متعددة (علم النفس والاقتصادات السلوكية، وعلم الأعصاب) حددت مجموعات معينة من الكفاءات التي تعتمد في كثير من الأحيان كمهارات معرفية أو غير معرفية كمؤشرات هامة للأداء الأكاديمي والنجاح اللاحق في مسيرة الحياة. تطوير هذه الأنواع من الكفاءات أو المهارات تلعب دورا هاما في تمكين الفتيات لقيادة أدوات تنموية مثمرة. يقدم رولاند Rowlands تعريفاً لتمكين المرأة يؤكد من خلاله على بناء السلطة من خلال (الاعتقاد في العمل الذاتي واحترام الذات وتقبل الذات) والقدرة على تحديد الخيارات والتأثير في الآخرين[39].

2-لماذا تتخلف الفتيات دائماً؟ وما هي فجوة التعليم بين الجنسين:

ان فهم الجذور الاساسية لفجوة النوع الاجتماعي تنطلق اساساً من البحث عميقاً في المستويات التحتية او (العمق الانطولوجي) الذي تتسم فيه المجتمعات الاصيلة الثابتة المتكافلة بتعبير عالم الاجتماع باسكر[40].

وعلى الرغم من اعتبار التعليم الأساسي خلال العقود الستة الماضية كحق من حقوق الإنسان العالمي، والتأكيد على الفوائد المرجوة من تعليم الاناث على التنمية كما اكدت عليه جميع المؤشرات العالمية، غير ان الفجوات بين الجنسين في التعليم ما تزال قائمة. وهنا تطرح تساؤلات جوهرية لتحديد أفضل الطرق لخفض وتقليص هذه

39-Elizabeth M. King and Rebecca Winthrop ،Op cit.

[40] - آيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابر ماس، سلسلة عالم المعرفة، العدد244، 1999، ص43

الفوارق؟ الدراسات السابقة أظهرت بوضوح مجموعة من العوامل التي تؤثر على التعليم منها: ثـروات الأسرة أو الدخل؛ تعليم الوالدين؛ وجود الوالدين في الأسرة؛ وعمر الطفل؛ تركيب الأسرة؛ سعر أو تكلفة التعليم؛ العرق أو اللغة المستخدمة في المنزل؛ الاقامة في الحضر أو الريـف؛ وخـصائص المعلمـين والمدرسـة، وتصوراتهم بالعودة إلى التعليم. هذه العوامل تمثل النقاط الابرز في الادبيـات التنمويـة، ولكـن الاهـم مـن ذلك فهم كيف تؤثر هذه العوامل في توسيع الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي في مجال التعلـيم، ومـن المفيد هنا أن نبدأ بنموذج الطلب على التعليم وأن نعترف صراحة بأن طلب تعليم البنين والبنات تختلـف وتتأثر بشكل واسع بمجموعة من العوامل. النمـوذج الأسـاسي مـن الطلـب يعتمـد عـلى التعلـيم الخـاص بالفرد أو الأسرة والذي يجعل القرارات المتعلقة بالتعليم تقـوم عـلى مقارنـة التكـاليف المخفـضة للتعلـيم مقابل القيمة المخصومة من العوائـد المتوقعـة في المـستقبل، وأن الطفـل يـستمر في المدرسـة طالمـا ينظـر الابوين الى العوائد بانها مساوية لتكاليف الدراسة. الفتيان والفتيات يكبرون في الأسرة نفسها، وبالتالي فـإن دخل الأسرة ومعدلات سعر خصم الوالدين تؤثر في القرارات الخاصة بتعليمهم، وان توافر المـدارس هـو في كثير من الأحيان ذو تأثير متساوي، إلا إذا كان هنـاك تفـضيل ثقـافي قـوي للمـدارس مـن جـنس واحـد أو تواجدهم في صفوف دراسية خاصة بهم. الإطار العام ينبغي ان لا يغفل قوة العوامل الثقافية والاجتماعية التي تشكل قائمـة الافـضليات والتوقعـات والاتجاهـات حـول تعلـيم الانـاث، الى جانـب البيئـة القانونيـة والسياسات والبرامج التنموية التي تؤثر في قوة ومساحة القرار الخاص بالتعليم وطبيعته.

ليس من شك ان سبر أغوار المحددات التنموية لاوضاع الفتيات في المجتمع وفي نقـاط مركزة، تتطلب منا وضع الفتاة وعائلتها في دائرة التحليل المبـاشر، دون اغفـال حقيقـة الفروق بين الجنسين وفقاً للمعايير، والموارد، والقيود التي يـضعها المجتمـع والاقتـصاد على نطاق أوسع والتي تحدد تأثيرها على الخيارات والنتائج. هذا الإطار مـن التحليـل يسمح لنا جيداً في نهاية المطاف بمعرفة الانعكاسات التداخلية للفجـوة بـين الجنـسين

على التعليم، وانعكاس ذلك في جزء كبير منه، على عدم المساواة بين الجنسين في جوانب أخرى من المجتمع والاقتصاد، وأيضا الأدوات اللازمة لإدامة كثير من حالات عدم المساواة بين الجنسين. بعض الأسباب والجذور العلائقية للفجوة بين الجنسين في التعليم هي:

- تعليم الفتيات أعلى كلفة من تعليم الفتيان:

التكاليف المباشرة (على سبيل المثال الرسوم المدرسية إذا وجدت، والزي المدرسي، والنقل) وكلف الفرصة مثل الوقت الذي تقضيه في العمل أو مساعدة الأسرة، لها تأثير على أوضاع الفتيان والفتيات في المدرسة ولكنها بشكل مختلف. الكثير من الدراسات التي اعتمدت على بيانات المسوح الأسرية وجدت أن تعليم الفتيات أكثر حساسية وكلفة، أيا كان تعريفها، مقارنة بتعليم البنين. دراسات اخرى في كينيا، وجدت ان ارتفاع تكاليف المدرسة زادت من احتمالات التسرب عند الفتيات ولم يكن لها أي تأثير على الأولاد. كما وجدت دراسة في اثيوبيا أن الأولاد هم أقل عرضة من الفتيات للجمع بين العمل والدراسة أو للمشاركة في العمل فقط، وربما يكون الفتيان أكثر انشغالاً في أنشطة الفراغ مع الفتيات، وبالتالي فإن مجموع العمل المنزلي غير المدفوع الاجر أعلى عند الفتيات مقارنة بالفتيان[41].

- الفضاء المقيد والتوقعات المحدودة تقلص فرص الفتيات في جني ثمار التعليم:

غالباً ما تحدد المعايير الاجتماعية الأدوار التنموية للنساء والرجال داخل الأسرة والمجتمع، كما تحدد هي الاخرى توقعاتهم بشأن مستقبلهم، واختياراتهم الفردية ونوع العلاقات التي تشكلونها. على سبيل المثال، في ولاية البنغال الغربية، وجد أنه في الأماكن التي لا توجد فيها امرأة تشغل أدواراً قيادية محلية، فضل 86 % من الآباء ان تكون بناتهم إما ربة بيت أو ما

[41] - Woldehanna, T., Jones, N., and Tefera, B. The Invisibility of Children's Paid and Unpaid Work Implications for Ethiopia's national poverty reduction policy. *Childhood*, 2008, *15*(2), 177-201

تقرره القوانين والبيئة الاجتماعية لها. بينما يرغب الكثير من الآباء ان يواصل الأبناء في سن المراهقة دراستهم ويتخرجوا من المدرسة الثانوية أو الكلية وهو ما لم يتمنوه بالنسبة لبناتهم. على أية حال، يمكن القول ان درجة الاستقلال والتمكين التي تمتلكها الفتيات والنساء تؤثر على نطاق واسع في توقعاتهم بالاستفادة من فرص التعليم.

- الزواج والحمل المبكر يبقي الفتيات خارج المدرسة:

اليوم، واحدة في ثلاث فتيات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل (باستثناء الصين) يتزوجن قبل سن 18 سنة، وان واحدة من كل تسعة فتيات يتزوجن قبل سن 15 سنة، بينما يتركز أعلى معدلات انتشار لزواج الأطفال في غرب وجنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا على سبيل المثال في النيجر 76 % من الفتيات يتزوجن قبل سن 18 سنة، ويرجع ذلك إلى حجم السكان. وتظهر المؤشرات الديمغرافية ان أكبر عدد من الاطفال العرائس موجودة في جنوب آسيا. ثمة حقيقة أخرى، ان زواج الأطفال يفرض تكاليف باهظة على الفتيات اجتماعيا وجسديا وعاطفيا ويقوض الجهود الرامية إلى تحسين ظروف التعليم للفتيات.

- تفشي العنف المرتبط بالمدرسة يضر بملايين الفتيات والشابات:

ان علاقة العنف المدرسي بالمشاركة التعليمية والأداء الأكاديمي لم يبحث بشكل مؤسسي منتظم، ربما بسبب عدم توفر معلومات منهجية عن مساحة انتشاره. ومع ذلك، تتوفر أحياناً البيانات الكافية لرسم صورة العنف الذي يلحق بالفتيات في البيئة المدرسية. وقد تصل صور العنف الى أقصى درجات القسوة في حالات الخطف والتفجير والتشويه، وهي مظاهر غالباً ما تحدث في سياق الصراع المسلح والعنف السياسي، حيث يستهدف الفتيات مباشرة في أكثر من 15 بلدا في العالم (مثل ملالا في باكستان، وفتيات جيبوك Chibok

في نيجيريا). والعنف في كثير من الاحيان لا تبدو صوره مرئية ولكن ممارساته تنتشر في كل مكان كالاعتداء الجنسي، والاستغلال، والبلطجة. على سبيل المثال، وجدت إحدى الدراسات أن أكثر من 30% من الفتيات في جنوب افريقيا يتعرضن للاغتصاب داخل وخارج المدرسة[42].

ثالثاً: لماذا الاهتمام بالتعليم

ليس ثمة شك ان التعليم حاجة أساسية لبناء قدرات الاشخاص على الاستجابة للفرص والتحديات التي يواجهها في حياته اليومية، من خلال تزويد الشباب بمجموعة من الادوات التنافسية والمهارات والسلوكيات والمواقف، وتنمية الشعور بالتعاون والمسؤولية الاجتماعية التي تمكنهم من المشاركة في المجتمع. كما يؤدي التعليم الى رفع كفاءة إنتاجية العمال وينمي روح المسؤولية عند المواطنين، فضلاً عن انه يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، ويخفض الفقر وعدم المساواة، ويحسن نوعية الحياة. ويكون اسهام التعليم أكبر والفوائد المتحققة أكبر في المجتمعات التي تمر بتغيرات تكنولوجية أسرع، الى جانب التغيرات الاقتصادية والسياسية. كما اظهرت التجارب الادوار التنموية الواسعة للتعليم في تحسين نوعية حياة الناس والمجتمعات ممن لا يمتلكون موارد مادية اخرى. ويستفيد المجتمع بطرق أخرى أيضا من حيث تحسين الصحة والقدرة على تعزيز الفرص الاقتصادية والحد من الصدمات البيئية، وتحقيق تماسك أكبر على صعيد الوحدات الاجتماعية. هذه الفوائد العظيمة للتعليم، دفعت الأفراد والأسر والحكومات على حد سواء انتهاز فرص الاستثمار وبشكل متزايد في التعليم.

ولعل الأهمية المركزية للتعليم تتركز بشكل اساس في تعزيزه للتنمية البشرية الذي يعد اهم الأسباب التي تجعل الحكومات في كل العالم ملتزمون بضمان توفيره للأطفال.

[42] - Elizabeth M. King and Rebecca Winthrop, Op cit.

ومنذ عام 1948 أطلق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما لحقه من اتفاقات بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل عام 1989، نداءً الى حكومات العالم بضرورة ان يحصل جميع الأطفال، الفتيان والفتيات على حد سواء، على التعليم مجاناً في المرحلتين الابتدائية والثانوية التي تكرس بما لا يقبل الشك جهودها للتنمية الكاملة لشخصية الإنسان[43]. في حين أن هذا الالتزام يعترف بوضوح وقبل كل شيء بقيمة التعليم للشباب فضلاً عن الفوائد التي تتحقق للمجتمع بأكمله، وما يزال هناك الكثير من العمل للوفاء بهذا الالتزام.

والحقيقة الواقعة اليوم، ان نظم التعليم في جميع أنحاء العالم ما تزال تواجهه تحديات توفير التعليم الأساسي للأطفال، إذ تتعاظم الصعوبات وفرص الوصول إليها لا سيما الفئات المحرومة والهشة، وان توسيع التعليم لما بعد المرحلة الابتدائية ضرورة اساسية في عالم اليوم لتلبية الطلب وتوفير الامكانات للتنافس على الوظائف وبناء المهارات والكفاءات الوطنية وفقاً للمعايير العالمية، وضمان التعلم لجميع المستويات. الكثير من الشباب ترك المدرسة ودخلوا سوق العمل دون علم او مهارات او كفاءات ذات صلة بمتطلبات اقتصاد اليوم. وتدلنا التجارب التنموية في كثير من البلدان ان نظام التعليم يحتاج إلى دعم واهتمام أكبر من الناحية الكمية والنوعية لاسيما تعليم الفتيات اللواتي ما زلن يعانين من التخلف كثيرا مقارنة بتعليم الأولاد، إذ ان استمرار الفجوات المبنية على اساس النوع الاجتماعي جعلت هذه الدول لا تجني الفوائد الكافية من الاستثمار في التعليم.

التعليم أمر حاسم لتعزيز فرص النجاح والتقدم في جميع اركان الحياة الإنسانية، وبالتالي يسهم الى حد كبير في تقليص مساحة الهشاشة عند جميع الناس. ومع ذلك، لا تقترن دائما فرص حصول الشخص على تعليم ضئيل أو معدوم، بوضعه في السلم الأدنى للدخل، فهذا الشخص أكثر عرضة للهشاشة من اشخاص التحقوا في التعليم لخمس سنوات من الدراسة. فالشخص الأقل تعليما تتاح له وبسهولة جميع أشكال

[43] - الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948.

العمل اليدوي، والذي يوسع ويوفر مرونة في فرص الكسب السريع لهم. غير ان متوسطات الدخل تبقى منخفضة مما يجعل هؤلاء الاشخاص في أدنى السلم الاجتماعي او قريبين من خط الفقر.

الناس الأفضل تعليماً، غالباً ما تتوسع خياراتهم وفرص نجاحهم وبالتالي ترتفع مستويات توقعاتهم، مما يبعدهم عن الوقوع فريسة "الإهانة " الناجمة عن العمل اليدوي. ولكن التعليم بمستوى منخفض وجودة متدنية تضيق في معظم الحالات فرصهم في سوق العمل الذي يروه الأنسب لمؤهلاتهم. الارتقاء في مجال التمدرس إلى 10 سنوات من التعليم والحصول على المؤهلات اللازمة المرتبطة بتخرجهم من المدرسة الثانوية تزيد معارفهم وتوسع أفاقهم وتوقعاتهم. وعلى أية حال، تبقى فرص العمل في المستويات العليا من السوق أكثر انتقائية لارتباطها بنوعية المعارف والمهارات المستمدة من مستوى معين من التعليم.[44]

يبقى التفاوت بين الناس لاسيما بين الاناث نتيجة هامة للعملية التعليمية. أذ يواجه المحرومون من فرص التعليم ظروفاً أصعب بسبب انعدام الأمن الدائم الناجم عن الأعداد الكبيرة التي تتنافس للحصول على فرص العمل وبالتالي الأرباح المنخفضة الناجمة عنها. فالناس الذين يعانون من حرمان فرص التعليم، يعانون أيضاً حياة منخفضة الجودة، ومن ثم يواجهون مشكلات انعدام الأمن وفقدان الاستقرار في نظام يحركه السوق. لذا تبقى قضية الفرص التعليمية المتساوية مهمة إلى حد كبير، على الرغم من الاعتراف الأكاديمي الواسع بعدم تحقق المساواة في الفرص التعليمية الذي لم يحصل في الاصل على الاهتمام اللازم في خطاب التنمية البشرية سابقاً.

[44] -Rehman Sobhan, Vulnerability Traps and Their Effects on Human Development, UNDP, Human Development Report Office OCCASIONAL PAPER, 2014.

لقد ركزت تقارير التنمية البشرية ومنذ انطلاقها عام 1990 في أولويات السياسة العامة على التعليم والصحة، نظرا لأدوارها الأساسية في التنمية البشرية، إذ ان نقص التعليم واعتلال الصحة يهدد بشدة فرص حياة أعداد كبيرة من الناس في العالم النامي، ويجعلهم يعيشون باستمرار حياة الفقر وانعدام الأمن. منذ ربع قرن مضى وتحديداً منذ إطلاق تقرير التنمية البشرية بقيادة المرحوم محبوب الحق والإلهام الفكري لأمارتيا صن، شهدنا تحسنا ملحوظا في معظم بلدان العالم في بعض المؤشرات الرئيسة المرتبطة بالتنمية البشرية[45].

وليس من باب المبالغة القول ان تحقيق قدر أكبر من العدالة في نظام التعليم يتم من خلال زيادة سنوات التعليم ورفع مستوى جودة التعليم العام التي تخدم بالمحصلة النهائية الأسر ذات الدخل المنخفض. وإذا كان التعليم الجيد مهم في حد ذاته للإنسان ولنوعية الحياة، فانه أيضا ذو أهمية فاعلة في التأثير على الفرص المتاحة للأسر المحرومة من احتمالات انخفاض الدخل. فالمعطيات العلمية تؤكد بما لا يقبل الشك ان واحدة من أشد براثن الفقر ينشأ من عدم الحصول على التعليم الكافي، لأن هذه الاوضاع قد تكرس ثقافة الفقر بين الأجيال. تظهر دراسة حديثة للبنك الدولي، تضمنت قياس عدم المساواة في الفرص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عام (2009)[46]، أهمية تعليم الآباء والأمهات في التأثير على مستويات الحرمان عند أطفالهم. جزء من الدراسة، ركز بشكل خاص على عدم تكافؤ الفرص في التحصيل التعليمي في خمسة بلدان هي الأرجنتين، البرازيل، تشيلي والمكسيك وبيرو. إذ تشير الدراسة إلى أن ضعف الانجاز التعليمي، يرتبط بقوة بنقص تعليم الأم ومهنة الأب، التي تميل في الغالب الى مهن الريف الذين يعملون في الزراعة أو صيد الأسماك. ان هؤلاء

---

[45] -Ibid.

[46] - **World Bank.** *Measuring inequality of Opportunities in Latin America and the Caribbean.* Washington, D.C.: World Bank; New York: Palgrave Macmillan, 2009.

الطلاب المحرومين من المرجح أن يكون حضورهم ضعيفاً في المدارس الواقعة اما في القرى أو المدن الصغيرة التي لايتجاوز عدد سكانها 15000 نسمة. يعتبر هذا المؤشر نموذجاً لنوعية الحياة وفرص التمكين، إذ ان تعليم ومهن الآباء والأمهات يعد في حد ذاته مقياسا لمستوى الدخل، الذي ما يزال النقص فيه يؤثر على جميع النتائج التعليمية، كما أن ضعف التعليم للطفل سوف يستمر تأثيره في نهاية المطاف على فرص ونوعية حياتهم.

وبتعبير أكثر دقة يمكن القول إن الاستثمارات وسياسات التدخل التي تستهدف تحسين الكفاءات التعليمية يمكن أن تعوض عن الإرث السلبي للأطفال. يترتب على ذلك التحسن في المهارات التعليمية تضيق الفجوات في التحصيل العلمي للمحرومين، الامر الذي ينعكس على فرص الكسب اللاحقة. وهكذا نجد على سبيل المثال، البرازيل، التي سجلت ثاني أدنى مستويات الكفاءة في الاختبارات الدولية بين الدول الخمس، قد تمكنت بصورة أكثر فاعلية من تضييق الفجوة في التحصيل بين المجموعات الأقل والاكثر حظاً. هذا التحسن تم عبر استثمارات كبيرة من قبل الحكومة البرازيلية اسهمت في تحسين المدارس وجودة التعليم في المناطق المتخلفة و / أو خدمة المجتمعات ذات الدخل المنخفض.[47]

وحيثما تتجه أضواء البحث الكاشفة عن مستويات التباين، فان العالم الذي يتغير بإيقاع غير مسبوق يشهد تزايداً حاداً في نسب المحرومين تربوياً، وستبقيهم هذه الفجوات أكثر عرضة للمخاطر التي تنبع ليس فقط من حرمانهم المطلق ولكن أيضا بسبب الحرمان النسبي في عالم اقتصادي تنافسي يحركه السوق. في مثل هذا العالم، فإن سياسة التدخل الحاسم ينبغي ان تتركز على تضييق الفوارق التعليمية ورفع مستوى الفرص.

[47] - Rehman Sobhan, Op Cit.

رابعاً: التعليم وفجوة النوع في العراق

تعرض النظام التعليمي في العراق لمخاطر وأضرار كبيرة على الرغم من ان العراق بدا مسيرته لتطبيق مبدأ التعليم للجميع قبل عقدين من صدور الإعلان العالمي حول التعليم للجميع الذي أقره المؤتمر العالمي المنعقد في (جوميتان/ تايلاند) عام 1990[48]. غير إن سنوات الحروب، والحصار، والاحتلال، والإرهاب، أدت إلى حرمان آلاف الأطفال من حقوقهم التعليمية. ورغم ان ما يبدو ظاهراً من ارتفاع في موازنة التربية فأن نسبة عالية من الموازنة تنفق كرواتب فيما تتراجع الجهود الاستثمارية وتظل المشكلات الرئيسة تمارس تأثيرها السلبي على النظام التعليمي وفي مقدمة ذلك الأبنية المدرسية، فضلاً عن عوامل خارجية كالفقر، والهجرة، والتهجير القسري، وزواج الفتيات المبكر وغيرها.

واذا وضعنا تلك العناصر في الاعتبار، نجد ان فجوة النوع تزداد بين المراحل الثلاث (الابتدائية والمتوسطة والاعدادية) في معدلات الالتحاق في التعليم، إذ ان ما تستوعبه المرحلة المتوسطة، وفقاً لمؤشرات هذا المعدل، هو أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية، كذلك الحال بالنسبة لمخرجات المرحلة المتوسطة، وهو ما يعكس هدراً في الفرص التعليمية بتلكؤ أكثر من نصف اعداد الطلبة في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المحدد. إذ ما يزال طفل واحد على الاقل من أصل كل عشرة أطفال في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة. وحتى الاطفال الملتحقين في المدارس يواجهون مشكلات كثيرة منها مشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية، ولوجستية، تسهم جميعها في إبطاء عملية التعليم والتأثير في نوعيته وفي تخفيض معدل الالتحاق بالمدارس. وأكثر من يتأثر بهذا الوضع هي الفتاة، لأن عليها ان توفق بين الدراسة وواجبات أخرى فرضتها البيئة الثقافية والاقتصادية.

[48] - جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية، 1995، بغداد، ص48.

وعـلى الـرغم مـن الجهـد التربـوي خـلال الـسنوات الدراسـية منـذ العـام 2005/2004 ولغايـة العـام 2012/2011 الذي شهد زيادة نـسبية بمعـدلات الالتحـاق الـصافي للمرحلـة الابتدائيـة حيـث أرتفـع في المرحلة الابتدائية للفئة 6-11 سنة من 86% الى 92% غير ان الفجوة استمرت بين الجنسين.

وفي التعليم الثانوي ظل التباين قائماً على مستوى تقديم الخدمة التربوية، بين الحضر والريف، وحسب النوع الاجتماعي، وفيما بين المحافظات. وتبرز تلك التباينات على أشدتها في المرحلـة الإعداديـة. وعـلى الرغم من ارتفاع نسب الالتحاق المدرسي في الفئـة العمريـة (15-17) سـنة مـن 16% الى 21% للأعـوام 2005/2004 ولغاية العام 2012/2011، إلا ان الفجوة ما تـزال كبـيرة في هـذا المجـال. ويبـدو ان هـذا متأت من التلكؤ الحاصل في المرحلة المتوسطة التي لم تحقق أي تقدم فقد ظل معدل الالتحـاق الـصافي للفئة العمرية (12– 14) سنة محافظا على معدله 40%.

إن استمرار الفجوة بين المراحل الثلاث يعكس اختلالا بنيوياً واضحاً في منظومة البنـاء المعـرفي. إذ أن مـا تستوعبه المرحلة المتوسطة، وفقا للمؤشرات أعلاه، هي أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية وكذا الأمر في المرحلة الإعدادية بالنسبة الى مخرجات المرحلة المتوسطة، وهذا يعني أن هناك هدراً في الفرص التعليمية بتلكؤ أكثر من نصف أعداد الطلاب في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمنـي المقـرر لها، وهو ما يشكل ضغطا على الموازنة التربوية وخسارة لتخصيـصات ماليـة مـن الممكـن اسـتثمارها في خلق فرص تعليمية اخرى.

ورغـم التطـور التعليمـي الواضـح في تعلـيم الانـاث عمومـاَ، إلا انـه مـا يـزال يواجـه اشكاليات وتحديات كثيرة. إذ ما تزال نسب الامية بين الاناث أعلى مما هي عليـه بـين الذكور سواء في فئة العمر 15 سنة فما فوق او في فئة العمر 15-24 سنة. وفي مرحلة التعلـيم مـا قبـل الجـامعي والجـامعي، مازالـت كثـير مـن معـدلات القيـد الاجماليـة والصافية للأناث منخفضة مقارنة بمثيلاتها في كثـير مـن دول العـالم. إذ تظهـر النتـائج

التي توصلت اليها المسوح الحديثة[49] ان هناك تباينا في معدل ألتحاق الطلبة الذكور مقارنة في معدل ألتحاق الاناث، مما يشير الى أخفاق النظام التربوي في تجاوز أو تجسير فجوة الالتحاق حسب النوع الاجتماعي. لقد بلغ معدل الالتحاق الصافي للذكور في المرحلة الابتدائية 93% مقابل 83% للأناث والمرحلة المتوسطة 43% مقابل 37% على التوالي وفي المرحلة الإعدادية حقق النظام التربوي تعادلا في هذا المؤشر 21%، جميعها مؤشرات تأثر النظام التربوي بالمنظومات الثقافية والاعراف والتقاليد الاجتماعية المعرقلة لاستمرار الاناث في مواصلة مسيرتهن الدراسية وبالتفاوت في تقديم الخدمة التعليمية. إن مجمل معطيات قياس الفجوة بين معدلي الالتحاق الصافي والإجمالي حسب الجنس تظهر بشكل جلي الفرق بينهما في المرحلة الابتدائية خلال مدة البحث 11% (83 – 94) ترتفع في المرحلة المتوسطة الى 16% (43 – 50) وفي المرحلة الإعدادية 10% (18– 28)[50].

وإذا كانت معايير قياس نجاح النظام التعليمي تعتمد اساساً على نسبة انتقال التلاميذ من الصف إلى الصف التالي، فان البيانات الرسمية للمحافظات العراقية تظهر وجود تباين مكاني واضح في نسب الالتحاق الصافي. إذ على الرغم من تحقيق نسب جيدة عام2011، بلغت (100%) في واسط ثم كربلاء (98.1%)، انخفضت تلك النسب فبلغت في ميسان (85.3%)[51]. ويلحظ ان معدلات الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي لم تتحسن كثيراً ولا سيما للإناث في الريف إذ بلغت نسبة التحاق الإناث في الريف (25,1%) مقابل (53.9%) في الحضر، (42.9%) لإجمالي العراق فيما بلغت

---

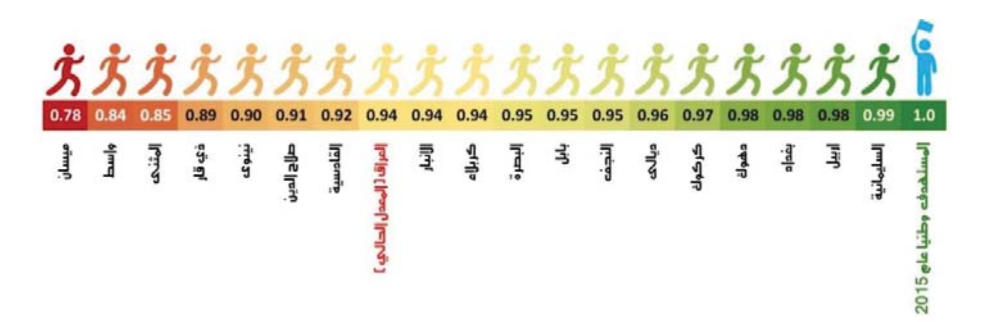
[49]-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح شبكة معرفة العراق 2011. وزارة التخطيط، المسح المتكامل للأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عام 2011.

[50]-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

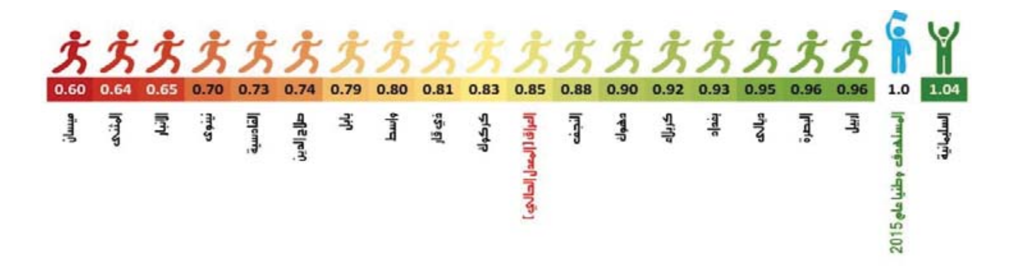
[51]- الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، شهر آب، 2009، ص9.

نسبة البنين في الريف (44.5%) مقابل (57%) في الحضر، (52.2%) لإجمالي العراق بحسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-4:2011)[52].

مؤشر (1) يبين نسبة التحاق البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي حسب المحافظات[53]



مؤشر (2) يبين نسبة التحاق البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الثانوي.



أما بخصوص معدلات الامية فتعد فجوة النوع من أخطر التحديات تهدد الطفولة العراقية ومستقبلها، إذ على الرغم من ارتفاع معدلات الامية بين السكان العراقيين لكنها ترتفع أكثر بين الاناث. وقد أظهرت المسوح الحديثة، ارتفاع تلك المعدلات بين الاناث، حيث تتفاوت وفقا للفئات العمرية. إذ بينما تبلغ 16% للفئة العمرية (12-

---

[52] - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في العراق: إحصاءات تنموية، 2012، ص14.

[53] - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية 2012.

19) سنة، تـتراوح بـين الفئـات العمريـة 20-29 و30-39 بـين 20% و21%، ولكنهـا تـصل الى 66.6% في الاعمار 50 سنة فأكثر.

على صعيد آخر، أظهرت المعطيات الاحصائية تدني التحصيل العلمـي لنـساء العـراق في الفئـة العمريـة 15-54 سنة، إذ ان حوالي 22% لا يستطعن القراءة والكتابة، وان أكثر من ثلث النساء بقليـل لم يـتممن أعلى من الابتدائية، وان حوالي 18% فقط من النساء في الفئة العمرية اعلاه أتممـن الاعداديـة أو أعـلى. وبطبيعة الحال تزداد نسبة الامية مع ازدياد العمر.

خامساً: التقدم الذي نريد:

على الصعيد العالمي، تظهر المـؤشرات التنمويـة ان هنـاك اتجاهـاً عامـاً يعكـس حالـة تنـامي متـصاعد لمعدلات الالتحاق بالمدارس وان هناك تقدم بخطى ثابتة خلال السنوات ال 25 الماضية. هذه المـؤشرات الكمية تعكس نوعاً آخر من التقدم الذي يستحق الاحتفال باعتباره واحداً مـن الاركـان التـي يمكـن أن نبني عليها السياسات والبرامج التي توفر الدعم لتوطيد المساواة بين الجنسين في التعليم وعلى مـستوى المجتمع المدني والحكومات الوطنية، ومنظمات التنمية الدولية.

لا يتوقف هذا التطور في حـدود تعلـيم الانـاث، بـل يجـب ان يمتـد الى قاعـات المكاتـب الحكوميـة أو المؤسسات متعددة الأطراف. شبكات المجتمع المدني وقطـاع الأعـمال والقـادة والمؤسـسات الإعلاميـة، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الاجتماعية، المجتمعات الإنسانية المحبة للخير، كل له دور يلعبه وفـق الاعتبارات العلمية والتنمويـة، وبنـاءً عـلى هـذه المعطيـات فـان التوصـية بالعمـل تركـز عـلى قـضيتين اساسيتين:

التوصية الأولى تركز على ازالة عوامل الضعف التي تواجه الفتيات وتعزيز مشاركتهم في اداء ادوار قيادية مثمرة، وتقترح مبادرات محددة لتحسين وضعهم واشراكهم بمختلف الفعاليات، بما في ذلك: المجموعات النسائية؛ وشركات التكنولوجيا؛ ووسائل الإعلام التي تعزز مشاركات الاناث؛ والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشفافية والتعليم، وإدارات التخطيط الخاص بالتعليم الحكومي. هذه التصورات والمبادرات المحفزة ستحقق " المكاسب السريعة" إذا قدم لها الدعم المالي والسياسي الكافي، ويمكن زيادتها في غضون فترة زمنية قصيرة. أنها بلا شك تمثل محاولة لاستكشاف المسالك الجديدة نسبياً لمعالجة المشكلات التي ظلت تواجه تعليم الفتيات لعقود طويلة. وبناءً على ذلك يمكن القول إن جميع البلدان يمكن أن تستفيد من اسناد أدوار قيادية للفتيات والنساء، باعتبارها محركات أساسية لإحداث تغيرات اجتماعية مستدامة ليس فقط من أجل فرص تعليم الفتيات ولكن للمساواة بين الجنسين على نطاق أوسع.

التوصية الثانية، تركز على مواصلة الإصلاح المنظم وفقاً للتصورات الجندرية، مع ادراكنا للدور المحوري للحكومات في أي جهد لمعالجة الفجوة القائمة على اساس النوع الاجتماعي في التعليم. والحكومات في هذا الإطار مسؤولة في نهاية المطاف عن توفير التعليم لجميع الأطفال (ذكوراً واناثاً) في كل المناطق - ريفها وحضرها، وإقامة الشراكات التي من شأنها مساعدة نظام التعليم في الدولة على انجاز هذا الوعد. وفي هذا الإطار تعمل الحكومات، جنبا إلى جنب مع شركائها التنمويين المحليين والدوليين، وعلى المدى الطويل بالالتزام بإصلاح نظام التعليم بتقليص الفجوة بين الجنسين وفق المنظور الجندري. وعلى الرغم من التأكيد على أهمية هذا النهج لتعزيز المسار التنموي ولكن ما تزال تلك الجهود بحاجة إلى المزيد من الاهتمام لتنفيذها بشكل منهجي في جميع البلدان. ومع الاعتراف المعرفي الواسع بأن كل بلد له تجربة مختلفة في اصلاح التعليم، بما في ذلك الإصلاحات الشاملة التي تم القيام بها وفق منظور النوع

الاجتماعي، فكما هو الحال دائماً، يجب أن تقدم تلك البلدان مسبقاً ما هو الأفضل لتنفيذ هذه التوصية.

أ- تخفيف المعوقات التي تعترض تعليم الفتيات

يمكن تحديد مجموعة من العوامل التي تسهم في توسيع الفجوات بين الجنسين في التعليم يأتي في مقدمتها:

(1) التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم أعلى عند الاناث من الذكور،

(2) مساحة القيود والتوقعات التي تفرضها المعايير الاجتماعية والمواقف وقدرتها في الحد من جني الفتيات لعوائد التعليم.

(3) الزواج والحمل المبكر في سن المراهقة غالباً ما يؤدي الى تسرب الفتيات خارج المدرسة.

(4) العنف في البيئة المدرسية يضر بمستقبل الملايين من الفتيات والشباب من النساء.

أن هذه المجموعة من العقبات هي الأكثر تأثيراً في الجهد التنموي لتعليم الاناث وتقف بشكل مباشر وغير مباشر خلف المؤشرات التي تعكس مستوى تعليمهم.

قوانين التعليم الإلزامي، وإلغاء الرسوم الدراسية، ودعم التكاليف الأخرى من خلال المنح الدراسية كان لها آثار إيجابية على فرص التحاق الفتيات بالمدارس وارتفاع معدلات الإنجاز، غير ان هذه التدخلات مست المجموعة الاولى من العقبات. وهنا تجدر الاشارة الى ان كسر الحواجز وتحقيق مزيد من التقدم في هذه المجموعة من البلدان، تتطلب معالجة العقبات الأخرى أيضا.

التحسينات في نظام التعليم ككل يؤدي الى زيادة العوائد الاجتماعية والاقتصادية في التعليم، ويعالج التحيز القائم على الجنس في القطاع الرسمي والمناهج الدراسية، وتجعل المدارس أكثر الاماكن استعداداً وأمناً للفتيات (والفتيان). هذه الإصلاحات سترفع العقبات عبر مجموعة من الإصلاحات الاول: إصلاحات على نطاق المنظومة

التعليمية، هذه التدخلات المحددة يمكن أن تستهدف الفتيات. والإصلاحات التي تقع خارج المدرسة إذ ان هناك حاجة إلى نظام متكامل يفرض منظومات من القوانين التي تحدد مثلاً الحد الأدنى لسن الزواج ومعالجة التحيز المبني على اساس النوع الاجتماعي في مكان العمل. الفجوات بين الجنسين في التعليم يعكس في جزء كبير منه، عدم المساواة بين الجنسين في جوانب أخرى من المجتمع والاقتصاد، وأيضا في كثير من الأحيان الأدوات الفاعلة لإدامة عدم المساواة المبنية على اساس النوع الاجتماعي.

ويعد ضعف الثقة بالنفس وتدني احترام الذات من المعوقات الرئيسة التي تحد من تعليم الاناث. في تقرير عام 2015 اعتمد 19 مشروعاً تعليمياً ومبتكراً للفتيات المهمشات حظيت بدعم قسم التنمية الدولية (DFID) وصندوق التحدي لتعليم الفتيات (GEC)، في المملكة المتحدة حددوا ضعف الثقة بالنفس كحاجز رئيس لتعليم البنات. كما حدد التقرير نفسه تطلعات الإناث، والدافعية، والعوامل المرتبطة بالاستقلال مثل الثقة بالنفس باعتبارها حاجز له تأثير مباشر على التحاق الفتيات بالمدارس، الى جانب الاحتفاظ، والحضور، والتعلم. وتشير هذه الدراسات الى أهمية تصورات الأطفال عن كفاءة التعليم الجيد التي يمكن أن تساعد على تعزيز الثقة والدافعية بين الفتيات اللواتي لديهن مستوى احترام منخفض وهو أمر يرتبط بالبيئة الاجتماعية والثقافية[54].

ومهما يكن من أمر، غالباً ما تساعدنا الفروق المبنية على اساس النوع الاجتماعي على تفسير لماذا الآباء أقل استثماراً في تعليم البنات من البنين حتى داخل الاسرة نفسها. وكما أشرنا سابقاً، الى الأهمية الكبيرة من تعليم الاناث، مما يعني أيضا أن الاستثمار في تعليم الفتيات-يؤدي الى ارتفاع مستويات الارباح في سوق العمل، وتحسين الصحة وبناء فرص واعدة للجيل القادم، فضلاً عن زيادة القدرة في التعامل مع الصدمات الخارجية وغيرها. ويبدو ان اعتقاد الآباء والطلبة أنفسهم، ترسم رؤيتهم إلى المستقبل وتوقعاتهم ببناء النموذج الامثل للجيل القادم حول كيفية تحسين

[54] -UNESCO, Op Cit.

التعليم لنوعية حياتهم، ذلك ان أولياء الأمور والطلبة يتوقعون أن يفتح التعليم لأبنائهم (والاسرة ككل) الباب لحياة أفضل، فمن المرجح أن يستغرق الاستثمار في التعليم بعض الوقت والموارد ومستوى معين من التكاليف. وبطبيعة الحال، ما يعزز الاحتمالات بحياة أفضل في المستقبل من المرجح أن تكون في عالم اليوم متنوعة وغالباً ما تتأثر بالأعراف الاجتماعية. بالنسبة للمراهقين الذكور، على سبيل المثال، ربما تكون قدراتهم في العثور على وظيفة جيدة الاجر والزواج الناجح هو الهدف الأسمى لتوقعاتهم. أما بالنسبة للمراهقات، فالتوقعات ربما تكون مشابهة ولكن ليس بالضرورة ان تكون على قدم المساواة. وعلى أية حال من الصعوبة بمكان الوصول الى استنتاج راسخ بأن زيادة الارباح المحتملة في المستقبل يؤدي فعلاً الى زيادة استثمار الاباء والامهات في تعليم بناتهن.

النتيجة الاساسية التي تترتب وفق هذه المعطيات، ان المساواة في التعليم قد لا ينظر اليها بنفس الابعاد والاهتمام في جميع الثقافات. وتجدر الإشارة هنا أنه في المجتمعات التقليدية في جنوب آسيا المزيد من تعليم الفتاة يزيد من السعر المدفوع عند الزواج، إذ ان الأعراف الاجتماعية تتطلب أن يكون المستوى التعليمي للأزواج أعلى من التعليم عند الزوجات؛ في هذه المجتمعات، تبدو ان تكاليف سنة إضافية من التعليم للبنات، مرتفعة مقارنةً بالأبناء. أظهرت دراسات في ولاية البنغال الغربية، ان 86%من الآباء يرغبون ان تكون بناتهم إما ربة بيت أو ما تقرره القوانين والاعراف الاجتماعية لهم.

ان التباين الكبير في اعداد وانواع الفرص التي تحقق الكسب في الدخل والتي تنتظر الفتيات والفتيان بعد اكمال السنوات المدرسية هي الهاجس الأساس لأولياء الأمور والطلبة أنفسهم عند اتخاذ القرارات بشأن التعليم، على الرغم من امكانية ان يختلف هذا التوجه بين الأسر والمجتمعات المحلية وفقا للمعايير الاجتماعية السائدة، وكذلك مستويات الفقر .[55] في منطقة الشرق الأوسط، يبلغ متوسط المشاركة في القوى العاملة

[55] - Elizabeth M. King and Rebecca Winthrop, Op cit, p.28.

(LFPR) بين الكبار من النساء عام 2012 حوالي 21% بالمقارنة مع 85%في المئة للرجال البالغين. أما في أمريكا اللاتينية، فيبلغ متوسط المشاركة عند الرجال البالغين هو نفسه تقريبا كما هو الحال في الشرق 85.5%، ولكن متوسط المشاركة عند الكبار من النساء تبلغ 57%. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على الرغم من ان متوسط مستويات التعليم أقل مما هو عليه في أي دولة أخرى في المنطقة، فإن متوسط مشاركة الرجال تبلغ87% وعند النساء 72%. هذه المعدلات من المشاركة تظهر بوضوح أنه في الوقت الذي ترتبط فيه عوائد سوق العمل بالطلب على تعليم الفتيات، فان هناك مجموعة قوية من العوامل المتداخلة مع هذه المعطيات كالقواعد التي تتعلق بالقيام بأدوار مقبولة للنساء والرجال في المنزل وفي مكان العمل. في الواقع، بينت دراسة في الباكستان للفروق في لأرباح المتحققة بين الجنسين وجود تأثير كبير للمعايير الاجتماعية والمواقف، بما في ذلك موقف أرباب العمل من العاملين من الذكور والاناث. ولعل من المناسب الاشارة هنا ان الكثير من التحليلات لفجوة النوع لم يتم تفسيرها حسب الخصائص الفردية مثل التعليم والخبرة في العمل بل تمتد لتشمل التأثيرات أثر العوامل الثقافية والاجتماعية التي تتغلغل عميقاً في الحس الجمعي للناس.

ب- مواجهة العقبات التي تعرقل تعليم الفتيات

تسهم مجموعة من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في توسيع الفجوات بين الجنسين في ميدان التعليم، ويمكن اجمالها بأربعة مجموعات: الاولى: التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم والتي تكون أعلى عند الإناث من الذكور، الثانية: المساحة والتوقعات المحددة الواردة في اطار المعايير والمواقف الاجتماعية التي تحدد قدرة الفتيات لجني العوائد المتحققة من التعليم، والثالثة: الزواج والحمل المبكر في سن المراهقة يسهم في ابقاء الفتيات خارج المدرسة، والرابعة: العنف المرتبط بالبيئة التعليمية، وهذا النوع من العنف يضر بالملايين من الفتيات والشباب من النساء. أن هذه العقبات

الأربعة تتجلى بشكل واضح في معظم البلدان التي لا تضع اعتباراً للمؤشرات الخاصة بتعليمهم مثل (قوانين التعليم الإلزامي، وإلغاء الرسوم الدراسية، ودعم التكاليف الأخرى من خلال المنح الدراسية وقد كان لها آثار إيجابية على التحاق الفتيات بالمدارس وارتفاع معدلات الإنجاز، ولكن هذه التدخلات تناولت أساسا أول مجموعة من العقبات. بكل الاحوال، فان كسر الحواجز وتحقيق مزيد من التقدم في هذه المجموعة من البلدان، لا بد من معالجة العقبات الأخرى أيضا. ان التحسينات في نظام التعليم ككل يؤدي الى زيادة العوائد الاجتماعية والاقتصادية من التعليم، ومعالجة التحيز المبني على اساس النوع الاجتماعي في القطاع الرسمي واصلاح المناهج الدراسية، وجعل المدارس اماكن رحبة وآمنة للفتيات والفتيان. هذه الإصلاحات المختلفة سترفع العقبات عبر سلسلة من الاجراءات، منها إصلاحات واسعة على نطاق المنظومة التعليمية، فهناك مجموعة من التدخلات التي يمكن أن تستهدف الفتيات. بينما تقع الإصلاحات الاخرى خارج محيط المدرسة، اذ ان هناك حاجة إلى سن حزم من الانظمة أو تطبيق قائمة قوانين تعالج الحد الأدنى لسن الزواج والتحيز القائم على اساس النوع الاجتماعي في مكان العمل. الفجوات بين الجنسين في التعليم يعكس، في جزء كبير منه، عدم المساواة في جوانب أخرى من المجتمع والاقتصاد.

حاول الباحث بلومبرغ Blumberg [56] ان يربط التحيز المبني على اساس النوع الاجتماعي بما تخفيه الكتب المدرسية من توجهات ضد المرأة في المناهج الدراسية الرسمية والتي تؤدي الى إبعاد الفتيات عن اختصاص الرياضيات والعلوم وإلى الدورات الدراسية التي يغلب عليها طابع الانوثة. ، بينما تتجه اهتمامات الأولاد وبشكل غير متعمد أحياناً الى تطوير القراءة والمهارات اللغوية. عدم الادراك النسبي للتحيز في المناهج الأساسية يفسر، على الأقل، جزئيا، أوجه التفاوت بين الجنسين في الأداء الأكاديمي الذي عكسته كثير من الاختبارات الدولية والإقليمية. فضلاً عن ان

[56] -Blumberg, R. *Gender bias in textbooks*: *a hidden obstacle on the road to gender equality in education*. *New York*, *New York*: UNESCO, 2007.

التحيز المبني على اساس النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية، يعكس القوالب النمطية المحددة للأدوار التنموية التي تقوم بها الفتيات في الأنشطة المدرسية خارج الصفوف الدراسية، بما في ذلك الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية، والمسؤوليات غير الأكاديمية المخصصة للفتيات (وحتى المدرسات في المدرسة).

ولعل السؤال الذي يطرح هنا، ماهي السياسات والخيارات الأسرع لتغيير محتوى الكتب ال**مدرسية وغيرها من المواد التعليمية واللامنهجية في إطار الأنشطة المقدمة في المدارس؟ في هذا السياق يقدم بلومبرج[57] (2007) مجموعة من التوصيات، من بينها، التوصية بالتعامل مع المنظمات غير الحكومية، وخبراء الكتب المدرسية، والباحثون المختصون ممن لديهم دراية بقضية تطوير المواد التعليمية غير المتحيزة ضد المرأة والمناهج الدراسية، وصياغة استراتيجية للتنفيذ، وتوعية المعلمين الواضحة حول التحيز ضد المرأة في المواد والمناهج الدراسية قبل اداء الخدمة الخاصة بهم والشروع بالتدريب. على صعيد اخر لابد من تحقيق مستويات رصد كافية وفقاً للنوع الاجتماعي وتقييم أي تدخل في هذا المحتوى، الى جانب الاستفادة القصوى من البحوث ذات التأثير لتقييم التجارب باستخدام التقنيات المتنوعة، والتجارب الطبيعية، والتصاميم التجريبية لفهم طبيعة التأثير والتدابير المحددة التي تؤثر على مجموعة من النتائج في نقاط مختلفة اثناء الدورة التعليمية. ولا يفوتنا ان نذكر ان التمويل والخبرات تشكل العصب الاساس للمواجهة الناجحة والمنظمة لغالبية المشكلات الكبيرة، لذا فان البلدان الفقيرة ستحتاج بشكل اساس الى الدعم المالي والفني الذي يفضل القيام به بجهد منسق من الجهات المانحة.**

في الولايات المتحدة، تطلبت هذه الجهود القيام بعمل تشريعي للحد أو القضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي في التعليم وفي جميع المؤسسات وعلى جميع المستويات. والتطبيق الأكثر شيوعاً هو منح الفرص الرياضية المتساوية للذكور

---

[57] -Ibid.

والإناث، في الوقت نفسه حماية القانون لجميع الطلبة من التمييز في فترة الحمل والحالة الاجتماعية، أو في حالة الأبوة. البحوث التي تكشف عن تأثير هذا القانون، أظهرت على الأقل في ألعاب القوى، ان هناك زيادة ضخمة في عدد من فرق البنات في مختلف الألعاب الرياضية وعدد كبير من الفتيات والشابات المتنافسات في تلك الرياضة[58]. وفي المسار نفسه اعتمدت تايوان على قانون وطني مماثل، فالمساواة بين الجنسين مرت عبر قانون التعليم الذي شرع عام 2004، والذي يهدف إلى تعزيز المساواة الفعلية بين الجنسين، والقضاء على جميع أشكال التمييز بينهما، ودعم كرامة الإنسان، وتحسين وإنشاء موارد التعليم والبيئة التي تعزز المساواة بين الجنسين.

ج- تعزيز الادوار القيادية للفتيات والنساء:

وضع الفتيات والنساء في دائرة الجهود التنموية المبذولة لسد الفجوة المبنية على اساس النوع الاجتماعي في ميدان التعليم خطوة ذكية لأسباب كثيرة. فالأدلة الموجودة بهذا الخصوص والتي استعرضت في الأجزاء السابقة، تؤكد على اهمية التذكير لردم الهوة على اساس النوع الاجتماعي فضلاً عن ان بناء القدرات القيادية يمكن ان يساعد في فرص:

- تعزيز الفرص والخبرات الكامنة للفتيات أنفسهم.
- توفير معلومات مهمة وبصيرة نافذة لمصممي البرامج والسياسات.
- إحداث تغييرات طويلة الأمد في المعايير الاجتماعية.

[58] - Elizabeth M. King and Rebecca Winthrop, Op cit, p.37.

- أرساء أسس منهج الحق في التنمية الذي تبنته خطط التنميـة، والتـأثير ايجابـاً في محـصلات استراتيجيات التخفيف من الفقر من أجل تمكين المرأة وتعزيز أدوارها التنموية.
- الاسهام في رسم طبيعة الادوار التـشاركية مـا بـين لاعبـي التنميـة) الدولـة/ القطـاع الخـاص/ المجتمع المدني/المنظمات الدولية (بما يعزز من نسب تحقيق التقدم في تعليم الانـاث ويرفـع من كفاءة المشاريع الخاصة بها.

د- بنية تحتية صديقة للفتيات:

ان النقاش حول وجود بنية تحتية صديقة للفتاة، والنقاش حول تقويض المعوقات المحيطـة بهـا بـشكل عام هو نقاش يفهم في غالبيته في إطار الثقافة المجتمعية السائدة ومساحة تأثيرها في العملية التنمويـة وتحديات استدامتها. فالتـدخل الحكـومي الأكثر شـيوعا في التعلـيم اليـوم يـتم عـبر تقـديم الخـدمات التعليمية المباشرة للفتاة في المدارس العامة، والذي يشمل توفير المبـاني المدرسـية والـصفوف الدراسـية، وتوزيـع المعلمـين، وتوزيـع الكتـب واللـوازم المدرسـية، والـصفوف والمعـدات الدراسـية. الكثـير مـن الدراسات السابقة بحثت بشكل رئيس مدى تأثير تأمين تلـك التجهيـزات والمـوارد الماديـة والبـشرية على العملية التعليمية. في كثير من الدراسات، واحد أو أكثر مـن المقـاييس المعنيـة بجـودة المدرسـة، وعادة ما تعرف بالمواد التعليمية، قد أثبت ان الاختلاف في الحضور أو الالتحاق، يعـود الى مجموعـة من اخرى من العوامل منها السيطرة المنزلية والمدرسة والمجتمع. وعلى أية حـال، لـيس كـل الإنفـاق على البنية التحتيـة والمـدخلات المدرسـة يحقـق اضـافات نوعيـة إلى التعلـيم؛ هـذه المـدخلات ربمـا لا تكون فعالة إذا لم تصاحبها برامج تكميلية مثل تدريب المعلمـين أو إصـلاح المنـاهج الدراسـية[59]. المـدارس والـصفوف الدراسـية ينبغـي ان تكـون بيئـات محفـزة للإبـداع والـتعلم مـع الاخـذ بنظـر

[59] -McEwan, P. J., and Marshall, J. H. 2004. "Why does academic achievement vary across countries? Evidence from Cuba and Mexico," *Education Economics* 12 (3): 205-217.

الاعتبار حالة المدارس في المناطق الريفية أو المناطق منخفضة الدخل، فالاستثمار الكاف في البنية المادية للمدارس من اجل تقديم الخدمات لابد ان يبرر. فالبرامج التي تركز على تحسين البنية التحتية للمدارس وتحسين مدخلاتها ينبغي ان تصمم مع مجموعة من الحوافز للفتيات لضمان تحسين نتائج التعليم لديهم.

٥-توفير بيئة مدرسية آمنة متحررة من العنف:

لقد أشارت كثير من الدراسات التي حاولت تفسير ظاهرة العنف داخل المدرسة، ان التنبؤ بالمعدلات الوطنية العامة للجريمة لا يتم من خلال تشخيص المنظومات الواسعة للعنف المدرسي. إذ بينت تلك المعطيات انه بالرغم من ارتباط الظروف الوطنية الرئيسة (الناتج المحلي الإجمالي) والخصائص الديمغرافية (مثل نسبة الشباب من السكان) بمستويات العنف، فان تلك الدراسات أظهرت بوضوح ان العوامل الكامنة في نظام التعليم، كالتفاوت في جودة التعليم والتحصيل العلمي للطلبة تعد من أكثر العوامل تأثيراً في توقع معدلات العنف المدرسي.

ان المساعي الجادة لتوفير فرص متساوية في نوعية التعليم الذي يتلقاه الطلبة يشكل فرصة مناسبة لخفض معدلات العنف المرتبط بالمدرسة. على سبيل المثال أظهر برنامج المدارس في القرى الريفية في أفغانستان، الفوائد المتحققة من تقصير المسافات على تعليم الاناث، إذ في الوقت الذي تتحقق فيه الفائدة من تطبيق هذا البرنامج لجميع الطلبة، فان تأثيره الأكبر بلا شك يكون على الاناث. لقد أثرت برامج تقليل المسافات الى المدارس وبنسب أكبر في مجال التحاق الفتيات وبنسبة تفوق 6% مقارنة بالذكور لكل تخفيض بنسبة 1 ميل بعد ان انعكس على استقرار حضورهم وثباته. وبالمثل أدى توفير وسيلة آمنة لوصول الفتيات الى زيادة في نسب التحاقهم في المدارس.

ان اعتماد برامج مبتكرة في ولاية بيهار الهندية هدفت الى الحد من الفجوة بين الجنسين التي انعكست على معدلات الالتحاق في المدارس الثانوية من خلال توفير دراجة للفتيات اللواتي يستمرون بالدراسة. هذا البرنامج الذي أطلق عام 2006 أسهم في

زيادة التحاق الفتيات في المدارس الثانوية بنسبة 30% وخفض الفجوة بين الجنسين في العمر المناسب للالتحاق بالمدارس بنسبة 40%[60].

ثمة موقف عملي يتوازى مع هذا التوجه، إذ وجد من خلال تقييم الأثر ان الزيادة في نسب الالتحاق غالباً ما يحدث في القرى التي كانت فيها المدارس الثانوية بعيدة، إذ وسع تطبيق هذا البرنامج من فرص الفتيات بعد ان خفض الزمن وزاد مساحة الأمان للحضور الى المدارس بتوفير تلك الوسائل. ان هذه الاليات وفرت فرصاً لحضور الفتيات بأمان من خلال الوصول على شكل مجموعات، مما خفف من أثر الأعراف والمعايير الاجتماعية التي تحرم الفتيات من الالتحاق بالمدارس خارج نطاق القرية التي يعيشون فيها.

سادساً: الإصلاحات النظامية من وجهة نظر النوع الاجتماعي:

ليس من شك، ان أفضل نهج لمساعدة الفتيات للحصول على فرص تعليمه هو التأكد من أن الدولة لديها نظام تعليم قوي ومستقر، وهي الفرص التي تمكن جميع الأطفال من الوصول الى المدارس والحصول على فرص تعليمية جيدة. لقد اظهرت البيانات الواردة في وقت سابق إلى أن البلدان ذات المؤشرات التعليمية الأسوأ هي تلك التي تفشل في تامين الفرص الدراسية لجميع الطلبة. وفي هذا الإطار يجب أن توفر المدارس مناخاً جيداً مشجعاً للتفاعل المعرفي والسلوكي يعطى الفتيات والفتيان على حد سواء فرصاً تزدهر وتنمو فيه القدرات والمهارات. وهذا يعني توفير بيئة مدرسية خالية من العنف؛ الثقافة المدرسية تؤكد على الاحترام والمساواة؛ حصول الطلبة على رعاية كافية من المعلمين، بيئة محفزة، الحصول على فرص تدريب تحسن التعليم؛ البنية التحتية كافية وميسرة؛ الكتب المدرسية والمواد الأخرى ذات صلة بالمناهج الحديثة تعكس رسائل في المساواة بين الجنسين؛ الاوقات التي يقضونها الطلبة في المدرسة تسهم في بناء قدراتهم المعرفية والاخلاقية والوطنية. هذه حزمة واسعة وعميقة من

[60] - Elizabeth M. King and Rebecca Winthrop, Op cit, p.43.

الإصلاحات التي من شأنها ان تعزز فرص الطلبة وتتطلب بذل أقصى الجهود من القادة السياسيين، والمعلمين، والطلاب، والمجتمعات المحلية. وهذه البرامج والسياسات ستتطلب تمويلا قوياً وتعزيزا مستمراً للقدرات الإدارية، ودعم قوي من المجتمع المدني. وبقدر ما تزداد مساحة المخاطر المهددة، فان الطريق الأكثر فعالية للإصلاح لابد ان يعتمد على تحديد التحديات والفرص في عموم البلاد، ذلك ان المسار التنموي لا يمكن أن يكون مجرد مجموعة أو سلسلة من البرامج الفعالة غير المنسقة. الهدف الرئيس من الاصلاح هو جعل وزارات التعليم وشركائها التنمويين الخارجيين (بما في ذلك اقسام التعليم في الوكالات المتعددة والأطراف والمجموعات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني) تراعي إجراءين رئيسيين:

1-تصميم البرامج لمعالجة الاحتياجات الملحة في التعليم غالباً ما تواجه الفتيات ظروفاً وتحديات مختلفة تحد من فرصهم التعليمية. لذا فان السياسات التربوية يجب أن تنفذ إصلاحات على نطاق المنظومة وفق السياقات الثقافية والبيئية المعتمدة من قبل تلك الأنظمة. ومن اجل القيام بذلك لابد لوزراء التربية والتعليم والاطراف متعددة والمؤسسات الثنائية، ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة في عمليات الإصلاح التي تضمن إيلاء اهتمام خاص للعقبات الرئيسية في نظام التعليم الذي يحد من الادوار التنموية للفتيات ويعرقل انخراطهم في العملية التعليمية. وهنا تتركز مسؤوليتنا بشكل اساس على حث المجتمع الدولي لمواجهة وتذليل النقاط الساخنة، لا سيما في البلدان التي توقفت فيها مساعي تضييق الفجوات بين الجنسين.

2-اعداد معلم مقتدر متفان:

التركيز على دور المعلمين في معالجة الفوارق القائمة على أساس النوع الاجتماعي قضية جديرة بالاهتمام. وهناك أدلة إيجابية قوية عن العلاقة بين تعليم المعلمين، والخبرة، والمهارات المعرفية والأداء الأكاديمي الخاص لدى الطلبة. الاستعراضات التي جرت مؤخراً للمئات من التقييمات حول تأثير التدخلات في ميدان التعليم نجد أن البرامج التي تتضمن دعم وتحفيز المعلمين هي من بين القضايا الأكثر فعالية في العملية التعليمية. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، وجود معلم جيد ما يعادل متوسط الزيادة في التعليم يعادل سنة دراسية واحدة؛ وجود معلم مقتدر متفان يعني تقدم الصف الى مستوى 1.5 مرة أو أكثر؛ ولكن وجود معلم ضعيف يعني اتقان أقل للمادة الدراسية لما يعادل نصف المقررات او المحتويات المتوقعة. ماذا يعني معلم مقتدر متمكن؟ وكيف ان إنتاج واحد من هؤلاء النخب يمثل قضية حاسمة في العملية التعليمية؟ ما هو مطلوب لإنتاج معلم جيد ليست دائما كما هو متوقع. في الهند، على سبيل المثال، وعلى عكس التوقعات، الطلاب الذين يتلقون التعليم من معلمين لديهم خبرة أقل من 10 سنوات يقدمون ما هو أفضل وبشكل اكبر في اختبارات اللغة المقارنة من أولئك الذين لديهم خبرة أكثر من المعلمين، ولكن الطلاب الذين لديهم معلمون تلقوا خدمات تدريبية خلال ال 12 شهرا السابقة يكون ادائهم أفضل من الطلاب الذين لديهم معلمين لم يحصلوا على أي فرص تدريبية[61].

وجود معلمين مقتدرين قد تكون أكثر المحفزات أهمية للفتيات. في المجتمعات التي لا تدرك فيها الفوائد المتحققة من إرسال الفتيات إلى المداس الرسمية وينظر الى التعليم الرسمي بعين الريبة، يشكل التدريس الجيد والفعال وتعلم الحقوق من الصفوف الأولى للدراسة ضماناً لحصول الفتيات على الكفاءات الأساسية للقراءة والرياضيات من خلال الوقت الذي يتم قضائه في المدرسة، بل وربما تكون فرصة لإقناع الفتيات

[61] - Elizabeth M. King and Rebecca Winthrop, Op cit, p.38.

وأولياء أمورهم بالمكافآت المتحققة من الالتحاق بالمدارس. ومع ذلك، فان المدرسة والبيئة الصفية التي تكون أقل ملاءمة للفتيات من الفتيان من شأنها أن تجعل التعليم أقل جاذبية لهن ويمكن أن يحقق مكاسب أقل بالنسبة لهم في كل عام من الالتحاق بالمدارس. ومهما يكن من أمر، فان القدرات التي يتمتع بها المعلمين في إدارة الصفوف الدراسية والتفاعل مع الطلبة والتمكن من محتوى الموضوع يمكن أن يجعل المدرسة أكثر أو أقل جاذبية للفتيات. في الفلبين، على سبيل المثال، البرنامج المعتمد لتحسين وتوفير مدارس نوعية من خلال تعزيز فرص التدريب للمعلمين، والمزيد من الكتب الدراسية الاساسية لا سيما في الصفوف الاولى، أدت الى تحسين مؤشرات التعليم، لا سيما بالنسبة للفتيات.

حاول بعض الباحثين تحديد الأسباب التي تبرر الدفاع عن تأنيث التدريس في المدارس بالآتي:

- في بعض المجتمعات المحافظة، الآباء والأمهات لا يسمحون لبناتهم الدراسة في مدارس يكون معلميها من الذكور. إذ كثيراً ما تشعر الامهات في مثل هذه الأوضاع بمزيد من الراحة والاطمئنان عند الحديث عن تولي الاناث تعليم أطفالهم في المدارس. وربما يعتبر الآباء وجود أنثى من المدرسين يوفر حماية جزئية للفتيات من بعض الممارسات غير المرغوبة التي قد تصدر من الفتيان أو المعلمين، وحتى من الاعتداء والاستغلال الجنسي.
- في المدرسة، ربما تعمل المدرسات على توفير بعض الدعم للفتيات، وهو ما يمثل وجهات نظرهم واحتياجاتهم، وبذلك توفر بيئة صديقة لتعلم الفتيات. على سبيل المثال، قد تكون المدرسات قادرات بالدفاع عن حقوق الفتيات او توجيههم عن بعض القضايا الصحية كاستخدام الوسائل والمرافق الصحية، وتوفير معلومات دقيقة للطالبات حول سبل العناية بأجسامهم.
- وجود المدرسات يمكن أن يدعم ويشجع الفتيات للقيام بأدوار تنموية قيادية. وهي الفرص والاحتمالات التي يمكن أن تفتح آفاقاً مستقبلية عندما تواصل الفتيات دراستهم الى مراحل متقدمة في التعليم. لقد برهنت الكثير من التجارب أن

النساء يمكن أن يلعبوا أدواراً نشطة خارج المنزل أو يكونوا وكلاء لتطوير بنى المجتمع ومؤسساته[62].

3- التركيز على تعليم الفتيات من منظور النوع الاجتماعي:

بعيداً عن مناقشة الخصوصيات، لابد لجميع البلدان، وشركائهم الإقليميين والدوليين، تصميم وتنفيذ الإصلاحات الشاملة وفق رؤيا ومنظور النوع الاجتماعي. وهذا يعني ان جميع القرارات الخاصة بالسياسات والميزانيات، والتوظيف، يجب أن يتم تقييمه ورصده في إطار الفهم الشامل بوجود اختلاف في التأثيرات على الفتيات مقارنة بأوضاع الفتيان. وان تكون هناك ما يعرف بالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، ترسم سياساتها وبرامجها وتخصيصاتها وعلى أعلى المستويات. ومن أجل القيام بذلك، لا يمكن أن تكون مسألة المساواة بين الجنسين محل اهتمام هؤلاء الناس باعتبارهم وحدة متخصصة تركز على المساواة بين الجنسين، كما هو الحال في كثير من الأحيان في وزارات الحكومة أو الوكالات المانحة. بل بدلا من ذلك، يجب ان تكون قضية المساواة بين الجنسين الشاغل الأساس للموظفين في جميع وكالات العمل القائمة على إصلاح النظام.

انه بلا شك المفتاح الرئيس للانتقال في النقاش من الجدل بين استهداف الاناث ومراعاة ادماج النوع الاجتماعي في العملية التنموية الذي تعترف صراحة بأن القضاء على عدم المساواة بين الجنسين يتطلب التركيز على مؤشرات التعليم الكمية وعرض زاوية واسعة من المؤشرات الرئيسية "المباشرة" لعدم المساواة على اساس النوع الاجتماعي التي تؤثر على الفجوات بين الجنسين. هذه المؤشرات، بما في ذلك سن الزواج المبكر، ومعدلات المشاركة في القوى العاملة والتوزيع المهني للنساء، ونسبة النساء العاملات في مجال الأعمال التجارية، والتعليم، والقيادة الحكومية، ترتبط

[62] -Kirk, J. The Impact of Women Teachers on Girls' Education. UNESCO, 2006.

ارتباطا وثيقا بمخرجات التعليم لدى الشابات لأنها ترسم الفرص المستقبلية الممكنة لهم. ولا يفوتنا ان نشير الى ان الاصلاحات النظامية للتعليم تتطلب تغييرات خارج نظام التعليم، وان تصميم هذه الإصلاحات سوف تهدف بشكل واضح إلى الإنصاف والمساواة، وهذا يعني ان تحسين أداء نظام التعليم ككل يبشر بتحسين التعليم للجميع، أو كما يقال ان (المد العالي يرفع كل القوارب). غير إن النظام الناتج يبقى أعمى فيما إذا أسهم باستمرار بعدم ازاحة العقبات المحددة للأدوار التنموية المؤدية الى حرمان السكان، بما في ذلك الفتيات والشابات. من اجل هذا السبب فان سياسات العمل الإيجابي بين الجنسين التي صدرت في السياسات والبرامج لكثير من البلدان تعطي فرص استثنائية للنساء لتعزيز مواقعها وتمكينها لشغل أدوار تنموية مثمرة. هذه السياسات غالباً ما تعزز فرص تكافؤها بإعطاء المرأة خيارات انتزاع حقوقها فيما يفترض أن تكون فرص محايدة بين الجنسين.

وتبقى القضية الرئيسة في خطوات تنمية الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الاناث التوجه مباشرة إلى تكثيف الحث وكسب التأييد لصالح قضايا المرأة، سواء من صناع القرار ومتخذيه، أو النساء أنفسهن، أو منظمات المجتمع المدني المعنية بقضاياهن. ولأن الحث وكسب التأييد وحوار السياسات بحاجة إلى قرائن (Evidence Based information)، فان من الضروري أن يبدأ أي مشروع تنموي بحصر البيانات والمعلومات المتاحة حول المرأة وتصنيفها وتقويمها، على مستوى الوزارات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وتحديد ما يمكن الاعتماد عليه منها في صياغة مؤشرات حول أوضاع الاناث وقضايا تمكينهن، وأيضاً تحديد الثغرات المعرفية-النظرية والمنهجية-التي تعاني منها تلك البيانات لمعالجتها حتى تكون في وضع أفضل علمياً، وصياغة أجندة بالأولويات البحثية التي يحتاجها المشروع.

وكما تترابط المنظومات والبرامج والنماذج، فان عملية القياس هذه تهدف لوضع قضايا المرأة بصورة واضحة وعالية في الأجندات الوطنية، كذلك لتمكين صانعي

القرار والسياسات والشركاء في التنمية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من التعرف على واقـع تعليم المرأة، وتحليل أوضاعها الانسانية والاجتماعية والاقتصادية وبشكل موضوعي استنادا الى مؤشرات تمكن من توضيح مدى الضغوط والمعاناة التي تعاني منها، وتحديد الاولويات للنهوض بواقعهـا، ويمكـن استعمال هذه الدراسة كمؤشر لرصـد التقـدم في اهـداف التنميـة المـستدامة لمـا بعـد 2015 لتحديـد مسارات التدخل على هذا الاساس.

الفصل الثالث

النوع الاجتماعي والبناء المعرفي

الاشكاليات المنهجية للمنتج البحثي

تمهيد

تطرح اليوم وبشدة تحت ضغط الشعور بالمنحى التصاعدي للمشكلات الاجتماعية في المجتمع، مسألة تطوير المنهجيات الخاصة بالدراسات والبحوث ذات الصلة بتمكين المرأة على المستوى الوطني. وتنكشف للمسئولين وللرأي العام معا النتائج الخطيرة المترتبة على تفاقم هذه الظاهرة والأهمية الحاسمة لبناء وتطوير نظم المعلومات من أجل التصدي والتخفيف من اثارها، أو على الأقل في تجنب البقاء على هامشها أو بعيدا منها. لقد أصبح البحث العلمي وبناء قواعد المعلومات أكثر من أي حقبة تاريخية سابقة بالفعل، ميدانا رئيسيا من ميادين المواجهة والتصدي الحقيقي لتداعيات هذه الظواهر والحد منها. ومن علامات الصحة ما يبرز اليوم في المجتمعات كافة من رغبة حقيقية في مناقشة هذه المواضيع، والسعي لبلورة الإشكاليات المتعلقة بها، والإجابة عن التساؤلات الكبيرة والعديدة التي تثيرها قضايا التهميش والاستبعاد المبني على اساس النوع الاجتماعي، ومعالجة العوائق التي تحول دون مواجهتها.

وإذا كانت تجارب العديد من البلدان تظهر أن البناء المعرفي والعلمي للموارد البشرية هي العامل الحاسم في خدمة البناء التنموي لاسيما نهوض المرأة وتمكينها. إذ ظل الجامع المشترك بين التجارب هو التركيز على الإنسان الحر، والمؤمن بقدرة المجتمع على مواجهة التحديات وهو مؤهل للاستجابة على التحدي الحضاري بعد تملكه للعلوم العصرية، والتكنولوجيا المتطورة. غير ان الإشكاليات المنهجية للمنتج البحثي الخاص بالمرأة ظلت احد أهم التحديات للوصول الى الغايات التنموية المنشودة. وبذلك ينبغي أن تشكل قضية البناء المنهجي جنبا الى جنب مع تهيئة الموارد البشرية الأولوية القصوى لكل جهد تنموي. لان التنمية في المستقبل ستكون مكثفة بالمعرفة ومبنية، بصورة خاصة، على أسس علمية متينة، والمنتج البحثي ذو النوعية العالية هو الوسيلة لبلوغ مثل هذا الهدف.

ما نتطلع اليه هو أن تشكل الافكار التي احتوتها هذه الدراسة زادا نافعا يؤسس للمزيد من الدراسات التي تسبر اغوار المشكلات المنهجية للمنتج البحثي وتطوير اسلوب أفضل من أجل بناء قاعدة معلومات تسهم في معالجة المشكلات والتحديات التي تواجه البناء التنموي للمرأة حاضرا ومستقبلا.

1- أهمية الدراسة

يعد البحث في اشكاليات المنتج البحثي الخاص بالنوع الاجتماعي مشروعا تنمويا، يتطلع إلى بناء قاعدة ومنظومة من الوعي والمعرفة تسهم في إحداث تغييرات مرغوبة، مخططة ومدروسة، في أوضاع المرأة، والذي يأتي في مقدمتها إحداث تطوير ودعم للوعى بحقوق النساء، وحاجة استدامة التنمية-وطنياً وإقليمياً- إلى تمكينهم منها.

وكما تترابط المنظومات والبرامج والنماذج، فان هذه الدراسة تهدف لوضع قضية تنمية المرأة وتمكينها، في إطار الأجندات الوطنية ذات الاولوية، كذلك لتمكين صانعي القرار والسياسات والشركاء في التنمية، ومنظمات المجتمع المدني من التعرف على واقع المرأة في العراق وتقويم المنتج البحثي، وتحليله بشكل موضوعي استنادا الى مؤشرات تمكن من توضيح مستوى التحدي الذي تعانيه الدراسات والبرامج الخاصة بالمرأة، وتحديد الاولويات للنهوض بواقعها.

2- أهداف الدراسة:

تحددت أهداف الدراسة بهدفين رئيسيين هما:

أ- تشخيص الاشكاليات المنهجية الرئيسة للمنتج البحثي الخاص بـالمرأة، لتكـون اساسـا ومـدخلات أولى لإعداد الدراسات والبرامج والسياسات التنموية من أجل تمكين المرأة ونهوضها.

ب- تحديـد التـداخلات والمرجعيـات المرتبطـة بـالواقع الثقـافي والاجتماعـي الـذي تعـيش فيـه المـرأة وانعكاس ذلك على الأولويات البحثية التي يحتاجها البناء التنموي. الى جانب تحديد اثر الازمـات التـي عصفت بالمجتمع العراقي على المنتج البحثي للمرأة، في ضوء ما أسفر عنه تقويم البيانـات والمعلومـات المتاحة.

ج- بيان الاشكاليات الرئيسة لمؤسسات البحـث العلمـي واثرهـا في المنـتج البحثـي بـشكل عـام والمنـتج المعني بالمرأة بشكل خـاص. إذ تعـد تلـك المراكـز أدوات التمكـين الأساسـية لارتباطهـا بتنميـة العنـصر البشري والذي يعتبر محور النهضة وقوامها.

أولا: الاشكاليات المنهجية: الابعاد والتحديات

ومع ازدياد الوعي المجتمعي والادراك العميق للإشكاليات المنهجية للمنتج البحثي الخاص بتنمية المرأة، ظهرت الحاجة الماسة لتكثيف الجهود لدراستها وسبر أغوارها وتحليل ابعادها المختلفة، وبناء قواعد البيانات والمعلومات للوقوف على العوامل التي تؤدي الى انتشارها على اعتبار ان هذه القضية من المشكلات التي تؤثر في الفرد والمجتمع على حد سواء.

إن لفت الانتباه الى جبل الجليد الذي لم يظهر إلا سطحه، فيما يخص قضايا المنتج البحثي على أساس النوع الاجتماعي، يدفع المعنيين والباحثين وراسمي السياسات لإعطاء الاهتمام اللازم لهذه القضية الاجتماعية التي لم تعط أي أسبقية حتى الان في ظروف أسبقيات أخرى طاغية تتشكل وتعرض نفسها في بلداننا المأزومة.

إن التداخلات المعقدة لموضوع المنتج البحثي حول المرأة تضع مسؤولية مشتركة على الجميع لسبر أغوارها، من أجل توسيع قاعدة الفهم والادراك الذي يتشكل الى حد بعيد بضغوط دينامية الحياة اليومية، وبالضغوط السياسية الناجمة عن الحساسيات الثقافية والاجتماعية وديناميات القوة.

ولعل من المهم الاشارة الى ان التحدي الاساس في هذه القضية لا يكمن فقط في مجرد تطوير تدخلات جديدة لكن في تحديد الحواجز التي تعوق التنفيذ الفعال للأدوات والبرامج القائمة وفي تطوير اليات للتغلب على هذه الحواجز. من هنا فان بناء قاعدة البيانات والمعلومات تشكل حجر الزاوية لأي مشروع تنموي ينهض بواقع المرأة.

ويطرح موضع الاشكاليات المنهجية الخاصة بالنوع الاجتماعي في إطار هذه القضية مسائل عديدة لعل في مقدمتها تحديد الموضوعات التي يتعين معالجتها بالضبط وتوضيح المفاهيم الرئيسة المستخدمة في هذه المعالجة، وسبر أغوار البحث والمجتمع

والثقافة والمعرفة وغير ذلك من المفاهيم ذات الصلة التي يتطلب تحليـل للوضـع الانـساني والخلفيـات الوظيفية استدعاءها والتعامل معها. ويمكن تحديد أهم التحديات:

1- ان هناك إشكالية تتعلق بالإنتاج العلمي في العلوم الإنسانية، حيـث تفـرض قيـود كثـيرة وخطـوط حمراء متزايدة، وكثيرا ما يمنع الباحثين من تناول المشكلات الاجتماعية المتفاقمـة والحـديث عنهـا، وكأن بحثها فضيحة، لأنها تقارب الفضيحة فعليا في واقعها. وبذلك تضيع جهود جيـل بأكملـه مـن الباحثين الذين يقتصرون على تناول القـشور والأمـور الهامـة بـشكل سـطحي، والتـي نجـدها تمـلأ مجلات البحث الأكاديمي في العلـوم الإنـسانية، ولا تـستخدم لغـير أغـراض الترقيـة. وإذا حـدث أن تمكن إبداع من الإفلات من هذه البنية المتحكمة بالعقل والآسرة للفكر، فـان الرقابـة لـه بالمرصـاد على مستوى النشر والتوزيع[63].

2- وإذا كان قد ساد البحوث الخاصة بالمرأة في مجتمعاتنا نزعة إمبيريقيـة (تجريبيـة) بيئيـة، تغفـل دور النظرية في توجيه البحث وتوضيح رؤياه، كما تهتم بالأساليب الفنيـة البحثيـة المحـدودة أكـثر من الاهتمام ببلورة موضوع البحث وصوغ مشكلته صوغاً علمياً واضحاً، الأمر الـذى جعـل أنـصار هذا الاتجاه يجمعون العديد من البيانات والمؤشرات التي لا تتجاوز الأوضاع الراهنة حـول الـدور التنموي للمرأة وأبعاده الثقافية والاجتماعية. ومن هنا، فإن التصدي لدراسة تمكين وادماج المرأة في الجهد التنموي تتطلب – كما ذهب عالم الاجتماع سي رايت ميلـزC. W. Mills - ضرورة تـسلح الباحث بما أسماه "الخيال العلمي الاجتماعـي" حتـى يتـسنى إدراك أبعـاد المجتمـع وقـضاياه، فهـذا الخيال قادر على أن يساعد الباحث في فهم أن الفرد جزء مـن بنـاء اجتماعـي، وأن البنـاء الاجتماعـي

[63]- مصطفى حجازي، الانسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، بيروت، 2005، ص173.

جزء ومرحلة من مراحل التاريخ، وبالتالي إدراك سياق المشكلات، بوصفه سياقاً بنائياً وليس فرديا او شخصيا او ذاتيا[64].

3- ثمة إشكاليات تتعلق بالمناهج البحثية التي يستخدمها الباحثون في العلوم الاجتماعية، إذ مع تعدد المناهج البحثية في العلوم الاجتماعية والتربية، يسود حاليا استخدام منهج واحد في معظم البحوث، وهو المعروف بالمنهج الامبيريقي (التجريبي) على اعتبار انه المنهج العلمي المعتمد اقتداء بمنهج العلوم الطبيعية وفيه تقتصر المشكلة التي يتم تناولها على جزئية صغيرة محددة من المشكلات المجتمعية أو القضايا التعليمية بما عرف بالطريقة الوصفية، من وصف لمفردات الموضوع، واستعانة بأساليب الإحصاء والقياس في المتغيرات. وهو منهج إن صلح في بعض الحالات فانه لا يصلح لمعظمها نظرا لتعقد المشكلات الاجتماعية والتربوية التي لا يمكن اقتطاعها كمفردة مستقلة عن سياقها الكلي. وهنا تجدر الإشارة أن فهم تلك المشكلات لا يقتصر على مجرد إعداد استبانة لاستطلاع الرأي من عينة محدودة، متفادية بذلك المناهج العلمية الأخرى التي تحيط بالمشكلة أو مجموعة المشكلات من المنظور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مستخدمة المقاربات التحليلية، والجدلية، والتدبيرية، والتركيبية، وتصور البدائل المتاحة والممكنة. لهذا كله ولغيره، أصبح كثير من بحوث الماجستير والدكتوراه عقيما قليل الجدوى، تجهد نفسها في الوصول الى نتائج مدركة بالخبرة، ولا تحتاج الى هذه المظهرية الشكلية في إجراء البحوث. إن ذلك يتطلب التجديد في أساليب البحث واختيار الموضوعات الحيوية التي تهم الشأن المجتمعي , ومنها البحوث الخاصة بالمرأة وتواكب التطورات في مجالات المعرفة حتى لا تظل هذه البحوث مركونة في رفوف المكتبات.

---

[64] - عبد الباسط عبد المعطى، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 44 ، أغسطس 1981 ، ص 227

4- إن ما يحدث في العديد من الاوساط الاجتماعيـة في مجتمعاتنـا التقليديـة هـو ان ترحيـل الفعـل الاجتماعي لاسيما في البيئة التقليدية بدءً من رد الفعل مـروراً بـالمجتمع وصـولاً الى حالـة القبـول الثقافي له، إنما يكون سالكا أمام الرجل دون المـرأة. ذلـك ان ثقافـة الرجولـة ولاسـيما في مجتمعنـا العربي تدفع الابوة الى الواجهة في حين تؤخر الامومة الى الحـد الـذي تمـر فيـه الامومـة مـن خـلال الابوة تأكيدا لأبوانية المجتمع. هذه القوالـب النمطيـة تـؤدي بـلا شـك الى حـصر وتـضييق نطـاق المعرفة في مجال تهميش المرأة والممارسات الاقصائية ضدها وتجعلها ذات طبيعة خفية (Hidden Crime). ومن ثم لا يبدو في كثير من الاحيان وجود رغبة من أحد أطراف الاسرة أو المرأة في تأشير هذه التجاوزات، لاسيما في المجتمعات العربية المحافظة، حيث تتم تسوية ما يجـري داخـل الاسرة بالصلح وتذويب الاحتقانات في إطار النسيج العائلي الداخلي.

5- هناك إشـكاليات تـرتبط بـالواقع الثقـافي والاجتماعـي الـذي تعـيش فيـه المـرأة. إذ تـتجلى صـور التباينات داخل الفئات العمرية عموما حسب النوع الاجتماعي، الذى لاتزال الإناث تعانى وفقاً لـه من فجوة نوعيـة، أحيانـاً في التعلـيم، وغالبـاً في الـزواج والعمـل والتملـك، والمـشاركة الاجتماعيـة والسياسية، ولهذا فإن متغير النوع يضحى ضرورياً وأساسياً لتحديد الفجوات سـعياً إلى محاصراتهـا وإتاحة فرص الإنصاف وتكافؤ الفرص لصالح الإناث.

6- وتأسيسا على ما تقدم يمكـن القـول إن الدراسـات الخاصـة بـالمرأة انطلقـت – في أغلبهـا – مـن رؤى إمبيريقية تقوم على تجميع المؤشرات والبيانات المتعلقة بواقعها دون ربط هذه المـؤشرات والبيانـات بالسياق المجتمعي الذي يعطيها دلالاتها ويكشف عـن مـضامينها، الأمـر الـذي يـستلزم ضرورة تبنـى رؤيـة نظريـة أشـمل تقـوم عـلى البحـث في البيئـة الاجتماعيـة للمجتمـع عـبر مراحـل مختلفـة،

والتي تسهم وبشكل مباشر في الوجود المتفاقم للتهميش والاقصاء في الوقت الراهن.

7- ثمة اشكاليات تتعلق بأولويات الأستاذ الجامعي ، الذي يتركز اهتمامه بالبحث من أجل الترقية، والتدريس بهدف البقاء وليس بهدف الإبداع، وزد على ذلك أن الظروف والبيئة البحثية غير موجودة، وما يقوم به الأكاديمي من خدمة للمعرفة هو شيء تطوعي. ويرتبط بهذا الموضوع توقف بعض أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة عن الإنتاج البحثي بمجرد حصوله على درجة الأستاذية في الوقت الذي يتوقع منه المزيد من العطاء البحثي والعلمي. بالمقابل نجد تسارع ملحوظ على صعيد الجامعات المتقدمة في الانتاج البحثي الذي يشكل اساس النهضة والتنمية المستدامة. ولا يفوتنا أن نذكر في هذا المجال إن هناك شعارين يترددان بين أساتذة الجامعات الأمريكية اليوم، هما (أنشر أو أختفي Publish or Perish) وشعار (جدد أو تبخر Innovate or Evaporate)[65].

- [65] حامد عمار، الإصلاح المجتمعي، اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مكتبة الدار العربية للكتاب: القاهرة، 2005، ص100

ثانيا: الاشكاليات البحثية: الرؤى النظرية والنزعة الامبيريقية

تنطلق هذه الدراسة من مسلمة اساسية ترى صعوبة الفصل-على مستوى الافعال والممارسات- بين ما يتصل بقيم الناس وما يرتبط بالخبرات والمؤسسات والعلاقات التي يعيشها ويخبرها المواطن. وإذا كان التاريخ هو الزمان الجمعي للمجتمع. اي هو تاريخ المجتمعات المعبر عن الحركة الكلية في مجرى الحياة الجمعية. فإن منظومات القيم ليست مطلقات خارجة عن السياق المجتمعي، إنها مرجعيات يبرر الناس وفقا لها- أفرادا وجماعات- مواقفهم واختياراتهم وتفضيلاتهم، وما يرونه جورا أو عدلا، خطأ أو صواباً. وتتجلى هذه المرجعيات عبر ممارسات قابلة للرصد. وهي تتحدد بحصاد ظروف وجودهم الاجتماعي الذي جمع بين خصائص الفرد، كالتعليم والعمل والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والثقافة التي يعيشها (ريفية أو حضرية)، وتأثير المؤسسات التي يتعامل معها الناس، بدءً من الاسرة والمؤسسة التعليمية، مرورا بالإعلام والمؤسسات الاخرى التي يتواصل معها. وهذه المؤسسات ليست أوعية خاوية من المحتوى وقواعد السلوك، وإنما يتأثر محتواها بحصاد سياق مجتمعي، له تضاريسه التوزيعية للثروة والسلطة، وله تجليات تاريخية ومعاصرة تسهم في تشكيل المرجعيات القيمية للناس.

ومهما يكن من أمر، فان الرؤى النظرية من حيث صلتها بالواقع وتداخلها مع الاطر الثقافية والاجتماعية الاخرى ظلت تعاني من اشكاليات اساسية لعل اهمها:

1- من النادر وجود بحوث ومسوح كانت لها رؤية نظرية محددة المعالم، مكتملة الأركان أو الأسس، سواء من حيث الشمول والعمق التاريخي أو التنوع في مستويات التحليل، والاهتمام بالتفسير. فقد ساد المسوح الوطنية وحتى البحوث الفردية – في أغلبها – ما يمكن أن نسميه بالنزعة الإمبريقية التجزيئية ذات الطابع البراجماتي. فهي نتيجة اطلاعها على مسوح سابقة -ولا نقول استيعابها المتأمل لها – محليا أو وطنيا، اهتمت بمجموعة من المشكلات لترتيبها

وفق أولويات. ولهذا لم تلتفت إلى قضايا ومجالات بحثية مهمة؛ لأن انحسار الرؤية النظرية في أي بحث علمي يحجب بالضرورة رؤية قضايا مهمة، قد تكون هي الأكثر تأثيراً في أوضاع المرأة وأحوالها.

2- لقد ركزت غالبية المسوح المتعلقة بالمرأة على محاور تقليدية حول التعليم، والتدريب، والصحة الإنجابية، والنشاط الاقتصادي، والتواصل الأسرى، والهجرة. ورغم وجود تحولات في الفكر النظري المعني ببحث قضايا المرأة على المستوى العالمي، ومع التسرع في انتقادنا للجهود التي تبذلها هيئات دولية، بدعوى تأثيرها في الأولويات البحثية، فإنه لم يجر حوار معها، قصد التعلم منها، وتطوير الخبرات البحثية في ضوئها.

ولعل من الشواهد على وهن الرؤى النظرية- تجاوزاً - التي انطلقت منها المسوح والبحوث في مجال تمكين المرأة ما يلى:

أ – قلة المسوح والبحوث التي عنيت بالتغيرات التاريخية في أوضاع وأحوال المرأة، وفقاً لحقب تاريخية وحتى الآن. فمثل هذه البحوث والمسوح تزيد الخبرة العلمية والعملية بالثوابت والمتغيرات النسبية في أوضاع المرأة، والمحددات المجتمعية لها.

ب – قلة المسوح والبحوث التي سعت إلى مناقشة قضايا المرأة في ضوء معلمات ومحددات بنيتها الاجتماعية الأوسع، وبمستوياتها الاقتصادية والسياسية والطبقية والثقافية. ومن ثم وسمت البحوث بالتجزيئية؛ لأنها لم تدرك أن أحوال المرأة في أي مجتمع هي نتاج لأحوال المجتمع في تفاعلاتها وتناقضاتها المختلفة.

ج – إغفال القضايا ذات الصلة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة، وهو أمر أتى نتاجاً لانحسار الديموقراطية في معظم البلدان العربية. هذا الانحسار الذي يعنى– من بين ما يعنى -أحادية الرؤية، وآنيتها للقضايا المجتمعية، وفى القلب منها قضايا العنف ضد المرأة.

د-إن أغلب مؤشرات النوع الاجتماعي لا توفر سلاسل زمنية يمكن أن يستخدمها الباحثون في تحليل النوع الاجتماعي. على سبيل المثال في العراق، يعود ذلك الى تأثير سنوات العقوبات الاقتصادية (1990-2003)، التي اثرت على النظام الاحصائي وخلقت فجوات كبيرة في توافر الكثير من الاحصاءات[66].

د – أما من الناحية المنهجية، لاسيما مصادر وأساليب وأدوات جمع البيانات وركائز تحليلها، فيلاحظ عليها ما يلى:

- الاهتمام المكثف بالمسوح الكمية مقابل الانحسار الشديد بالدراسات الكيفية والمتعمقة، ومحدودية الاستفادة من البيانات الكمية التي وفرتها المسوح، والتي لم توظف في التقارير العامة لها. بمعنى آخر انه لا تتوافر دراسات تتعلق بأبعاد النوع الاجتماعي في المجتمع والمؤسسات لرصد اراء الافراد نحو الذكورة والأنوثة في مواقف العمل والتعليم وغيرها من الانشطة[67].
- أن هناك قصورا في اعتماد طرق متنوعة لفحص التفاوتات بين الجنسين، والركون الى الطرق التقليدية في التحليل، وعدم اعتماد طرق أو أطر تحليلية مبتكرة[68].

[66]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الاسكوا، تقويم احصاءات النوع الاجتماعي في العراق، 2009، ص36.

[67] - المصدر السابق نفسه، ص39.

[68] -المصدر السابق نفسه، ص36.

- مع أهمية المسوح الكمية وضرورتها التي يصعب تجاوزها أو حتى التفكير في الاستغناء عنها، إلا أن المسوح غالباً ترصد واقعاً محدداً في زمن محدد، ومن ثم تعلق قيمتها العلمية وتزداد نفعاً عندما تجرى مسوح أخرى، للكشف عن اتجاهات التغير في أوضاع وأحوال قضايا المرأة، وذلك بإعادة المسوح كل فترة زمنية محددة، كما هو الحال في مسوح أسواق العمل وعلاقتها بالنوع الاجتماعي والإنفاق العائلي وغيرها.
- على الرغم من الدور والاهمية الكبيرة للمسوح والدراسات الكمية إلا أن قيمتها أو هدفها العلمي يتوقف على:

❖ دقة وشمول الاستبانات المستخدمة والتأكد من صلاحياتها العلمية – الثبات والصدق – قبل التطبيق، وهو ما لم نلحظ اهتماماً ملموساً به في عدد غير قليل من المسوح.

❖ دقة اختيار وتمثيل العينات لمجموع النساء بكل فئاتهم النوعية، العمرية، وحسب أحوال الأسر وأماكن إقامتها. وفى هذا السياق يلاحظ أن عينات النساء في بعض المسوح اعتمدت على "صدفه" تواجد النساء عند دراسة أسرهم، أو أن بعض الأسر التي دخلت عينات المسوح ذات العلاقة ليس لديها أناث أصلاً.

❖ ندرة ومحدودية التحليل الإحصائي المتعمق والحافل بالدلالات للبيانات الكمية، حيث يلاحظ أن كثرة من المسوح اكتفت بعرض البيانات من خلال جداول بسيطة تشتمل على التكرارات والنسب المئوية، والقليل جداً من المسوح استخدم الأساليب الإحصائية الملائمة وطبيعة البيانات وأهداف المسوح، كاختبارات الدلالة، والفروق بين النسب، ومعاملات الارتباط وغيرها.

❖ إن نقص الدراسات الكيفية والمعمقة- سواء التي ألحقت بالمسوح أو اعتمدت على بياناتها الخام أو كانت هي النمط الوحيد في بحوث بعينها - خطط لها وأنجزها غير متخصصين في الدراسات الكيفية، في الوقت الذى يتطلب هذا

النوع من الدراسات خبرات وكفاءات غير عادية، حائزة لخبرات أعمـق في الدراسـات الكيفيـة والمتعمقة، خاصة من قبل المتخصصين في علم النفس والخدمة الاجتماعيـة وعلـم الاجـتماع. ويدلل على هذا عدم الاستفادة من البيانات التي تم جمعها، والاكتفاء بوصـفها غالبـاً وصـفاً انتقائياً، دون إعمال العقل أو في أساليب التحليل الكيفـي، كقـراءة الخطـاب الـذي يـأتي مـن الناس أو تأويله، والتعمق في حفرياته وأعماقه، كما ذهب عالم الاجتماع ميشيل فوكو.

- انحسرت المحاولات الإبداعية لأدوات بحثية متنوعة ومصادر بيانات أخرى، كتحليل مـضمون وسائل الإعلام وتحليل الأدب المعنى بالمرأة، باعتباره حـاملاً لـصورة غـير مرغوبـة أو مرغوبـة للمرأة، وتحليل سياسات النهوض بالمرأة. كما لم نلحـظ وجـوداً واضـحاً لمـا يـسمى بـالبحوث بالمـشاركة Participatory Research التـي تـشارك المـرأة في أفكارهـا وتـصميمها، وجمـع بياناتها، وكتابة تقاريرها العلمية. وهذا النمط من البحوث يسهم في تنمية قدرات النساء من ناحية، ويزيد من بلورة وعيهم بقضاياهم وطموحاتهم وأولوياتها من ناحية أخرى.

ثالثا: البناء المعرفي من أجل التمكين

يعد بناء المعرفة من أجل تمكين النساء ضرورة أساسية للتنمية البشرية وللتخفيف من مستويات التهميش المبني على النوع الاجتماعي، إذ تشير مجمل التحديات التي يواجهها أي مجتمع في مجال التنمية البشرية الى ارتباطها الوثيق بفجوة النوع الاجتماعي. لذا فإن معطيات الميدان تفرض واقعا يحتاج الى رؤى جديدة والتزامات جادّة وشراكات استراتيجية بعيدة المدى للتصدي لها، ولتحقيق ما تصبو إليه المرأة في مجالات التنمية، لابد من بناء قدراتها وتوسيع خياراتها وتمكينها من أجل تخفيف معاناتها والانطلاق نحو فضاء المعرفة والتعليم، والعمل حكومة وقطاع خاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل توفير البيئة الثقافية الحامية والمساندة لها وترويج المفاهيم والقيم المجتمعية التي تمكّن المرأة من تخطّي الحواجز وإحداث المزيد من التغيير والتطوير الإيجابي في وضعها، ولتحقيق ذلك لابد من:

1. التوسع المناسب في خدمات التعليم للذكور والإناث، والاستثمار في تعليم الفتيات وتشجيعهن على الالتحاق بالدراسة ومواصلة التعليم، والتأكد من عدم تسرّبهم من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية عبر توفير حوافز ضامنة لمواصلة التعلم لاسيما في المناطق الريفية والفقيرة، مع الأخذ بنظر الاعتبار التباينات والمشكلات ذات الطابع الديموغرافي والتي تتضمن الفروقات المناطقية وعلى مستوى الحضر والريف.

2. بلورة سياسات هادفة وفعالة لرفع مشاركة النساء في مواقع اتخاذ القرار، والعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة والتوعية بالتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والنقابات والمجتمع المحلي والمنظمات الدولية؛

3. تضمين بعد النوع الاجتماعي بصورة بينة في كافة البرامج والمناهج والسياسات من أجل التخفيف من الفقر والعنف ضد المرأة، من خلال تأصيل احتياجات النساء في التنمية وأولوياتها ضمن الخطط والاستراتيجيات.

4. وضع آليات لرصد وقياس مستويات التهميش والاقصاء المبني على النوع الاجتماعي، لضمان مسيرة التنمية بصورة عامة وتنمية النساء بصورة خاصة على الطريق الصحيح وتشخيص مواطن الخلل في التطبيق وإصلاحها

5. توسيع الفرص والتمكين لكل من الرجال والنساء بصورة متساوية في جميع المجالات التعليمية والمعلوماتية والاقتصادية والحقوقية / القانونية والسياسية والاجتماعية.

6. العمل على سبر أغوار المشاكل والعوائق بكافة اشكالها والتي تعترض تمتع المرأة بالفرص والموارد ومساهمتها بصفة متساوية مع الرجل في التنمية بمعناها الشامل والعمل على إزالة تلك العوائق

7. إعداد إحصاءات موزعة بحسب الجنس ومستمدة من مصادر موثوقة وقابلة للمقارنة، من خلال اعتماد تعريفات وطرائق بحث متشابهة، يجري تحديثها بانتظام بدعم من المنظمات الدولية المتخصصة، ونشرها بصورة واسعة خاصة لصانعي القرار والسياسات والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني؛

ومع توسع الاهتمام العالمي بموضوع التهميش المبني على النوع الاجتماعي، تطور الخطاب المنادى بتمكينهن، فلم يعد يكتفي فقط بالمطالبة بالتخفيف عن معاناتهن وتوسيع مشاركتهن في التنمية، بل أصبح يؤكد على ضرورة استيعاب سياسات التنمية لمبدأ المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز الممارس ضدها.

أ- الجامعة وخدمة المجتمع

ترتبط الجامعات عضويا بمجتمعاتها في البلدان المتقدمة وتعبر في أدائها عن الفلسفات التربوية لهذه المجتمعات وتسهم في صياغة مستقبلها. لذا فان خدمة الجامعة للمجتمع تعني الإسهام في معالجة مشاكله، كما تعني الموقف الناقد الايجابي منه للإسهام في تطويره والارتقاء به.

ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه اليوم ، هل تؤدي الجامعة وظيفتها المؤثرة في تطوير المجتمع وبنائه أم العكس؟

أن ما نشاهده على صعيد الواقع إن وظيفة الجامعة الآن متأثرة إلى حد كبير بالمحيط الثقافي والاجتماعي. فالمجتمع هو الذي يسير الجامعات وليست الجامعات هي التي تؤثر في المجتمع وتقوده. ادخل الجامعات لتجد الواسطة والمحسوبية والتدخل في العلاقات وهذه الظاهرة تبرز بشكل واضح في المجتمعات التقليدية، إذ تسبق فيها تكويناتها الاجتماعية تنظيماتها السياسية ، أي إن المجتمع (society) إنما يكون فيه أسبق زمنا وأقدم عمرا من الدولة (State). هذا السبق للمجتمع على الدولة في المجتمعات النامية، زاد في حجم المجتمع على حساب الدولة إلى الحد الذي يمكن فيه للمجتمع من أن يحتوي الدولة نفسها. وهنا نجد من بين أهم العوامل الضاغطة على بناء النموذج المعرفي الجديد لجامعة المستقبل مما ينعكس سلبا على دور الجامعة في خدمة المجتمع.

وما دامت الوظائف الأساسية للجامعة تتركز على التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فان خدمتها للمجتمع اليوم تعد أبرز أركانها الأساسية، حيث توسعت مستويات الخدمات التي تقدمها لاسيما في العقود الثلاثة الأخيرة، بحيث أصبحت الجامعات مركزا رئيسا من مراكز الثورة التقنية والعلمية التي يشهدها العالم المتقدم حاليا، فكان لملاكاتها العلمية ومختبراتها ومراكز البحث العلمي فيها الدور المتميز في هذا المجال

إن التعليم بشكل عام والمنتج البحثي بشكل خاص ما هـو إلا منظومـة فرعيـة مـن نظـام اكبر هـو البنية المجتمعية، وبالتالي فهذه المنظومة الفرعية تصح بصحة الجسم الكبير وتمرض بمرضه، ومعنى هذا إن المجتمع إذا كان متخلفا فسوف تشيع علل التخلف في التعليم نفسه، سواء في الفلسفة أو الأهـداف أو في التنظيم أو مناهج البحث العلمي أو إدارته، ومن ثم تعمـل هـذه المنظومـات عـلى إعـادة إنتـاج مفاهيم وأساليب وقوى بشرية تكرس التخلف وتعززه[69].

ب- الجامعات والمنتج البحثي العلمي

الجامعات هي أكثر المؤسسات المجتمعية التي تتوفر فيها الفئات العمرية ذات الطاقات الإنتاجيـة المحفزة وتتمتع أكثر من غيرها بحرية نسبية في التفكير والتعبير وفي الحركة والتفاعل، مما يجعـل منهـا قاعدة إطلاق العنان للإبداع الإنساني .

ويطرح موضع البحث العلمي في إطار هذه الإشكالية مسائل عديدة : أولها تحديـد المـشكلة التـي يتعين معالجتها بالضبط وتوضيح المفاهيم الرئيسية المستخدمة في هـذه المعالجـة، وفي مقـدمتها العلـم والبحث والمجتمع العلمي والسياسة العلمية والثقافة والمعرفة والمثقف والدولة وغير ذلك من المفاهيم التي يتطلب تحليل الوضع العلمي استدعاءها والتعامل معها.

وتعد مؤسسات التعليم العالي ومراكـز البحـوث أدوات النهـضة الأساسـية لارتباطهـا بتنميـة العنـصر البشري والذي يعتبر محور النهضة وقوامها. والاهتمام بهذه المؤسـسات والمراكـز لم يعـد خيـارا للأمـم الناهضة أو التي تريد النهوض. وعليه فلا بد من استراتيجية شـاملة لمراجعـة واقـع مؤسـسات البحـث العلمي ومراكز البحوث في ظل مشروع تنموي متكامل يكون التعليم أحد مكوناته الأساسية.

-[69] سعيد إسماعيل علي، نحو صيغ تعليمية جديدة في إطـار التنميـة الـشاملة، جمعيـة المعلمـين الكويتيـة-كتـاب نـدوة التعليم والمستقبل، 1994 ، ص222.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل لدى مؤسساتنا التعليمية ومراكز البحوث الإمكانات المادية والموارد البشرية للقيام بهذه الأدوار؟ أم إن هذه المؤسسات في حد ذاتها تعاني من إشكالات كثيرة وتحتاج لإعادة النظر في خططها وبرامجها؟ إن دور مؤسسات التعليم العالي لاسيما مراكز البحوث في الأمم المتقدمة كبير جدا، إذ تلعب دورا كبيرا في تحريك عملية التنمية وتساهم بفاعلية في إثراء المعرفة من خلال البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية والتي بدونها يصعب إحداث التقدم المطلوب ومواكبة التطورات العالمية في الميادين كافة وبالتالي إحداث التغيير الاجتماعي المنشود.

وبنظرة سريعة الى واقع مراكز البحوث نجد أنها تعاني كما وكيفا في جميع مجالات عملها. فعلى سبيل المثال في مجال البحث العلمي هناك علاقة مقطوعة بين مراكز البحوث ومتخذي القرار وبين مراكز البحوث فيما بينها. إضافة الى ضالة الإنفاق على البحث العلمي. وتشير تقارير التنمية البشرية في هذا الصدد الى أن نسبة العلماء والباحثين لكل ألف من السكان لم تتعد عام 1992 (1.5) في الكويت، و (0.8) في مصر، و (0.6) في ليبيا، و (0.5) في تونس، و (0.1) في الأردن. في حين أن المعدل العام للدول النامية يبلغ (0.8) ويبلغ (4.6) في البلاد الصناعية[70]. وهنا تجدر الإشارة الى الرقم المخيف في نسبة الاعتمادات التي تنفقها إسرائيل على البحث العلمي والتي تساوي 17 ضعفا ما تنفقه الدول العربية جمعاء[71].

وتجدر الإشارة هنا الى أن الإشكالية تتجاوز نسبة العلماء والباحثين وعددهم الى إنتاجية هؤلاء العلماء والباحثين، حيث تؤكد التقارير أن معدل الإنتاج العلمي للباحث الواحد في العالم العربي لم يتجاوز نصف بحث في العام، أي أن البحث يستغرق قرابة العامين لدى الباحث العربي، بينما يبلغ معدل إنتاجية الباحث في الدول الصناعية الى بحثين في العام الواحد.

-[70] عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، بيروت، الطبعة الاولى، 2003، ص211.

[71] -حوار العرب: مشاكل وتحديات التعليم العالي في العالم العربي، برنامج عرض على قناة العربية استضاف نخبة من الوزراء والمفكرين العرب، تشرين أول/اكتوبر 2007.

وترجع الكثير من الدراسات الاشكاليات في مجال البحث العلمي الى:

1-غياب الاقتناع الحقيقي بالعلوم الأساسية والتطبيقية لدى الكثيرين كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية

2-ضعف الأطر القانونية والمؤسسية والتشريعية التي تشجع على البحث وتدفع عجلة التطور على الصعيد الوطني.

3-ضالة الاستثمار في البحث العلمي، ففي الوقت الذي تخصص فيه الدول الصناعية حوالي 2 الى 3% من مجموع الدخل القومي للبحث العلمي، نجد أن النسب في الدول العربية لا تتجاوز 0.5% حتى عام 2000.

4-قلة عدد الكفاءات القادرة على البحث، وعدم وجود سياسات واضحة، وعدم توفر قاعدة للبيانات، وضعف التفاعل الايجابي بين البحث ومؤسسات الإنتاج، ونقص التدريب على البحث العلمي ومناهجه[72].

جميع هذه المعطيات القت بظلالها على المنتج البحثي لاسيما تلك المعنية بقضايا تمكين المرأة ونهوضها. إذ تركت الازمات بكل إفرازاتها شرخا كبيرا وعميقا في جسد المجتمع بشكل عام والمؤسسة البحثية بشكل خاص. لذا تنبغي المواجهة لدفع هذه الضواغط وتجاوز الحالة والمرحلة، والولوج إلى آفاق الاستقرار النفسي والثقافي والسياسي والاجتماعي. ولعل الانطلاق في بناء المؤسسات الفكرية والثقافية ما يساعد على رفع الضواغط ويحقق البناء المعرفي المنشودة، التي هي منطقيا وعمليا ضرورة لتوحيد البلاد.

[72] -محمد عبد العزيز الحر، التربية والتنمية والنهضة، بيروت، الطبعة الاولى، ص212.

فما هو دور المؤسسات التعليمية والبحثية في مجتمعاتنا في ترصين وتعزيز المنتج البحثي من أجل تنمية المرأة ونهوضها؟ وهل يصلح التخطيط بالمشاركة للمساهمة في العملية التحضيرية للتحديث؟

إن آفاق النهوض المجتمعي تضع المسؤولية على المفكرين والباحثين ليصنعوا جهدا ثقافيا مسؤولاً وليضع المؤسسات العلمية والمثقفين في وطننا في أجواء تفاعل خلاق يوسع مدى الرؤية ويشحذ العقل ويعيد إلى ثقافة البناء دورها والأمل.

وإذا كان لطموحاتنا أن تجد لها سبيلاً إلى تأثير فاعل في الواقع القائم، فلا بد من أن نولي دور المؤسسات العلمية والتربوية لاسيما مراكز البحوث والدراسات اهتماما خاصا، بما هي أرض اللقاء والحوار والتفاعل بين الباحثين والمثقفين من جهة وبينهم وبين كل المتطلعين إلى بناء المعرفة والمهيئين لقبولها من جهة أخرى.

وإذا كانت مؤسساتنا العلمية والتربوية بشكل عام، تمثل هيئة متقدمة على صعيد التطور الاجتماعي تسهم في إنتاج المعرفة، وتعمل على إيصالها إلى الناس وتعميمها على أكبر قدر منهم، فان دورها في مجتمعاتنا يكتسب أبعادا خاصة ومميزة على ضوء الأزمة المصيرية التي يتخبط فيها الوطن، ومن خلال التنوع الذي يميز المجتمع ومن خلال الحاجة إلى تفعيل الثقافة وترسيخ دور بناء لها، ينشئ المستقبل انطلاقا من اندماج اجتماعي يقدم الولاء للكل على الولاء للجزء، ويرسى قيم الحرية والعقلانية والانفتاح والإبداع في مختلف جوانب الحياة.

وتأسيسا على ما تقدم، فان الدور المرجو لمراكز البحوث والأوعية الفكرية ينطلق من فهمنا للمعرفة باعتبارها "الجهاز الفعال الذي ينتقل بالإنسان إلى وضع أفضل". فالمعرفة فعل تغيير، والتحولات التي تنجم عن الفعل المعرفي لا تبدو واضحة للعيان إلا بعد مضي وقت طويل ولكنها غالبا ما تكون تحولات من النوع الذي يغدو راسخاً رسوخاً شديداً لا يمكن زعزعته.

رابعا: المنتج البحثي في المجتمعات المأزومة

غالبا ما ترتبط المجتمعات المأزومة (المتأثرة بالصراعات) بأوضاع واحوال قد تغذي إنتشار ظاهرة العنف ضد المرأة. إذ غالبا ما يؤدي العنف المتزايد للنساء والاطفال القصر بلا مصاحب في حالات الازمات (الصراعات المسلحة) الى دفع أعداد كبيرة منهم الى الانخراط في مهن وممارسات لا تنسجم بالضرورة مع منظوماته القيمية وتقاليده وثقافته، من اجل البقاء[73]. ولعل أبرز تلك الممارسات الجنس التجاري، تجارة الجسد، البغاء أو مقايضة الجنس بالسلع الاساسية، مما يعرضها الى أشكال متعددة للعنف والتهميش، وهو ما يتطلب بناء منهجيات للتحليل قادرة على استيعاب التعقيد والتشابك في ظواهر الازمات وقضايا. من هنا فان التركيز على قضايا المرأة في ظروف الازمات يأتي من:

أ- وجود تداخل بين الحالات الفقيرة في الموارد والازمات والصراعات العنيفة وعمليات نزوح السكان وارتفاع معدل إنتشار حالات العنف لاسيما ضد النساء.

ب- في المجتمعات المأزومة المتأثرة بالأزمات والنزاعات المسلحة، فان عددا من العوامل قد تزيد من احتمالات تعرض النساء للعنف، بما في ذلك: تحركات السكان، عدم الاستقرار الاجتماعي، الفقر، الجنس التجاري، وجود القوات العسكرية تقلص الوصول للخدمات الصحية، سوء استخدام المخدرات والمشروبات الكحولية وغيرها.

ت- ألاماكن المأزومة المتأثرة بالصراع، تشكل بيئة هشة توفر فرصا للسيطرة على النساء تؤدي بالنتيجة الى زيادة معدلات العنف والاصابات، يرافقها صعوبة في الوصول الى الموارد والقدرة والتنفيذ وجودة الرعاية.

---

[73]-Zwi, A., Cabrai AJRm "Identifying "High Risk Situation For Preventing AIDS"., British Medical Journal, 1991, 303,: 1527-29

إن الوضع الاستثنائي أثناء الازمات الانسانية يستحق وضع اهتمام خاص للمنتج البحثي المتعلـق بـالمرأة من اجل ضمان تخطيط وتنفيذ برامج من شـأنها تقـديم خـدمات رعايـة للنـساء في الحـالات الطارئـة. وتشمل المجالات التي يحتمل أن تتأثر بالنزاعات الأمن والبنـى التحتيـة الماديـة والمعـدات والامـدادات والموارد البشرية والخدمات (التعليم والصحة) ومن القضايا الاخرى التي ينبغي أخذها في الاعتبار:

- النقص في مظلات الامان والحماية المناسبة
- تفشي الامراض المعدية بسبب نقص المستلزمات والميـاه الـصالحة للـشرب، والـصرف الـصحي والكهرباء
- سوء التغذية بما في ذلك سوء التغذية الحاد والمزمن وفقر الدم
- العنف الجنسي، الحمل غير المرغوب فيه، والاجهـاض والـتخلي عـن الاطفـال، وقتـل الاطفـال بسبب استخدام الاغتصاب كسلاح للحرب
- الصدمات العقلية والاضطرابات الجـسدية والنفـسية، والامـراض المرتبطـة بالإجهـاد واهـمال للأمهات اللائي تعرضن لصدمات
- ارتفاع نسب الفئات الهـشة Vulnerable Groups (النـساء المعـيلات لـلأسرة، الايتـام، الاسر المهجرة، المعاقين......)
- المعوقات الثقافية التي تؤثر في تقديم الخدمات المتاحة واستخدامها
- الانعدام المستمر للأمن: عدم الاستقرار والاجواء المشحونة والمتوترة بسبب انهيـار منظومـات الامن تسبب صعوبات في تحرك الموظفين لاسـيما في المهـام الليليـة (أظهـرت الـشواهد خـلال السنوات الاخيرة كيف تسبب ظروف الاحتلال والارهاب في فقدان الامـن وانهيـار منظومـات الضبط المجتمعي-الرسمية وغير الرسمية).
- تعطل الممارسات الثقافية والتقليدية الايجابية التي تعزز من مكانة المرأة وادوارهـا التنمويـة في المجتمع، وظهور الممارسات الذكورية الضارة.

- انهيار الخدمات الصحية مثل رعاية النساء المعنفات وما يتركه من آثار على الأوضاع النفـسية والثقة بالمستقبل.

لقد أصبح بناء القدرات من أجل الارتقاء بالمنتج البحثي الخاص بالمرأة ذو اهمية ملحة، ذلك إن الكثـير من قضايا الامن الانساني لاسيما الاشكاليات الخاصة بالمرأة تصعب مراقبتها بحكـم طبيعتهـا. فكثـيرا مـا تكون قضايا العنف والاساءة والاسـتغلال مخفيـة وراء الوصـم الاجتماعـي أو الـسرية، والخـوف والعـار وغيرها. ونتيجة لذلك كثيرا ما يكون إحصاء الحالات أمراً صعباً ومعقداً.

ومع ذلك من المهم السعي للحصول على أعلى قدر من المعلومات المتاحة، وكثـيرا مـا تحتـوي التقـارير الرسمية على البعض من هذه المعلومات. ففي سبيل المثال، قد تتوافر المعلومات عن معـدلات العنـف بشكل عام، او عمليات العنف التي تطال الفئات الهشة. وفي حالات أخرى، قد يكون من المفيد الاطلاع على تقارير المنظمات غير الحكومية، الوطنية منها أو الدولية. من المهم تحليـل المعلومـات المتـوفرة. لا يكفي ان نعي وجود مشكلة ما فمن الضروري تـشخيص اسـباب وجودهـا، وسـبل الوقايـة منهـا، ومـن سيقوم بالتخفيف منها والحد منها، وما الذي ينبغي القيام به للتأكد من قيـام جميـع الاطـراف المعنيـة بأدوارهم. إن بناء القدرات من اجل تحليل المعلومات يؤدي الى تكوين صورة متكاملة عن واقع العنف والحماية الاجتماعية تساعد في رسم سياسات تتناسب مع هذا الواقع.

إن التغيرات الكبرى التـي يـشهدها العـالم في المنظومـات البحثيـة كجـزء مـن الثـورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، التي تضخ متغيرات العولمة بتوجهاتها الحداثية ومـا بعد الحداثة تتطلب المراجعة لكثير من القضايا التعليمية والتنموية. كـل ذلـك يتطلـب تـصحيح وضـع التعلـيم ومخرجاتـه في مواجهـة تحـديات الحـاضر والمـستقبل بغـرض الاهتمام بعمليات البحوث في مختلـف المواقـع الاسـتراتيجية للتطـوير وحـل اشـكالاتها

المنهجية ليكون المخرج من هذه العملية أداة فعالة في تكوين الثروة البشرية وارتفاع معدلات إنتاجها، وتطوير وعيها لتنمية خصائصها ومقومات إبداعاتها العلمية والمعرفية في تفاعلها مع معطيات الحضارات العالمية

أما بخصوص مجالات البحث العلمي، والبحوث التي تنتجها جامعاتنا، فلن نجد صورة أو مستوى أفضل في تعرضها للنقد والشكوى من قطاعات التنمية واحتياجات مواقع الإنتاج والخدمات. ومن المعروف أن إنتاج المعرفة الجديدة والمتجددة من خلال البحوث، يعد عاملا محركا رئيسيا لنجاعة مشروعات التنمية. وهي في جميع الأحوال مدفوعة باقتصاديات المعرفة والتنافس في قوى السوق الداخلية والخارجية، وما تفرضه من مستويات معرفية ومهارات بحثية فائقة، وبخاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية. وعلى أية حال، فان حصاد جامعاتنا كمراكز للبحوث في مجالات العلوم وتكنولوجيا المعرفة والاتصال وغيرها من التخصصات الحديثة، محدود للغاية، وهو معني بالكم دون النوعية والتأثير والتوظيف في حياة المجتمع. ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 (والذي يركز على إقامة مجتمع المعرفة) إلى أن حفز البحث والتطوير يحتاج إلى رغبة سياسية جادة في توطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له، وهو أمر يحتاج إلى مخصصات مالية تفوق ما تنفقه البلدان العربية على البحث والتطوير والذي لا يتجاوز 0.2 % من الناتج القومي. وتتفاوت هذه النسبة من بلد لآخر. وللمقارنة نجد أن النسب في البلدان المتقدمة تتراوح بين 2.5% - 5%. من جانب آخر تأتي 89% من الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية من مصادر حكومية، وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3% فقط.

خامسا: الخاتمة

على الرغم من أن قضايا ومشكلات الحاضر كثيرة وملحة وضاغطة، فان الضرورة تجعلنا أن لا نفكر ونعمل إلا للمستقبل، بل إن مشكلات الحاضر ليست إلا تراكمات الماضي، ووضعها في سياق التفكير والعمل للمستقبل هو الطريق الأمثل للحل.

في هذا العالم المتسارع الخطى أمامنا أهداف كثيرة يجب أن نسعى لتحقيقها جميعا، فعلينا أن نحسن ترتيب الأولويات حتى لا نتيه في زحام المشكلات والأهداف. نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الرؤية الشاملة(Vision) للكيفية التي يتم فيها تحديث المجتمع ووضع خطط محكمة للعمل وتعبئة موارد المجتمع كله لإنجازها. ولا يمكن أن نقوم بهذه المهام ونواجه التحديات الا عندما نتحاور معرفيا مع الاخر ببناء ثقافة موحدة تركيبية وتحليلية، لأن المعرفة هي القوة، والبلد الذي يقوم على ثقافة منغلقة مفككة لا يمكن أن ينتج معرفة وبالتالي تفقد بإرادتها أهم مقومات القوة في المجتمع المستقبلي.

وفي إطار الارتقاء بالمنتج البحثي ينبغي العمل على تحقيق الآتي:

أولا: -إجراء الدراسة التقييمية للمنتج البحثي على صعيد الجامعة بشكل عام، وبرامج الدراسات العليا بشكل خاص.

ثانيا: -توفير المعلومات والبيانات الدقيقة عن هذه البرامج ونشرها وتبادلها بين الجامعات ومراكز الابحاث.

ثالثا: تجويد العملية التعلمية وتطوير المناهج وبما يسهم في تطوير المنتج البحثي، ويتم ذلك بالخروج من جمود قالب التعليم التقليدي المعتمد على التلقين واستظهار المعلومات واسترجاعها إلى حيوية التعلم الناتج عن الاستكشاف والبحث والتحليل

والتعليل وصولا إلى حل المشكلات، وذلك بإحداث تطوير نوعي في مصادر التعلم ووسائطه المتنوعة.

رابعا: تنمية الكفاءات المهنية للباحثين، من خلال رفع الكفاءة المهنية للعاملين في مجال التنمية لاستيعاب المستجدات العلمية والتربوية، والاستعداد للقيام بأدوارهم المتجددة في المستقبل. فالحاجة تبقى إلى بناء القدرات Capacity Building، وتنميتها من خلال التدريب المستمر والورش والدورات. إذ إن تدعيم القدرات البشرية وبالتالي زيادة الإنتاجية، ومن ثم زيادة الأجر، أو الدخل هدف أصيل لتطوير البحث العلمي. فضلا عن ذلك فانه في مفهوم التنمية البشرية أو التحديث، يصبح التعليم والمعرفة غاية في ذاتها، تجعل من الإنسان أنسانا، أو هي ما يميز الإنسان عن سائر مخلوقات الله. وبالتالي لا يدخل في روع أحد أن أهمية التعليم تتحد باعتباره مدخلا لزيادة الإنتاجية، أو انه مطلوب فقط كوسيلة، وإنما التعليم مطلوب في ذاته، لان الإنسان المتعلم أكثر قدرة على التعامل مع المجتمع والطبيعة والناس والأشياء، وتوسيع المدارك والمعارف.

خامسا :- توجيه الأساتذة وطلبة الدراسات العليا إلى إجراء البحوث التطبيقية حول المشكلات التنموية التي يمر بها المجتمع لاسيما قضايا المرأة وتمكينها.

سادسا: -تطوير وتجديد مصادر المعرفة، وبخاصة المكتبات المدرسية والجامعية، وتوفير وسائط التعليم التكنولوجي والقنوات الفضائية التعليمية، تمكينا للطلبة والأساتذة من الاستعانة بها لإثراء معارفهم وتعويدهم على التعليم الذاتي من مختلف مصادر المعرفة. الى جانب ذلك ينبغي إدخال برامج ودراسات عليا متداخلة في الحقول المعرفية تخدم حاجات التنمية بشكل أكثر فاعلية.

سابعا: - التنويع والمرونة في إنشاء دراسات عليا تستجيب للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مثل برامج التنمية المستدامة، وبما يسهم في تطوير المنتج البحثي في مجال النهوض بالمرأة.

ثامنا :- الإفادة من طاقات الأساتذة في الإنتاج والبحث ؛ وبالتعاون مع طلابهم عوضا عن الاكتفاء بالتعليم والبحث الذي تغلب عليه الناحية النظرية.

تاسعا:-أهمية التنوع في مجال البحوث، بحيث لا تنحصر في الموضوعات التقليدية، وإنما عليها أن تعالج أولوية الجوانب الاستراتيجية في أبعاد المنظومة التعليمية لا أن تقتصر –مع أهميتها- على المناهج، وتكوين الأستاذ، والمسائل التوجيهية والإرشادية، في التصورات المجردة العامة، بل عليها أن تقتحم ميادين المجتمع لاسيما المرأة، فضلا عن تناول أوضاع مختلف الشرائح الاجتماعية والتحليل العميق لأثر وسائل الإعلام الداخلية والخارجية، وتغيير أنماط التفكير والسلوك وبخاصة في حالات الحراك الاجتماعي السريع وظروف الأزمات وما يصاحبها من مظاهر سلوكية .

الفصل الرابع

المرأة والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

هشاشة علائقية جذورها بنيوية

المقدمة:

يعد العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من أبرز المشكلات الكونية التي لا يكاد يخلو منها مجتمع انساني سواء كان متقدماً او متخلفاً، إذ يشكل انتهاكاً لحقوقها الانسانية وحرياتها الاساسية التي ينبغي ان تتمتع بها.

والعنف ضد المرأة يمكن ان يفهم على انه نوع من الهشاشة العلائقية"، مما يعكس مكانة المرأة المتدنية ضمن العلاقات الهرمية بين الجنسين وتبعياتها المرتبطة بها. بينما يتخذ العنف أشكالا مختلفة، تركز هذه الورقة على العنف الذي يقع بين الأشخاص في الاوضاع الطبيعية، وهي أشكال تقع في معظم الأحيان داخل المنزل على أيدي الشركاء الحميمين.

وتقدم الورقة تقديرات الإصابة، والتي تشير إلى أن ذلك يختلف إلى حد كبير بين ثقافة وأخرى في مختلف البلدان والفئات الاجتماعية.

يكشف التقرير العالمي للتنمية البشرية عام 2014 أهمية مفهوم الهشاشة في جدول أعمال التنمية البشرية المستدامة. وعلى الرغم من الانتشار الواسع للعنف ضد المرأة غير انه ما يزال موضوعاً لا يعترف به كجانب من جوانب الهشاشة، إذ ينظر إلى الهشاشة تقليديا باعتبارها دينامية، ومفهوم متعدد الأبعاد يرتبط بالخيارات التي يمكن للناس أن يمارسوها والقدرات التي يمكن أن يستندوا اليها في مواجهة الصدمات والضغوط التي يتعرضون لها. العنف ضد المرأة، من ناحية أخرى، تصور يظهر بشكل واضح "نقاط الهشاشة العلائقية، التي تمثل جزءا لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة والتبعيات المرتبطة بها. وبالتالي من الممكن القول ان العنف ضد المرأة مرض مزمن يصاحب الحياة اليومية للمرأة بدلاً من اعتبارها صدمات عرضية تميز الكثير من الادبيات التي تناولت حالة الهشاشة والضعف في العلاقات الانسانية.

تعد هذه الدراسة للعنف المبني على اساس النوع الاجتماعي باعتباره مظهرا من مظاهر "الهشاشة العلائقية" وتتناول بعض الطرق التي يمكن أن تعالج ذلك. وتعرف منظمة الصحة العالمية (WHO 2002) العنف بأنه "الاستخدام المتعمد للقوة أو القدرات البدنية أو التهديد الفعلي، ضد الفرد نفسه، او شخص آخر أو مجموعة من الافراد أو المجتمع، ويترتب عليه، احتمال كبير من الاذى النفسي، والإصابة او الموت، يؤدي الى تشوه النمو أو الحرمان ". وفقا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، فان العنف ضد المرأة في حد ذاته يشير إلى كل من العنف الموجه نحو المرأة لأنها من النساء فضلاً عن العنف الذي يمس المرأة على نحو جائر.

يشير التقرير العالمي للوقاية من العنف الصادر عن منظمة الصحة العالمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2014 الى ان النساء والأطفال وكبار السن يتحملون العبء الأكبر من الاعتداءات والإصابات وسوء المعاملة الجسدية والجنسية والنفسية غير المميتة:

- ربع السكان البالغين تعرضوا للإيذاء الجسدي في مرحلة الطفولة.
- واحدة من كل خمسة نساء في العالم تعرضوا لسوء المعاملة جنسيا في مرحلة الطفولة.
- وأحدة من كل ثلاث نساء يقعون ضحية العنف المادي أو العنف الجنسي في مرحلة ما من مراحل حياتهم من جانب شركائهم الحميمين.
- يؤدي هذا العنف الى حالة من الاعتلال الصحي المزمن ربما يرافقهم مدى الحياة - لا سيما للنساء والأطفال – كما يسبب لهم الموت المبكر. كما تشير المعطيات ان الكثير من أسباب الوفاة الرئيسة أمراض القلب والسكتة الدماغية والسرطان وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ناجمة عن الوقوع في دائرة العنف واعتماد السلوكيات مثل التدخين والكحول وإساءة استعمال المخدرات، والعلاقات الجنسية غير المأمونة في محاولة للتعامل مع الآثار النفسية العنف. كما يترك العنف أيضا اعباءً ثقيلة على الصحة ونظم العدالة الجنائية والخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والنسيج الاقتصادي للمجتمعات المحلية.

.Source: WHO & UNDP, Global status Report on Violence Prevention 2014, P. Viii

مفهوم "القصد" في تعريف منظمة الصحة العالمية يميز العنف عن أشكال الضرر غير المقصود، في حين أن المقصود هو التركيز على كل من القوة البدنية والسلطة ليشمل أفعال الإغفال التي تنتج عن علاقات القوة، مثل الإهمال، فضلا عن أعمال السلطة الممنوحة، بما في ذلك التهديد والترهيب. وهذا هو تعريف واسع النطاق للعنف،

يتضمن الإهمال والحرمان جنبا إلى جنب مع جميع أنواع الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي.

ويعد موضوع الهشاشة جزءً من صورة واسعة للحياة الإنسانية لا تقتصر على تحديد القـدرات واختيـار المسببات. إذ ان قضايا الأمن وانعدام الأمن والتهديدات ترتبط بالخوف والعواطف وجزئيـاً بالتـصورات الذاتية. ذلك ان العواطف تمثل الأجزاء الرئيسة من الشخـصية الإنـسانية، الى جانـب الـدافع والخـبرات الحياتية[74].

هذه الورقة الى جانب تركيزها على الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي، فأنها تركـز أيـضا عـلى أشـكال التعامل مع الآخرين ومنها العنف الذي يقع في "الأوقات الطبيعية 'بدلا مـن أشـكال العنـف الجماعيـة التي تقع في الأوقات الاستثنائية "الحروب والنزاعـات والانتفاضـات والثـورات، ومـا إلى ذلـك. ويـشمل العنف بين الأشخاص العنف بين أفراد الأسرة والشركاء الحميمين وكذلك بين الأفراد ممن لا علاقة بيـنهم الذين قد لا يعرفون حتى بعضهم البعض. وفي الوقت الذي يأخذ الاول إلى حد كبير مكاناً داخل المنزل، يمكن أن يحدث الأخير في الشوارع والأماكن العامة الأخرى، وكذلك في البيئات المؤسـسية مثـل المـدارس وأماكن العمل والسجون ودور رعاية المسنين.

تظهر المؤشرات العالمية ان الوفيات الناجمة عن العنف بين الأفراد أعلى بكثير عند الرجال مما هو عنـد النساء، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فـأكثر، مـما يـشير إلى أن الرجـال معرضـون لخطر أكبر بكثير من أشكال قاتلة من العنف مقارنةً بالنساء[75]. تقرير منظمة الصحة العالمية يظهـر ان الأمراض الناجمة عن العنف بين الاشخاص هي السبب الرئيس للإعاقة والعجز وفقدان سـنوات بـسبب الوفاة المبكرة.

---

[74] - ***Des Gasper and Oscar A. Gómez*** Evolution of Thinking and Research on Human and Personal Security 1994-2013, Occasional paper, UNDP Human Development Report Office **2014**.

[75] -**WHO (World Health Organization).** *World report on violence and health*. Geneva, 2002.

المبحث الاول:

المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي:

Women and Gender-Based Violence

لعله بات من المسلم به الان، وبشكل عام، أن جميع أشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي يعيق مسارات التنمية المستدامة، إذ غالباً ما تؤدي ظروف عدم المساواة والعنف الى فقدان الحقوق الأساسية، وتقلص فرص الالتحاق بالمدارس وفي الكليات والوظائف، أو في القدرة على المشاركة في الحياة العامة، وهو ما يلقي أعباءً إضافية تضر بمكانة وأدوار الفتيات والنساء بشكل خاص، ومن ثم تشكل ضرراً عاماً يمس عموم المجتمع. وتمثل هذه الصورة تحدياً لإمكانات التنمية وفرص استدامتها.

العنف ضد النساء والفتيات هو أيضا قضية تنمية ومساواة بين الجنسين. لقد تم الاعتراف بهذه القضية باعتبارها مسألة مثيرة للقلق العالمي بسبب التكاليف البشرية والاجتماعية، والاقتصادية الهائلة. هذه التكاليف تتراكم باستمرار، مما يسبب وبشكل ملحوظ أضراراً جسيمة على حياة النساء وأسرهن، وعلى فرص الحد من الفقر وجهود التنمية التي تقوم بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعددة الأطراف، وغيرها من الشركاء الإقليميين.

على الرغم من هذا، هناك أسباب مهمة لإعطاء اهتمام واضح للعنف ضد المرأة. منها وقبل كل شيء، الوفيات المرتبطة بالعنف غالباً ما تفشل في السيطرة على الاضرار الحقيقية للعنف بين الأفراد. العنف الجسدي والجنسي والنفسي، فضلا عن التهديد بارتكاب هذه الأفعال، تحدث يوميا في جميع الثقافات، ولا يتطلب كل هذا العنف رعاية طبية، ولا عناية خاصة بالضرورة. وغالباً ما تكون البيانات التي جمعت عن هذه الأشكال غير المميتة اما مفقودة او جمعت على أساس محدود. وحيثما توفرت البيانات

موثوق بها، فإنها تشير إلى أن النساء والفتيات يشكلن حصة متنامية من أولئك الـذين يعـانون أشـكال متنوعة من الأذى لكنها تتباين باختلاف الثقافات والشعوب.

وغالباً ما يتميز العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بالتداخل والتعقيد بسبب انتـشاره بـدرجات وأنواع مختلفة وتعرضهم لأنواع من الأذى والاضرار بمسارات التنميـة، ولكـن أيـضا بمـا يـنجم عنـه مـن خسائر وعواقب وردود فعل عامـة. وهـذا الـنمط مـن العنـف يختلـف عـن العنـف الـذي يواجهونـه الرجال والفتيان في النماذج الذي يتعرضون لها. الرجال عموما ضحايا العنف في الـشوارع، والـشجارات والقتل وغيره من الجرائم العنيفة، التي ترتكب إلى حد كبير من قبل الغرباء أو نتيجة التعـرض لحـالات عارضة. وغالباً ما تكون النساء أكثر عرضة للخطر من قبل أفراد الأسرة، أو الشركاء الذي تربطهم علاقات حميمة، وكثيراً ما تقع داخل المنزل، على الرغم من أنها تواجه أيـضا أشـكالاً خطـيرة أخـرى كالاسـتغلال الجنسي في مختلف المجالات العامة، بدءا من التعرض للتعليقات والاعتداءات البذيئـة والمـسيئة وصـولاً الى الاعتداءات الجنسية العنيفة.

ولعل من المهم الإشارة الى ان النموذج الايكولوجي للبحث في ظاهرة العنف يفترض أن العنف يتأثر بمجموعة من العوامل التي تتفاعل على مختلف مستويات البيئة الاجتماعية، بما في ذلـك (أ) تاريخ حياة الشخص والعوامل التي تحكم علاقات النساء والرجال وتنظمها. (ب) العوامـل الظرفية التي تشكل سياق حياتهم اليومية. (ج) السمات المشكُلة اجتماعياً للذكورة والانوثة، و (د) المعـايير والرسـائل التـي تتعـزز دائمـاً مـن قبـل أفـراد الأسرة، والأصـدقاء، والمؤسـسات الاجتماعية، وفق ما تقتضيه متطلبات أداء الـسلوك للنـساء والرجـال. وفي هـذا الاطـار يعتقـد الباحث 2011 Heiseان هذه المعايير والتوقعات شكلتها مجموعة من العوامـل البنيويـة، على سبيل المثال، المؤسـسات الدينيـة والأيديولوجيـة وتوزيـع القـوة الاقتـصادية بـين الرجـل والمرأة. أن العمل لتحديد المعتقدات والأعراف حول خيارات العنف وبنية المرأة تمثل خيارات

للهروب من العلاقات العنيفة[76]. وهنا يمكن القول ان "العوامل الاجتماعية والثقافية يمكن ان تؤثر بالعمل على مستويين: (أ) من خلال البنى التي تؤثر مباشرة على الفرد. و (ب) من خلال المعايير الاجتماعية الأوسع نطاقا التي تؤثر على تلك البنى.

ويتميز العنف ضد المرأة أيضا عن العنف الذي يمارس ضد الرجال بدلالاته ومعانيه الاجتماعية والقانونية المرتبطة به. وفي حقيقة الامر أن أنواع كثيرة من العنف تحدث داخل المجال الخاص بالأسرة، يقع في معظم الأحيان على أيدي الشركاء الحميمين، وقد أدى ذلك بأن يعامل في العديد من الثقافات باعتباره جانبا طبيعياً للحياة الزوجية والأسرية[77]، معبراً عن سلطة الرجال المشروعة على النساء، أو اعتبارها قضية "خاصة" تقع خارج اختصاص القانون. في الوقت نفسه، ولأسباب مختلفة إلى حد ما، الأشكال العامة للعنف ضد المرأة لا تواجه نفس العقوبات القانونية أو الاجتماعية كالأشكال العامة للعنف ضد الرجال. في الواقع، العنف الجنسي الذي يقع ضد المرأة في المجال العام هو واحد من الأمثلة القليلة من العنف العام الذي يصبح الطابع الأخلاقي للضحية ذو صلة في تشكيل المنظورات العامة والقانونية حول مدى الموافقة أو الإكراه في تحديد الفعل المرتكب، كما هو الحال فيما إذا كانت تسأل عن فعلها ذلك أو "تستحق ما حصلت عليه".

المرأة كائن اجتماعي في الأساس. وعند اتخاذ القرارات او التصرف بسلوكيات فأنهن غالباً ما يتأثرن بما يفعله الاخرون، أو يفكرون فيه، وما يتوقعونه منهن. ويمكن للآخرين أن يسحبوهن باتجاه أطر وأنماط من السلوك الجماعي.

---

[76] Heise, Lori, 2011. *What Works to Prevent Partner Violence: An Evidence Overview*. London: STRIVE. Heise, Lori, Mary Ellsberg, and Megan Gottemoeller. 1999. “Ending Violence against Women.” Population Reports, Series L No. 11, Johns Hopkins University, Baltimore, MD.

[77] - وفقا لتقرير حول العنف ضد المرأة في نيكاراغوا عرض في الجلسة 25 لمؤتمر سيداوCEDAW "، يشير الى ان كثير من النساء يتعرضن للعنف وان الواقع ينظر لها " على ان تتحمل هذا. المسار". في هذا المعنى، يعد العنف المنزلي بأنه جزء لا يتجزأ من كونها امرأة تلد الاطفال أو تحيض، والعقوبة التي تقع عليها جزء من الثقافة، أنظر: .www.omct.org/files/2001/01/2177/nicaraguaeng2001.pdf

دعونا، إذن، نقول بالنسبة للنساء، غالباً ما يقع القتل على يد الشركاء. إذ عندما يتم قتل النساء، غالبا ما يكون شريكهم المسؤول عن ذلك الفعل.   لقد قدرت منظمة الصحة العالمية في عام 2013 أن ما يصل إلى 38٪ من جرائم القتل بين الإناث على مستوى العالم ترتكب من قبل الشركاء الذكور، مقابل 6 % للرجال. ومن بين الإحصاءات عن ضحايا القتل من الإناث، 20٪ منها تفتقر إلى البيانات عن علاقة الضحية بمرتكب الجريمة[78].

نقطة أخرى يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة هو أن الرجال يقع عليهم ايضاً قدراً من العنف، كما هو الحال مع الكثير من أعمال العنف التي يعاني منها الرجال. هذا لا يعني أن النساء لا يتعرضن لأعمال عنف على أيدي نساء أخريات، لا سيما داخل المنزل، وعلى يد شركاء من نفس الجنس أو الأمهات. فقد لاحظت مجموعة من الدراسات الاستقصائية، ومعظمها من البلدان ذات الدخل المرتفع، انتشار العنف من قبل النساء ضد الرجال داخل المنزل. وعلى اية حال، هذا السياق نادرا ما يكون جزءا من نمط يعكس اتجاهاً واحداً من العنف المستمر، لذلك فإن الرجال هم الجناة الرئيسين للعنف ضد كل من الرجال والنساء، وهذه حقيقة تلفت الانتباه إلى البناءات الاجتماعية لكلا الجنسين والسطوة الذكورية باعتبارها عوامل هامة لفهم العنف.

ويتمثل أحد أهداف هذه الدراسة في ابراز ان العوامل التي تؤدي إلى العنف ضد المرأة تقع على مستويات عديدة: الفردية، والعلائقية والمجتمعية، والتي تساعد على تفسير بعض من هذا الاختلاف. أنها تشير بوضوح الى الحاجة إلى التدخلات التي تعمل على مختلف المستويات. فهي تمثل بلا شك انتهاكاً أساسياً لحقوق الإنسان، فضلاً عما يتركه من عواقب وخيمة على رفاههم وقدراتهم، وتفرض تكاليف اقتصادية كبيرة، منها

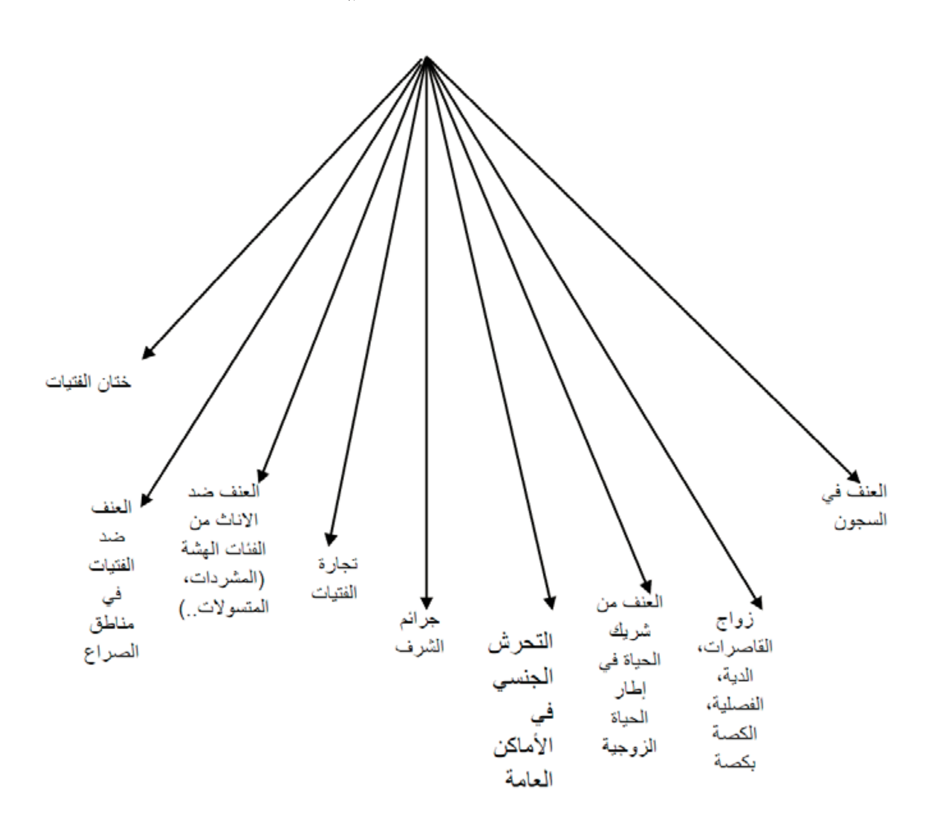
[78] World Health Organization and UNDP, Global Status Report on Violence Prevention 2014, P.10.

التكاليف المالية المباشرة للتعامل مع هذه الظاهرة فضلاً عن التكاليف الإنتاجية غير المباشرة التي تنتج عن ذلك.

لقد أضحى العنف ضد المرأة عنصراً أساسياً في أي جدول أعمال للتنمية البشرية المستدامة وأولوية حاسمة لإطار التنمية لما بعد اهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

تقدم هذه الدراسة بعض التقديرات عن حدوث اشكال كثيرة للعنف ضد المرأة في كل من المجالين الخاص والعام كمؤشر لحجم المشكلة والاختلاف بين المجتمعات الانسانية. ويستكشف القسم الثالث الجهود المختلفة لشرح هذه الظاهرة من حيث العوامل الفردية، الشخصية والهيكلية. الأقسام الاخيرة تدرس بعض عواقب العنف، من حيث الرفاه وقدرات كل من المرأة، والتكاليف الاقتصادية. وتخلص الورقة بمناقشة الطرق المختلفة التي تتم من خلالها معالجة المشكلة.

العنف ضد المرأة والفتيات



أولاً-المرأة والأزمات:

عندما يقع النزاع يبدأ الامتحان الصعب لمؤسسات المجتمع، وفي بيئة ما بعد الصراع مباشرة، يتركز الهدف الرئيس للمجتمع على منع تجدد العنف الذي يلقي بظلاله في كثير من الأحيان على كل مفصل من مفاصل المجتمع، لاسيما وان فشل تلك الجهود يمكن أن يعرض الجميع للخطر. هذا المسار يؤدي أحيانا إلى خلق توترات بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك دعاة مصالح المرأة والمهندسين المعماريين والتنفيذيين المعنيين بجهود بناء الدولة.

ولابد من الاقرار هنا، ان الخطاب المتعلق بالنوع الاجتماعي والتنمية لا يمكن ان يتجاهل النساء اللواتي وقعن رهينة الوهن والمعاناة بسبب النزاعات المسلحة، كمشردات أو كمقيمات في مناطق الصراع. ولابد من تقييم تأثير الصراعات سواء في ظروف الصراعات الجارية حالياً او حالات ما بعد الصراع. إن اختفاء أعضاء الأسرة من الذكور، وزيادة نسب الأرامل والأسر التي ترأسها إناث، يجعل النساء أكثر عرضة للعنف الجنسي، فضلاً عن ارتفاع مستويات الفقر بين الناجيات من الحرب وهي نتائج قاسية تلقي بظلالها على المرأة. إذ تضطر في بعض الأحيان الكثير من النساء لتولي المسؤولية كرئيس للأسرة، مما يضطرهم الى حتمية الدفاع عن أسرهم، وهي مهمة صعبة احياناً بسبب ضعف الاعداد لهذه المسؤولية.

على صعيد آخر، ان قليلاً من واضعي السياسات المسؤولة عن بناء المجتمع يجادلون بشأن الهدف النهائي في إقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية تنعم بالمساواة، وتحترم فيه حقوق الإنسان للمرأة. ومع ذلك، الكثير من الناس، يعبرون عن الخوف من أن السعي لتحقيق ذلك الهدف بشكل "قريبا جدا" قد يهز القارب، ذلك ان التعامل مع قارب هش يمكن ان يؤدي الى انقلابه على أي حال، وعلى هذا الاساس لا يمكن المخاطرة بالإفراط في التأكيد على هذا الجانب. فقد أثبتت التجربة السابقة أن تحقيق الاستقرار في بلد ما قد يتحقق دون وضع الكثير من الاهتمام لحقوق المرأة.

في الواقع ان إشراك المرأة في العملية التنموية بوقت مبكر يعزز بشكل كبير فرص تحقيق الأمن، من خلال:

- المشاركة الاقتصادية للمرأة تعزز فرص التنمية الاقتصادية من خلال خفض نسبة الإعالة
  - أنها ترتبط بتناقص معدلات المواليد؛
  - غالباً ما تلجأ النساء أكثر من الرجال بإعادة استثمار أرباح الأشياء الخاصة بهم والتي تعود بالنفع على الأسرة؛
  - إدماج النساء في القوة العاملة يمكن أن يشكل خطوة حقيقية على الارض لرفع الأسر من دائرة الفقر.
- المجتمعات غير المنصفة (المجتمعات التي يعاني جزء من السكان، وبصورة رئيسية النساء و / أو الأقليات العرقية، من المظلومية) تظهر استعدادا أعلى بكثير لحل منازعاتها الدولية من خلال البدء بالعنف والحرب.
- المجتمعات التي تحقق فرص مساواة أكبر للمرأة، تتمتع بمستويات معيشة أفضل وممارسات ديمقراطية أوسع فضلاً عن مستويات أقل للعنف السياسي، ربما يكون السبب الرئيس هو مساواة المرأة.
- الفساد يشكل المعوق الرئيس للتنمية في مراحل ما بعد النزاع. إذ تتمأسس الكثير من الممارسات الانحرافية وتنال آلياتها على القبول الاجتماعي وتتغلغل في الحس الجمعي للناس، مما يعقد المشهد التنموي ويؤثر على نوعية الحياة واستدامتها مما يقلل فرص التقدم لتحقيق الأهداف الإنمائية.

توصلت دراسة ممولة من الحكومة الكندية، لتقويم أهم العوامل التي تجعل الدول أكثر هشاشة، الى ان المساواة بين الجنسين تلعب دوراً رئيسا في استقرار الدولة، حتى عندما

تنفصل ارتباطها بعوامل أخرى، إذ ان العلاقة تبدو واضحة بين مستويات التنمية المجتمعية العامة والاستقرار[79].

ان ما شهدته البلدان المتقدمة من تحولات مهمة في تعزيز المساواة على مستوى النوع الاجتماعي، قد حمل هذا التحول في طياته أيضاً فرصاً متعاظمة لبسط الاستقرار وتحقيق الرفاه. كما لاحظوا أيضاً ان الارتباط بين الديمقراطية والاستقرار غير موجودة. لذا ظل راسمي السياسات ممن أكدوا باستمرار على حتمية تأسيس الديمقراطية الحديثة حذرين من تناول القضايا المتعلقة بمكانة المرأة. علاوة على ذلك أظهر بحثاً ممولاً من البنك الدولي، حاول اختبار ما إذا كانت هناك علاقة بين الطبيعة القمعية والطبقية للأنظمة الاجتماعية والميل نحو العنف والقمع كأدوات اساسية للسياسة الخارجية، وقد وجدت ارتباطاً قوياً بين عدم المساواة الداخلية بين الجنسين والعدوان الخارجي. واستنتجت الدراسة في ضوء ما تقدم أن المساواة بين الجنسين ليست قضية عدالة اجتماعية فحسب بل هي قضية امن دولي تساعد في تعزيز فرص التنبؤ بعدوانية الدول[80].

ثانياً: بعض مظاهر العنف ضد المرأة:

العنف-المادي وغير المادي-هو قاطرة التاريخ بتعبير كارل ماركس، والعنف ينطوي على مشكلة تتعدد ابعادها، حيث يتداخل العامل البيولوجي والنفسي والاجتماعي، كما يضم سلسلة من الأفعال التي تتراوح ما بين الضرر المادي والجسدي والاهانات النفسية، إنها بلا شك مجموعة من الأفعال ينجم عنها إيذاء ينبسط على سلم طويل من الدرجات، يبدأ بالتهديد والمساومة والقذف مروراً بالتجريح والتكذيب والشتم وصولاً الى القتل.

79-Chery Bernard, Kristen Cordell, and Olga Oliker, Women and Human Security, The case of Post-conflict Afghanistan, Rand: Center for Middle East Public Policy, 2014.

80 -Ibid.

على الرغم من ان العنف ضد المرأة يبدو ظاهرة عالمية الانتشار، إلا ان الإصابة بها يختلف إلى حد كبير بين دولة وأخرى مثلا: يظهر من استعراض أكثر من 50 دراسة التي أجريت في 35 بلدا قبل عام 1999 أن نسبة النساء اللواتي أبلغن عن وقوع اعتداء جسدي عليهن من قبل شريك حميم في مرحلة ما من حياتهم تتراوح بين 10% و 52%، في المقابل تراوحت نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي من قبل شريك حميم بين 10% الى 30%. (.

وقدرت دراسة لليونيسيف عام 2000 أن ما بين 20 -50% من النساء تعرضن للعنف المنزلي في مرحلة ما في حياتهم. كما أظهر تقرير منظمة الصحة العالمية ان 42% من النساء ممن تعرضوا الى عنف جسدي او جنسي من شركائهم تعرضوا الى اصابات وجروح نتيجة العنف الواقع عليهم. إذ أظهرت بعض التقديرات ان أكثر من واحدة من كل أربع نساء جريحات من قبل شركائهم تطلبت حالاتهم تدخلاً طبياً فورياً لإسعافهم من الاضرار الواقعة عليهم في الرأس والجسد والاطراف والرقبة[81].

ولعل واحدة من أخطر مظاهر العنف اليوم هو الاتجار بالبشر، إذ تظهر مؤشرات الامم المتحدة ان أكثر من ثلاثة أرباع الأشخاص المتاجر بهم عالميا هم من الفتيات والنساء، مع زيادة بمرور الوقت في نسبة النساء الضحايا من الفتيات، وفقا لأحدث دراسات الأمم المتحدة[82]. ووفقا لمكتب الامم المتحدة، يتم تهريب 150000 مائة وخمسون ألف من الفتيات والنساء في جنوب آسيا كل عام؛ بالإضافة إلى ذلك، ما يقدر ب 225000 ألف من النساء والرجال والأطفال تتم المتاجرة بهم سنويا في أماكن أخرى من جنوب آسيا[83].

---

[81] - World Health Organization ،Op Cit, P.13.

[82] -UN., 2012. *Global Report on Trafficking in Persons 2012*. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime, 2012.

[83] - Huda, S. "Sex Trafficking in South Asia." *International Journal of Gynaecology and Obstetrics* , *2006*, 94 (3): 374–81.

ان أحد أهم مظاهر العنف لاسيما في البلدان النامية يمارس ضد اطفال الشوارع من الفتيات، حيث تظهر معطيات المسوح والدراسات العثور على مؤشرات مهمة للعنف المبني على اساس النوع الاجتماعي. ذلك ان الفتيات من الأطفال اللواتي يهربن من المنزل يواجهن أصناف متعددة من العنف وسوء المعاملة ربما تكون مضاعفة بالمقارنة مع اقرانهم من الاناث. العديد من البحوث في بنغلاديش عام 2007[84]، وفي الهند عام 2007[85]، وباكستان 2010[86]، أظهرت أن معظم اطفال الشوارع من الفتيات هم في النهاية هاربات من العنف في المنزل. وقد أظهرت الدراسة المشار اليها في بنغلادش أن الفتيات يواجهن أشكالاً من العنف تعادل ضعف ما يواجهه الفتيان في الشوارع، لاسيما العنف الجنسي. ذلك ان هشاشة الفتيات أمام العنف الجنسي قد تتعلق بالتركيب العمري لأطفال الشوارع، على سبيل المثال، في الهند كانت أعلى نسبة من الفتيات بين أطفال الشوارع ممن تتراوح أعمارهم بين 10 -14 سنة وهي أعمار تجعلهم عرضة للاستغلال الجنسي بسبب عدم قدرتهم على حماية أنفسهم من المراهقين الأكبر سنا.[87]

[84] -Conticini, A., and D. Hulme. "Escaping Violence, Seeking Freedom: Why Children inBangladesh Migrate to the Street." *Development and Change*, *2007*, 38 (2): 201–27.

[85] -GOI (Government of India). *Study on Child Abuse*: *India 2007*. India: Ministry of Women and Child Development, 2007.

[86] -Malik, F. 2010. "Determinants of Child Abuse in Pakistani Families: Parental Acceptance-Rejection and Demographic Variables." *International Journal of Business and Social Science*, *2010*, 1 (1): 67–80.

[87] -GOI, Op Cit.

العنف ضد المرأة: بعض مؤشرات الكلف الاقتصادية

ان وجود حياة خالية من العنف هو حق أساسي من حقوق الإنسان. هناك أيضا فوائد اقتصادية كبيرة لمنع العنف. لقد خصص قانون التخفيف من العنف ضد المرأة في الولايات المتحدة عام 1994 حوالي 1.6 مليار دولار في برامج مكثفة على مدى خمس سنوات. ويقدر تحليل التكاليف والفوائد المترتبة على التطبيق الفعلي للقانون على توفير 16.4 مليار دولار، وهي تكلفة تجنب الخسائر في الممتلكات الصحية، والشرطة وخدمات الضحايا، وفقدان الإنتاجية، وانخفاض نوعية الحياة والوفاة المبكرة. تقدر صافي الفوائد المتحققة من تطبيق القانون بحدود 14.8 مليار دولار أمريكي.

في كولومبيا أنفقت الحكومة عام 2003 حوالي 73.7 مليون دولار كتكاليف مباشرة لمنع وكشف وتقديم الخدمات للناجين من العنف المنزلي، وهو مبلغ يساوي 0.6٪ من الميزانية الوطنية. وفي السنة نفسها، بلغت التكاليف غير المباشرة للعنف المنزلي-بما في ذلك الدخول الضائعة للضحايا وإيرادات الحكومة لم تحققها بسبب البطالة المرتفعة-حوالي 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

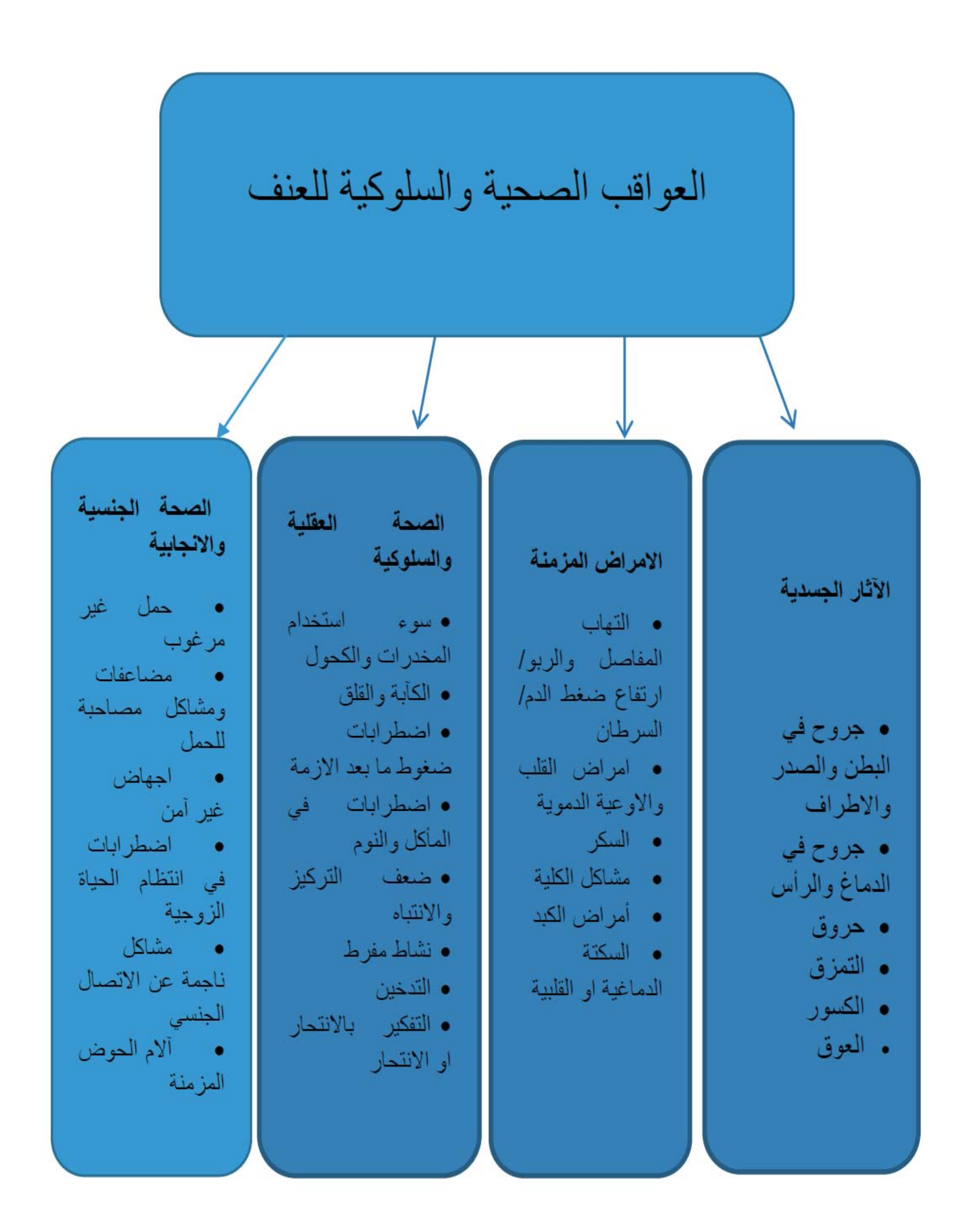
في بقية أنحاء العالم يؤثر العنف ضد المرأة-بما في ذلك العنف المنزلي والتحرش الجنسي -على حياة الملايين من الناس، غير ان الكلفة العالمية للعنف ضد المرأة لا تزال مجهولة. وتشمل التقديرات التقليدية تكاليف الرعاية الصحية وفقدان الأجور للضحايا، وانخفاض انتاجية الشركات، والوصول إلى العدالة. إن الجانب الأساس لحماية للمرأة من العنف هو توفير الفرص والتمتع بالحقوق واتاحة المجال لهم بالاستفادة من الفرص الاقتصادية.

.Source: World Bank, Women, Business and the Law 2014, p.4

أظهرت دراسة للفتيات في جنوب آسيا ارتفاع معدلات الاناث اللواتي يعانين العنف لاسيما في مراحل الطفولة المبكرة، واللاتي لم يتزوجن في وقت مبكر، إذ تتجدد هذه المشاهد من العنف يومياً في المنزل وفي المدرسة، وفي المجتمع عموماً. وتشمل هذه

الاعتداءات سوء المعاملة العاطفية والجسدية والجنسية للفتيات في المنزل وفي المدرسة للفتيات اللـواتي يسعين للحصول على التعليم؛ كما تظهر حالات العنف التي تواجه الفتيات المشردات في الشوارع؛ بيـنما تتفاقم الاعتداءات الجنسية والجسدية في مرافق الأحداث؛ الى جانب حالات الاستغلال الجنسي لأغـراض تجارية. وخلال أوقات النزاع أو الكوارث الطبيعية، تتعرض الفتيات لأشـكال جديـدة مـن العنـف التـي تزداد عندما تتعطل البنى الأسرية في تأمين الحماية لهم[88].

[88] - Jennifer L. Solotaroff and Rohini Prabha Pande, Violence Against Women and Girls, South Asia Development Forum, World Bank Group, 2014, p.42.



Source: WHO, UNODC and UNDP, Global status Report on Violence Prevention, 2014, p.16

ثالثاً-تداعيات العنف المبني على النوع الاجتماعي:

عندما يقع العنف ضد النساء والأطفال فان ذلك ينجم عنه مجموعة من العواقب الملموسة وغير الملموسة. وتشمل العواقب الملموسة مجموعة من الأضرار المادية المباشرة وطويلة الأمد، يمكن أن تكون الإصابات قاتلة أو تنطوي على كدمات في الجسم وكسور في العظام والسمع وفقدان البصر، والحروق، بينما تؤدي الأضرار على المدى الطويل إلى خطر التعرض لمشاكل صحية أخرى، بما في ذلك الآلام المزمنة، والإعاقة الجسدية، وتعاطي المخدرات والكحول، فضلاً عما يعرف بمتلازمة اضطرابات ضغوط ما بعد الازمة Post-Traumatic Stress Disorder.[89]

لعل أخطر عواقب العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ما يتركه من آثار قبل وأثناء الحمل على المرأة وأطفالهن. فالمرأة الحامل أكثر عرضة لمشكلات الوزن فضلا عن التأخير في الحصول على الرعاية المناسبة قبل الولادة. كما انها أكثر عرضة للمعاناة من التهابات عنق الرحم، والتهابات الكلى والنزيف أثناء الحمل. وقد ارتبط العنف بزيادة خطر الإجهاض والولادة المبكرة والضائقة الجنينية. وأشارت كثير من الدراسات أن العنف أثناء الحمل يساهم إلى حد كبير في انخفاض الوزن عند الولادة كما يجعل الاطفال أكثر عرضة من غيرهم للموت قبل سن الخامسة.

لا شك ان العنف الجنسي من أخطر العواقب التي تقع على المرأة لاسيما الاطفال. إذ يتعرض الناجين من الاعتداء الجنسي والاغتصاب الى مجموعة متنوعة من الأعراض الناجمة عن الصدمة بما في ذلك اضطرابات النوم والأكل، والاكتئاب، ومشاعر الذل والغضب والشعور بالذنب، وعدم القدرة على التركيز. لقد أظهر مركز أزمات الاغتصاب في بانكوك أن 10% من زبائنها تعرضوا الى الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي نتيجة للاغتصاب، و 15% الى 18% أصبحن حوامل، وهناك كثير من البيانات

[89] - ***Naila Kabeer, Op Cit***

من المكسيك وجمهورية كوريا تتفق مع هذه المعطيات. في البلدان التي يكون فيها الإجهاض ممنوع قانوناً، تزيد الأشكال والممارسات غير المشروعة من فرصة الوفاة أو العقم في المستقبل.[90]

العنف والتهديد بالعنف يشل قدرات المرأة في السيطرة على أجسامهم. الخوف من ردود فعل عنيفة من قبل الشركاء يعني أنها تجعلهم أقل قدرة على التفاوض والمشاركة في تنظيم الأسرة أو استخدام وسائل تنظيم النسل، وبالتالي مواجهة خطر أعلى من حالات الحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة جنسيا، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز.

وعند البحث فيما وراء التهديدات الداخلية والعنف في المجال العام يمكن أن تحد أيضا من رغبة النساء في البحث عن عمل أو فرص أخرى خارج المنزل. وتوضح دراسة قامت بها غرفة التجارة الهندية بعد نشر حالة اغتصاب على نطاق واسع من قبل طالب شاب في دلهي كيف أسهم الخوف من العنف العام في الحد من الخيارات الاقتصادية للمرأة.

استناداً الى المعطيات اعلاه، يعد الخوف من العنف الجنسي العنصر الأساس الذي يشكل محور هواجس الاناث" في المجال العام، وهو هاجس واحد يظهر في كل الانتماءات الطبقية والثقافية ومستويات التنمية. لقد أظهرت بيانات مسح غالوب ل 143 بلدا عام 2011 في الوقت الذي يكون الرجال في البلدان ذات الدخل العالي أكثر شعوراً بالأمان مقارنة بالبلدان ذات الدخل المنخفض في المشي لوحدهم ليلا، (82% للرجال مقابل67 % من النساء) وهنا النساء أقل شعوراً بالأمان من الرجال في كل البلدان، وقد أظهرت إن الفجوة بين الجنسين في المفاهيم لا تتوافق دائماً مع مستويات الدخل.

[90] -Ibid.

بهذه الطريقة ندرك جميعاً، ان العنف داخل الأسرة قضية ترددت أصدائها عبر الأجيال. ومن المرجح أن تمتد لتصل إلى حقيقة أن الجناة أو الضحايا من الفتيات والفتيان إما شهدوا أو تعرضوا للعنف والاعتداء داخل الأسرة، مؤكدين بما لا يقبل الشك المخاطر الناجمة عن النشاط الجنسي المبكر، والعواقب الناجمة عن زيادة المخاطر الجنسية، وتعاطي المخدرات وتعدد الشركاء الجنسيين. وفي الوقت الذي قد تعمل فيه هذه الآثار جزئيا من خلال "تطبيع" العنف باعتباره جانبا من جوانب الحياة الأسرية، فقد وثقت مجموعة من البحوث العلمية الآثار السلبية وعلى المدى الطويل التي تنعكس من خلال الاجهاد الضار على مجمل الوضع الانساني.

وقد أظهرت دراسات دولية حول مكافحة العنف ضد المرأة أن الاناث وبمعدل 35% من السكان ممن تبلغ أعمارهم 16 سنة فما فوق قد تعرضن للعنف، وان ما بين 20 – 60% من هؤلاء السكان تعرضوا لحادثة واحدة على الأقل من العنف الجسدي أو الجنسي منذ بلغت أعمارهم 16سنة[91]. وتراوحت معدلات عنف الشريك الحميم 9-40% وكانت النسب بشكل عام أعلى بكثير من العنف الذي يرتكب من قبل الغرباء. وبالتطابق مع هذه المعطيات، أظهرت دراسات أخرى[92] وفي عدد كبير من البلدان ، ان اتجاهات العنف التي ترتكب على أيدي شركائهن الحميمين، متقاربة الى حد كبير، حيث تفاوتت نسب الدول بشكل أكبر في اتجاهات العنف التي يرتكبها غير المقربين أو الغرباء "

وفي العراق أظهرت نتائج المسوح الحديثة ان الكثير من النساء العراقيات يتعرضن للعنف بأشكاله المختلفة. إذ أظهرت نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I WISH) ان النساء قد تعرضن لبعض الافعال التي تعد عنفا ضد المرأة من جهات وفي أماكن مختلفة. فقد تعرضت حوالي (46%) من الفتيات

---

[91] -**Johnson, H., N. Ollus and S. Nevala.** Violence against women: an international perspective New York: Springer Press. **2008.**

[92] -**True, J.** The political economy of violence against women. Oxford: Oxford University Press, 2012.

بعمر (10-14) سنة لعنف من أحد افراد الاسرة، وتعرض حوالي (36%) من النساء المتزوجات لاحد أشكال العنف المعنوي من الزوج[93].

أظهرت بيانات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية 2012 I WISH:

- ارتفاع نسبة العنف الواقع على المرأة بأشكاله المختلفة إلى الحد الذي أصبح معه مشكلة معترفاً بها تواجهها أكثر من خمس النساء العراقيات. إذ تتعرض 23% من النساء المتزوجات بالفئة العمرية (15-45 سنة) للعنف سواء كان نفسياً أو جسدياً أو لفظاً و10% للعنف الجنسي و40% للسيطرة والتحكم من قبل أزواجهن.
- ضعف إدراك المرأة العراقية للعنف الذي يمارس عليها واعتبار ذلك حقاً من حقوق الرجل مما يشكل عائقا أمام الجهود الرامية لمناهضته، ويؤدى إلى تعزيز وإعادة إنتاج القيم الثقافية التي تبرر العنف من خلال التنشئة الأسرية.أظهرت النتائج أن 55% من النساء لا يعرفَن الكثير من السلوكيات المصنفة عالميا بأنها عنف ولا يفهمنها على إنها عنف.
- عبر الشباب فى العمر (18-34 سنة) عن مواقف أكثر محافظة وأكثر تشددا وتوجها نحو العنف وكانوا أكثر تبنيا وتقبلا للقيم والأفكار النمطية حول المرأة.
- أظهرت المعطيات أن هناك قبولاً طوعياً لتسلط الرجل وهيمنته، إذ بلغت نسبة النساء اللواتي يرون من حق الزوج ضرب زوجته إذا خرجت من البيت بدون علمه 52٪ وهي أعلى من نسبة الرجال الذين يرون في ذلك حقا للزوج والتي بلغت 50٪ تقريبا، كما أعطت 62٪ من النساء للرجل الحق في منع زوجته من المشاركة في الانتخابات في حين أعطى40٪ من الرجال الحق للرجل. والنساء في هذه الأمثلة تمثل إيديولوجية رمزية تعطي للرجل أهمية وتقلل من شأنها.
- لقد أسهمت الثقافة التقليدية في تهيئة المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية بطريقة تجعلها تتقبل العنف وتراه حقا. فالسمات المشكلة اجتماعياً للذكورة والانوثة، وهي بذلك تمنح الرجل الحقوق من خلال تأثر رؤاها وأفكارها بالمفاهيم والتصورات حول الذات الأنثوية وطبيعة العلاقة غير المتكافئة بين الجنسين ومرتبتها المتدنية مقارنة بمرتبة الرجل.

[93] -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، 2012.

- أظهر المسح أن ثلثي الرجال وأكثر من نصف الشباب لا يدعمون ولا يعترفون بحقوق المرأة في المساواة مع الرجل في التعليم، والعمل، واختيار شريك الحياة، وتحديد عدد الأطفال، والزواج المبكر. وترتفع نسبة الرجال المؤيدين للعنف من الأميين الذين يعيشون في اسر ممتدة. ويزداد تأييد الرجل للعنف في الأسر التي تميز بين الجنسين.

- تعكس نظرة الرجل لأدوار المرأة سواء داخل الأسرة أو في المجتمع صورة نمطية لأدوار المرأة وتقسيما جنسيا يعتمد على تكريس المرأة لأعمال المنزل ورعاية الأطفال. إذ تعمل هذه القوالب النمطية على تعزيز مركز المرأة غير المكافئ لمركز الرجل وكان لها دور في زيادة تعرض المرأة للعنف وانخفاض وعيها به.

- تخفي المرأة أفكاراً متحيزة للرجل مما يشكل موقفا معاديا للمرأة. إذ تشير الدراسة إلى تبنى المرأة العراقية أفكارا متحيزة للرجل منها موقف المبحوثات من حق المرأة الترشح في الانتخابات إذ ترى 42٪ تقريباً من النساء أن المرأة لا ينبغي لها المشاركة في الانتخابات سواء كمرشحة أو كناخبة أو كليهما لاعتقادهن أن هذا شأن يخص الرجال، مما انعكس على طبيعة العنف الموجه ضد المرأة.

- صمت النساء على العنف وعدم ثقتهم بالشرطة كجهة يمكن اللجوء إليها لغرض الحماية. مما يزيد من مساحة الهشاشة التي تواجه المرأة العراقية.

المصدر: وزارة التخطيط، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، 2012.

المبحث الثاني:

التفسيرات النظرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي:

تظهر النتائج انفاً أن العنف ضد المرأة، بكافة الاشكال التي تقع من شريك حميم، هي ظاهرة شبه عالمية، والاختلافات في حدوثها بين البلدان وداخلها تشير إلى أنه لا يوجد شيء طبيعي أو حتمي حول هذا الموضوع. ويؤيد ذلك الانخفاض في معدلات العنف الواقع من الشريك الحميم والعنف الجنسي ضد النساء في البلدان الأكثر ثراءً في العالم على مدى العقد الماضي، على الرغم من عدم وضوح المزيج الواسع من المتغيرات المتمثلة بالإصلاحات القانونية، والتحولات الديموغرافية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، واستجابة الدولة، والتي يمكن ان تفسر هذا الاتجاه.[94] أحد هذه التفسيرات ركز بشكل رئيس على قيام دولة قادرة على فرض حكم القانون على مواطنيها، على الرغم من صعود الحركات النسوية النشطة في معظم هذه البلدان، والتي من المرجح إسهامها في تعزيز استعداد الدولة لأخذ القضية على محمل الجد.

الكثير من الدراسات المهتمة بشأن المرأة حللت العنف ضد المرأة بوصفه نتاج علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، والذي يتجلى بوضوح في عدم التماثل في تقسيم العمل بين الجنسين على المستويين الإنتاجي والإنجابي، العمل بأجر وبدون أجر، والموارد المادية، والاعتراف الاجتماعي وتوزيع السلطة وعمليات صنع القرار[95]. وعلى الرغم من أن هذه المتغيرات تشكل عنصراً حاسماً لأي تفسير، غير انها لا تساعد على فهم لماذا بعض وليس كل الرجال هم من مرتكبي العنف. كما أنها لا تفسر السبب في أن حالات العنف تختلف حتى داخل البلد الواحد، بحيث تتميز بعض

---

[94] -**Bott, S., A. Morrison and M. Ellsberg.** *Preventing and responding to GBV in middle and low-income countries*: *a global review and analysis*. World Bank Policy Research Paper No. 3618. World Bank, 2005.

[95] -**True, J..** *The political economy of violence against women*. Oxford: Oxford University Press 2012**.**

المجتمعات من خلال مستويات أعلى من العنف أكثر من غيرها، وبعض فئات النساء أكثر تأثرا بـالعنف من غيرها.

يؤدي نظام الكوتا الى زيادة حضور المرأة في الحكومة وليس الى زيادة سلطتها ونفوذها

وفي إطار البحث في "الايكولوجيا الاجتماعية 'التي تتبلور فيهـا وعـلى نطـاق واسـع أعـمال العنـف ضـد النساء، تتجلى أهمية الاستفادة من الأدبيـات الخاصـة بأوضـاع المـرأة، لأنهـا تلفـت الانتبـاه إلى العنـف باعتباره ظاهرة متعددة الأوجه تقوم على تفاعل مجموعة من العوامل التي تعمل على مستوى الأفراد، والعلاقات الشخصية والسياقات المؤسسية والمجتمع الأوسع.[96] وينظر إلى عـدم المـساواة بـين الجنـسين باعتبارها عوامل رئيسة للمستويات المختلفة من التفسير، ولكنها تتقاطع مـع غيرهـا مـن أشـكال عـدم المساواة وكذلك الاختلافات الاكبر في الاقتصاد السياسي للتمييز بين تجربة العنـف لمختلـف المجموعـات من الرجال والنساء.

وتكشف لنا المعطيات الميدانية في العراق أن التمييز المبرر من الثقافة التقليدية مـا يـزال يـوفر للرجـل حقوقاً يحرمها على المرأة. إذ أظهرت نتائج مسح (I WISH) ان (46%) من النساء اللـواتي يعتقـدن ان هناك تمييز بين الذكور والاناث ان ذلـك يعـود لتفـضيل الـذكور عـلى الانـاث لاسـيما بالأريـاف (59%)، والسبب الثاني يعود للعادات والتقاليد (30.7%)[97]. عموما هنـاك تمييـز لـصالح الـذكور منهـا (47.8%) يميزون لصالح الذكور في الخروج من البيت؛ وأكثر من (20%) يميزون لصالح الذكر في المشاركة في اتخاذ

[96] -WHO, *Multi-country Study on Women's Health and Domestic Violence Against Women: Initial Results on Prevalence, Health Outcomes and Women's Responses*. Geneva, 2005.

[97] -وزارة التخطيط، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، 2011 I Wish .

القرار داخل الاسرة، واختيار الاصدقاء واختيار شريك الحياة. وفيما يتعلق بالمساواة في الحقـوق والواجبـات تعتقد حوالي (30%) من النساء انهم متساوون كليا مقابل (38.6%) يعتقدون بأنهما غير متساوين.

يضع تقرير البنك الدولي[98] العنف ضد النساء والفتيات أربعة عوامل محددة للعنف المبني عـلى النـوع الاجتماعي وفقاً للإيكولوجيا الاجتماعية وهي:

1-الخصائص الشخصية:

- مشاهدة حالات عنف بين الابوين في مرحلة الطفولة.
- سوء معاملة للطفل من ذويه في المرحل المختلفة الطفولة.
- العلاقة مع الابوين
- العمر والصفات الشخصية الأخرى.

2-البيئة الوسيطة (المباشرة)-العلاقات العائلية والشخصية

- فقر الاسرة
- خصائص أعضاء الاسرة (الافراد، الأزواج، والاباء).
- تعاطي المخدرات من قبل الشريك أو أحد أفراد الاسرة.
- خصائص الزواج
- هيمنة الرجال في الاسرة، بما في ذلك السيطرة الذكورية على ثروة الاسرة.
- معايير التفاعل داخل الاسرة.

3-المجتمع والمؤسسات والنظم:

- خصائص المجتمع المحلي أو الجيرة.
- مشاركة المرأة في القروض الصغيرة أو الجماعات الاجتماعية.
- التطور المؤسسي والقانوني وآليات الانفاذ

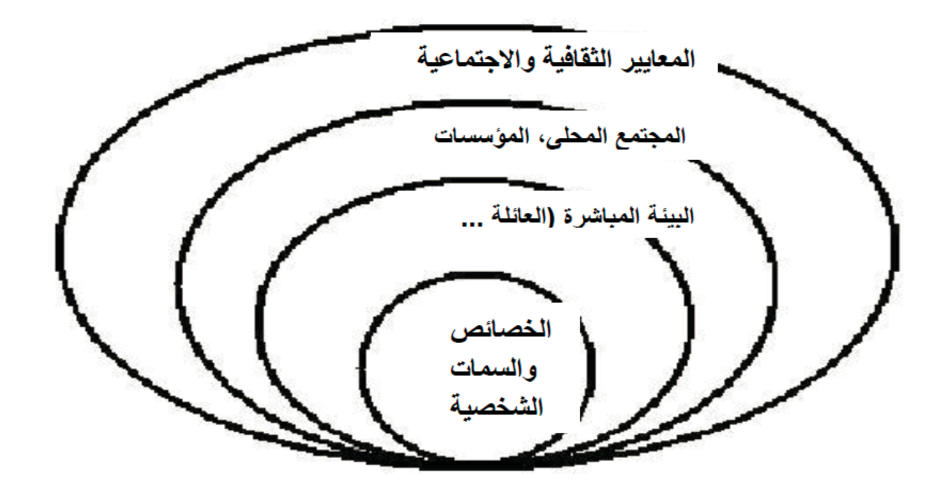
---

[98] -Jennifer L. Solotaroff and Rohini Prabha Pande, Violence Against Women and Girls, South Asia Development Forum, World Bank Group, 2014, p.13.

- الهجرة، النزاعات والكوارث الطبيعية

4-المعايير الثقافية والاجتماعية:

- السمات المشكلة اجتماعياً للأدوار الذكورية والانثوية.
- التطورات الاقتصادية -الاجتماعية المؤثرة في الأدوار الجندرية.
- مفاهيم العفة والشرف
- الطبقة والدين
- فهم الأدوار الجندرية (الذكورة والانوثة) والابن المفضل.
- المعايير والاعتبارات المتعلقة بالمهر والزواج والشرف.



أولاً-العوامل الفردية والشخصية:

ليس من شك ان التفسيرات الفردية والمعنية بالعلاقات الشخصية للعنف ضد المرأة تسلط الضوء على أهمية منظور دورة الحياة في فهم هذه الظاهرة. وقد أثبتت تجارب الطفولة اتساق العوامل المؤثرة وتطابقها في توقع العنف الناجم عن الشركاء الحميمين

في البلدان المدروسة. إذ أظهرت ان الأطفال الذين تعرضت أمهاتهم للضرب على أيدي شركائهن، كانوا أكثر عرضة من غيرهم ليكونوا عند الكبر من الجناة أو ضحايا العنف[99]. وفقا لدراسة في جنوب أفريقيا، أظهرت ان الرجال الذين شاهدوا تعرض أمهاتهم للضرب ليس من المرجح فقط أن يكونوا عنيفين في إطار العلاقات الحميمة، ولكن أيضا في إطار العمل وفي المجتمع الأوسع أيضاً[100]. تشير معظم الأدبيات أن الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة، جسديا أو جنسيا، هم أكثر عرضة لينتهي بهم المطاف في علاقات تتسم بالعنف. وهناك أدلة على أن الأولاد الذين نشأوا من دون أب أو في أسر متصدعة هم أكثر عرضة للسلوك العنيف في مرحلة البلوغ أيضا.

ان خبرات ومشاهدات الأطفال في السنوات الأولى من حياتهم تشكل المسالك المهمة لبلورة سلوكهم عند البلوغ، عندها يصبح علاج العنف كجانب طبيعي وحتى مقبول من العلاقات الحميمة. أولئك الذين اشتركوا في مثل هذه المواقف هم بدورهم أكثر احتمالاً للمشاركة في العلاقات الشخصية العنيفة. هذه تمثل نتائج هامة، لأنها تشير إلى أن العنف ضد المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقا بالعنف ضد الأطفال، من البنين والبنات. فالتصدي للعنف ضد الأطفال هنا، ولا سيما داخل الأسرة (حيث يتكرر الكثير من ذلك)، هو طريقاً هاماً لمعالجة العنف ضد المرأة.

وعلى أية حال، لا يوجد شيء حتمي حول انتقال العنف بين الأجيال من قبل الشريك الحميم. أذ ليس كل الأطفال الذين ينشؤون في بيوت عنيفة يمضون قدما ليصبحوا ضحايا أو مرتكبي أعمال العنف. ويمكن أن تلعب الجوانب الأخرى للنمو، لا سيما التحصيل العلمي وسنوات الخبرة في التعليم، والحصول على الفرص والموارد، وجودة الحياة الزوجية، دوراً في التخفيف من الصدمات المتوقعة، ذلك ان

---

[99]- WHO, OP cit, 2002.

[100] - **Abrahams, N., and R. Jewkes.** "Effects of South African men's having witnessed abuse of their mothers during childhood on their levels of violence in adulthood. *American Journal of Public Health* 95(10): 1,811–1,816, 2005.

المجتمع الذي يكبرون فيه سيسهم في تعويض تجارب الطفولة السلبية أو الاسهام في طرق أخرى لتقليل احتمالات العنف في الحياة اللاحقة.

وقد برزت أهمية التحصيل العلمي للمرأة وشركائها في العديد من الدراسات المنجزة في عدد من بلدان العالم بوصفها عاملا هاما في الحد من احتمالات عنف الشريك الحميم، على الرغم من أن هذا المستوى من التأثير يصبح كبيرا عندما يختلف من التعليم الابتدائي في بعض البلدان إلى الثانوي في بلدان أخرى. إذ يتم تقليل احتمالات العنف عندما يحقق الشريك مستوى معين من التعليم، ولكن النتيجة تكون اقوى حينما يحقق كلا الشريكين ذلك. وقد استنتجت دراسة عراقية للعنف الاسري ضد المرأة " ان أعمار النساء المعنفات تراوحت بين 14 و46 عاماً ما يعطي مؤشراً بان النساء في كل الاعمار يتعرضن للعنف، وان أغلب النساء المعنفات من الاميات أو ممن حصلن على مستوى متدني من التعليم ومن مستويات اقتصادية مختلفة[101].

في الوقت نفسه، تظهر الكثير من المعطيات الميدانية ان واحدة من أهم العوامل التي تقلص فرص الاستمرار في التعليم للفتيات هو ارتفاع مستوى العنف الجنسي في المدارس، لاسيما التهديد من قبل المدرسين وكذلك زملائهم التلاميذ. في كينيا مثلاً في عام 1991، تم اغتصاب حوالي 71 فتاة في سن المراهقة من قبل زملائهم وان 19 أخريات قتلن في مدرسة داخلية مختلطة في مدينة ميرو وفي عدد كبير من البلدان عن طريق رفض الطالبات للمشاركة في احتجاج ضد مدير المدرسة المقترحة من قبل الأولاد، بينما تقع أشكال مؤذية كثيرة لكنها أقل تطرفا وعلى قدم المساواة من العنف تبدو وكأنها مشاهد روتينية في العديد من المدارس. ويظهر المسح الديموغرافي والصحي في جنوب أفريقيا أن 38% من ضحايا الاغتصاب للفتيات ممن تراوحت أعمارهن بين 15 و49 كان المعلم أو مدير المدرسة هو المغتصب. ولعل أخطر

[101] -د. فريدة جاسم دارا، العنف الاسري ضد المرأة واليات الحماية المؤسسية: دراسة ميدانية لعينة من النساء المعنفات في بغداد" بحث ألقي في ندوة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية التاسعة (قضايا المرأة العراقية ما بعد العام 2003م في ظل التحولات والتحديات)، 25 شباط 2015.

العواقب المترتبة على العنف الجنسي في المدارس هي احتمال زيادة معدلات الحمل المبكر أو ارتفاع مستويات الطلاب المتسربين، مما يرفع بلا شك من احتمال تفاقم العلاقات العنيفة في وقت لاحق من الحياة. وأظهرت تقارير موثقة حول التحرش الجنسي التي تواجه الفتيات المراهقات في الهند، داخل أرض المدرسة من قبل التلاميذ الذكور، أو في طريقهم من وإلى المدرسة، ولا سيما في وسائل النقل العام، ان هذه التجارب تقوض بلا شك رغبة الفتيات على الاستمرار في المدرسة أو تؤدي إلى تفاقم مخاوف الاباء واولياء الامور عليهم وبما يؤدي الى سحبهم من المدارس[102].

تشير كثير من الدراسات إلى أن خوف الوالدين على سلامة البنت الجسدية والجنسية هو السبب الرئيسي لإبقاء الفتيات بعيدين عن المدرسة في معظم بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إذ وجدت دراسة أجريت عام 2013 ضمت 200 من معلمي المدارس الثانوية في 45 دولة أن الزواج/ الحمل جنبا إلى جنب مع خطر التعرض للعنف الجنسي تعد من أكثر التفسيرات شيوعاً لبقاء الفتيات بعيداً عن الالتحاق في المدارس او استمرارهم فيها[103].

ويبدو الى جانب ما تقدم وجود جوانب أخرى من العلاقات المهمة التي تسهم في توقع ارتفاع مخاطر عنف الشريك الحميم وهو عدد الأطفال لدى النساء، بما في ذلك من العلاقات السابقة، وما ينجم عنه من إشكاليات تتعلق بالغيرة الجنسية، وبالتالي الحد من قدرة المرأة على المساومة نتيجة للمسؤولية العالية المرتبطة بأعباء إعالة أطفالهم. ان طبيعة العلاقة بين الشركاء الحميمين يمكن أيضا أن تؤدي الى زيادة في درجات الاختلاف، مع مستويات أعلى من العنف المرتبط بالتعايش بدلاً من اعتبارها اتحاداً رسمياً، فضلاً عن تعدد الزوجات بدلا من زوجة واحدة، والمهور المدفوعة، حيث ان جميع هذه الممارسات شائعة في المجتمعات التقليدية. على صعيد آخر يؤدي سوء تعاطي

[102] - ***Naila Kabeer,*** Violence against Women as 'Relational' Vulnerability: Engendering the Sustainable Human Development Agenda, UNDP Human Development Report Office **OCCASIONAL PAPER, 2014.**

[103] - Ibid.

الكحول، لاسيما من قبل الشركاء الذكور، الى تدهور أكبر في العلاقات الشخصية التي ترتبط باستمرار مع مستويات أعلى من العنف.

وقد أظهرت دراسة العنف الاسري ضد المرأة في العراق ان مصدر العنف هو الزوج بالدرجة الاساس ثم الاباء، وان أغلب الحالات المبحوثة أرجعت العنف الممارس ضدها الى التنشئة الاجتماعية والتفكك الاسري لأسر أزواجهم[104].

وفي الوقت الذي يتوقع فيه الكثير من المعنيين في الشأن التنموي أن تحسين فرص وصول المرأة إلى الموارد المادية من شأنها أن تزيد قدرتها على المساومة في إطار العلاقات الحميمة، وتعزيز امكاناتها التفاوضية ومن ثم تجنب الوقوع في شراك العلاقات العنيفة في محيط الاسرة، غير ان النتائج في هذا السياق متباينة. وتبين من خلال استعراض منهجي ل22 دراسة أجريت في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بين الاعوام 1992 و 2005 أن وصول المرأة إلى العمل المدفوع الأجر يوفر لها حماية ضد العنف في بعض البيئات الاجتماعية، ولكن هذه المعطيات ربما تزيد خطر العنف في دول أخرى[105].

أحد الأسباب المحتملة للتناقض في هذه النتائج يمكن تلمسها في التحليل المقدم من قبل جيوكيس Jewkes والذي ترجع فيها العنف الواقع من الشريك الحميم الى السياقات المختلقة في المعايير بين الجنسين وعدم الاستجابة للتوقعات الثقافية بخصوص الأنوثة الجيدة والرجولة الناجحة، مما يشكل اختلافاً واضحاً في السلوكيات على المستوى الوطني والتي تشكل عاملاً خطراً وتهديداً جدياً لوضع المرأة واستقرارها، طالما ان المعايير الثقافية التي تحدد أدوار الجنسين تختلف باختلاف السياقات الثقافية، ومن ثم فان فرص وصول المرأة إلى الموارد المادية قد تختلف أيضا، بحسب البيئات الثقافية، ذلك

[104] -د.فريدة جاسم دارا، العنف الاسري ضد المرأة، مصدر سابق.

[105] -**Vyas, S., and C. Watts. 2009.** “How does economic empowerment affect women's risk of intimate partner violence in low and middle income countries? A systematic review of published evidence.” *Journal of International Development* 21(5): 577-602.

ان المعايير الثقافية في المجتمعات التقليدية غالباً ما تحدد المهام الأولية للرجل باعتباره المعيل الـرئيس للعائلة ويتوقع أن يكون ذلك من قبل غالبية الناس، وبالتالي فـان أي تحـسينات في الوضـع الاقتـصادي للمرأة من خلال العمـل، والائـتمان أو الممتلكـات سـيمثل عـلى الارجـح تحـدياً للأعـراف الـسائدة بـين الجنسين وتهديداً لمشاعر الرجل ومكانته وتقديره لذاته. عـلى سـبيل المثـال أظهـرت دراسـة في إثيوبيـا زيادة العنف الجسدي ضد المرأة من قبل الشركاء بعد حصول النساء وظائف في صناعة تصدير الزهور، واكدت: "يبدو ان هناك كلفاً عاطفية للرجل حين تنحـرف الأدوار المنزليـة مـن تلـك التـي تـنص عليهـا المعايير بين الجنسين ... وينظر الى العنف باعتباره وسيلة لاستعادة النظام التقليدي.[106]

وبالترابط مع حقائق الوجود الاجتماعي، وفي سياقات معينـة، يبـدو ان الوصـول إلى المـوارد الماديـة قـد يكون مشروطاً بعوامل أخرى مختلفة مما يجعل التنبـؤ بالنتـائج صـعبة جـداً. عـلى سـبيل المثـال، قـد تختلف مجالات تأثير الحصول على فرص عمل مدفوع الأجـر وفقـا لتجـارب تـشغيل النـساء وشركائهـا. وتشير دراسات من الهند أن النساء ممن يعملن بأجور منتظمـة كـن أقـل تعرضـاً للـضرب مـن النـساء العاطلات عن العمل أو النساء العاملات بأجور مؤقتة أو وظائف منخفضة الأجر[107].

[106] - **Naila Kabeer, Op cit.**

[107] -Sen, P., "Enhancing women's choices in responding to domestic violence in Calcutta: a comparison of employment and education." *The European Journal of Development Research*, *1999*, 11: 65–86.

ثانياً-التفسيرات الثقافية:

يؤكد عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم Emile Durkheim الى ان العنف ظاهرة ثقافية أتت مع رياح التطور الاجتماعي، ومع تحول المجتمعات الإنسانية من مجتمعات بسيطة الى مجتمعات مركبة[108]. بينما يذهب سبنسر Spencer في تصوره للنزاع والعنف على انه قائم بين الجماعات بسبب الاختلاف في طرائقها الشعبية وأعرافها. ويعد جورج زيمل G. Simile أبرز من تعامل مع ظاهرة العنف-بمستواه الاجتماعي-ويتجلى على شكل تعبيرات عدائية تصدر عن الافراد، إذ وجد ان هذه التعبيرات تؤدي وظائف للنظام الاجتماعي[109]. ويعزو أرنولد توينبي ظاهرة العنف في المجتمعات الحديثة الى انعدام الذاتية الفردية وانسحاق الفرد في آلية الحياة الميكانيكية من جهة، وفي آلية الحياة الاجتماعية من جهة أخرى، ويتهم كلاً من الرأسمالية (بتأكيدها القيم التنافسية)، والشيوعية (بتغييبها للفردية وتأكيدها على الجماعة) بأنهما سبباً في ظهور العنف بالكثافة التي تشهدها المجتمعات الحالية[110].

ومهما تعددت التفسيرات لمظاهر العنف في المجتمع، لابد من التأكيد ان العوامل الثقافية تلعب أدواراً رئيسة في شرح الاختلافات في طبيعة العنف الواقع في المجتمع بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص. وتبقى بعض التفسيرات مهمة حين تؤخذ العوامل الاخرى بنظر الاعتبار في سياقها المجتمعي كالخبرات المتراكمة في مرحلة الطفولة، على سبيل المثال. بينما تمتد جذور اللامساواة عند الاخرين الى العلاقات المؤسسية والهيكلية الأوسع. وبذلك تشترك قوانين الميراث، وعلاقات السوق والمعايير المبنية على أساس النوع الاجتماعي، والممارسات الزوجية والوضع الطبقي في تشكيل

---

108 -علي اسعد وطفة، بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، 152.

-109 زايتلن أرفنج، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرون، ذات السلاسل: الكويت، 1989، ص180-181.

110 Toynbee, A., Experience, London: Oxford University Press, 1969, pp.325-326.

ملكية الأصول والحصول على فرص التعليم والعمـل وانتـشار ظـاهرة تعـدد الزوجـات أو طريقـة دفـع المهر.

الفقر والتمييز المبني على النوع الاجتماعي هما المعوقان الرئيسان اللذان يمنعان الفتيات من الالتحاق او الانتظام في الحياة الدراسية

دعونا، هنا نقول وبوضوح أن العنف المبني عـلى اسـاس النـوع الاجتماعـي أكـثر توطنـاً في المجتمعـات الأبوية، إذ عندما تشتبك تلك التقاطعات وتتداخل، فان أجساد النساء تصبح عرضة للعنـف في سـاحات للقتال. ومع ذلك، لا تتم معالجة الأشكال البنيوية للعنف، وعلى نحـو كـاف، في أي سياسـات أو خطـط تنموية. ذلك ان استخدام "الثقافة" الدين "و" التقليد "كأدوات للسيطرة على النساء وتعريضهم للعنف يحتاج إلى فهم أكبر من أجل صياغة السياسات والتوصيات المناسـبة والفعالـة لمواجهـة تـصاعد العنـف ضد المرأة.

ان من بين أهم المنظورات الثقافية، تلك التي تعتمدها التفسيرات التي تركز عـلى المعـايير والقـيم والممارسات الثقافية التي تحدد العلاقات والأدوار والهويات بين الجنسين في المجتمعـات المختلفـة، وتقدم الظروف الأساسية لحياة الناس اليومية. لقد أظهرت كثير من الدراسـات أن العنـف المبنـي على اساس النوع الاجتماعي يسجل ارتفاعاً أعـلى في المجتمعـات أو عنـد الجماعـات التـي تـرتبط افكارهم بمنظومات تولي اهتماماً لقيم الرجولة مع هيمنة وتعدٍ على حقوق الغير، ويشهد سـيطرة للرجال على ثروة العائلة، وبناء أسري ذو سلطة ذكورية تحكم عمليات صنع القـرار داخـل الاسرة، فضلاً عن قيود طلاق تحدد المرأة. ومما لا يفوتنا ذكره، إن المجتمعات التي تتميـز بوجـود نمـاذج جامـدة تحكـم الادوار التنمويـة للجنـسين وتقـسيم العمـل بيـنهما، غالبـا مـا تـدعمها ضـوابط

صارمة تفرض على الحياة الجنسية للمرأة وقدرتها الإنجابية، وبالتالي تميل لإنتاج مستويات أعلى من غيرها في مستويات العنف.

وليس من شك ان العنف الجنسي الموجه ضد الأقليات متجذر وبقوة في المعتقدات الثقافية التي تشكل طبيعة الهوية الجندرية" والسلوك الجنسي. وفي المجتمعات الغربية كثيراً ما تتعمق الدراسات والبحوث المتخصصة بالبحث في مسألة العنف بين المثليين من الذكور او الاناث، حيث يشهد ادراكاً مجتمعياً واسعاً باعتباره مشكلة متصاعدة تهدد امن واستقرار المجتمع، ولكن هذه الظاهرة تبدو أكثر انتشارا وعمقاً مما هو منظور، وان هناك أدلة على تزايد الوعي العام بخطورة هذه الظاهرة وفي جميع ارجاء المعمورة.

وتؤدي المعايير والتقاليد الثقافية دوراً في بلورة أشكال محددة من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. ومن الأمثلة على ذلك العنف المتصل بالمهر، إذ يؤدى في كثير من الأحيان إلى حالات من الوفاة بسبب "حرق العروس "، الذي يرتبط مع فشل الزوجة وعائلتها بتلبية متطلبات المهر للزوج وعائلته. يلحق العنف عادة من قبل الازواج، ولكن تشير الادبيات وعلى نطاق واسع عن تورط.الحماة بهذه الاشكال من العنف. ومما تجدر الاشارة اليه ان العنف المتصل بالمهر ينتشر على نطاق واسع في أجزاء من جنوب آسيا. ويرتبط بالعنف الاسري أيضاً نوع السكن "السكن الابوي Patrilocal"، والتي تتطلب ترك المرأة عند الزواج لموطنها الاصلي والانضمام إلى أسرة زوجها لتشكل ما يعرف ب "عرائس غرباء"، مما يزيد من فرص تعرضهن للعنف كما يزيد من صعوبة الطلاق. ووفقا لمكتب سجلات الجرائم في الهند، ارتفع عدد حالات الوفاة بسبب المهور من 6.995 عام 2000 إلى 8.391 في عام 2010، وبعبارة أخرى، يشهد المجتمع حالات تصاعد مظاهر "احتراق العروس" كل 90 دقيقة.

وفي الوقت الذي تعكس صور العنف المتصل بالمهر طبيعة الممارسات الثقافية التي لا يتم بموجبها معاقبة فاعليها ثقافياً، تنتشر جرائم الشرف، وعلى نطاق واسع في شمال

أفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من جنوب آسيا، وهو النموذج البارز للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمتجذر في عمق التقاليد الثقافية الأبوية التي تربط شرف الأسرة بالفضيلة التي تترجم فيها سلوك الانثى؛ وبالتالي ارتبطت جرائم الشرف بعقوبات ثقافية. إذ ينظر لجرائم الشرف عموما على انها رد فعل لاعتداء على القواعد الاجتماعية التي تحكم الحياة الجنسية للأنثى، فالخيانة الزوجية أو ممارسة الجنس قبل الزواج تمثل انتهاكاً لشرف العائلة وسمعتها. ويمكن أيضا أن تنفذ العقوبة ضد النساء اللواتي ينخرطن في سلوك جنسي لا ينسجم مع الأعراف والتقاليد المألوفة، وغالباً ما يسعين الى الطلاق أو الانفصال، أو يصبحن ضحايا الاغتصاب[111]. لذا فان التنشئة الاجتماعية للمرأة في الثقافة التقليدية غالباً ما تدفع الى ترويضها الى الحد الذي تدافع فيها عمن ينتهك حرماتها وتتنازل عن حقوقها.

وليس من باب المبالغة القول ان جرائم الشرف كما تشير كثير من الدراسات، تنتشر بشكل واسع بين الأسر الأكثر فقرا لأن الرجال مع الثروة المادية القليلة يعلقون أهمية أكبر على شرفهم. وان معظم، إن لم يكن جميع، ضحايا جرائم الشرف هم من النساء، وفي معظم الأحيان من الشابات. الغالبية العظمى من الجناة هم من الرجال، وغالباً ما يكونوا من أفراد الأسرة، وفي معظم الأحيان أقرباء الضحية أخ أو أب أو زوج. غير ان النساء، ولا سيما النساء الأكبر سنا، يستمر وجودهن في تيار الحياة من اجل الحفاظ على النظام الاجتماعي وشرف العائلة، بل ويشاركن بصورة غير مباشرة، من خلال التحريض على العنف بالضغط على الأعضاء الذكور أو بالتواطؤ في ترتيب حالة الوفاة[112].

---

[111] -أظهرت دراسة لجرائم القتل في مدينة الإسكندرية في مصر ان 47% من النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب قتلن بعد مدة وجيزة من قبل الأقارب حفاظاً على شرف الاسرة. المصدر: **WHO (World Health Organization). 2002.** *World report on violence and health*. Geneva.

[112] - ***Naila Kabeer, Op Cit.***

ثالثاً-التفسيرات الاقتصادية والسياسية

تركز التفسيرات البنائية التي تعتمد نهج الاقتصاد السياسي على تقاطع النوع الاجتماعي مع الجذور البنائية للامساواة المرتبطة بالجوانب الطبقية والاثنية والعرقية والطائفية التي تجعل النساء مجموعات تابعة، أكثر عرضة للعنف الذي يرتكبه الرجال من المجموعات المهيمنة الاخرى.

وتعد اللامساواة المبنية على أساس النوع الاجتماعي من أكثر المعوقات التي تتداخل فيها الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. لذا فان التصدي لعدم المساواة المبني على النوع الاجتماعي يرتبط بشكل مباشر بالفقر والتحديات التنموية الاخرى، وان التغلب على القضايا ذات الامتدادات العميقة في النسيج الاجتماعي كالمعايير الاجتماعية والظروف الاقتصادية هي المفاتيح الرئيسة لأي استراتيجية تعزز مسارات التنمية البشرية وتضمن الفرص المتاحة للناس، مع التأكيد على الفقر، وبشكل خاص المرأة والشباب، الذين هم أكثر عرضة للهشاشة.

أظهرت كثير من الدراسات أن نسبة أعلى من النساء في الأسر الفقيرة يعانين من العنف مقارنة بالنساء من الأسر غير الفقيرة، ويبدو ان مسألة الفقر كمتغير بنائي يطلق العنان أو يضخم نزاعات ومظاهر العنف بين الشركاء"، ولكن ساهمت عوامل أخرى أيضا في زيادة حالات العنف [113].

نقف هنا لنؤكد ان العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي لا يقتصر حدوثه أحياناً لمجرد وجود الفجوة البنائية، إذ تشير دراسة في ريف الهند ان العنف المنزلي يظهر بصورة أعلى في الريف بين الأسر الفقيرة والطبقات الدنيا. [114]وربما يعود ارتفاع هذا المستوى من العنف الى استهلاك الكحول من قبل أعضاء الأسرة من الذكور، التي

---

[113] -Ibid.

[114] - **Krishnan, S.** , "Do Structural Inequalities Contribute to Marital Violence? Ethnographic Evidence from Rural South India." *Violence against Women, 2005,* 11(6): 759–775.

وصفها بأنها توفر الراحة لهم في مواجهة التحديات الصعبة لحياتهم اليومية. أما السبب الثاني فيعود الى عدم وجود عقوبات مجتمعية قوية تحد من هذا السلوك.

يشير بعض المختصين الى وجود "ثقافات فرعية من العنف" بين السكان الفقراء والمحرومين، وقد أكدوا بشكل عام إلى أن الاحياء الفقيرة والاحياء الداخلية ذات المستويات المعيشية المنخفضة خصوصاً غالبا ما تتميز بالتفكك الأسري، ومن ثم تصبح فرص تعليمها منخفضة وبالتالي تتدهور أوضاعها الاقتصادية. إن هذه المجموعات تواجه باستمرار فشلاً من قبل المجتمع الأكبر، فيسعى الرجال داخل هذه المجتمعات، ولا سيما الشباب، لتأكيد رجولتهم من خلال ممارسة العنف ضد بعضهم البعض كجزء من حرب العصابات والأنشطة الإجرامية، أو يمارسون العنف ضد النساء والفتيات، باغتصاب جماعي في كثير من الأحيان، إذ يشكل هذا النمط من السلوك مظهرا من مظاهر الرجولة لديهم[115].

ولعل ما يلفت الانتباه ان تحليل ثقافة العصابات في مدينة فيلادلفيا الامريكية قد دفعت المعنيين لوضع مشكلات الاغتصاب كمحور للثقافات الفرعية للعنف: إذ أظهرت إحصاءات المغتصبين انهم يعملون على شكل أزواج أو مجموعات، غالباً ما تتراوح اعمارهم بين 15 إلى 19 سنة، وغير متزوجين، معظمهم انحدروا من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا وعاشوا في مركز المدينة. كما تظهر المعطيات ان 71% من حالات الاغتصاب تم التخطيط لها. وقد وصفت الباحث بورجوز (2003) بالتفصيل مشاهد العنف اليومي الرهيب للاغتصاب الجماعي التي ارتكبت من قبل الشبان في شرق حي هارليم في نيويورك، حيث يعمل مرتكبي هذه الافعال في تجارة المخدرات، وهو الشكل الوحيد من أشكال العمل اليومي لمن لديهم مؤهلات، بينما يحلم الاخرون بايجاد الطريق إلى سوق العمل القانوني. كما تظهر إحصائيات حديثة

[115] - ***Naila Kabeer, Op Cit.***

من الولايات المتحدة إلى أن 1 من كل10 أشخاص يتعرضون لاعتداءات جنسية متعدد؛ وتقع هذه الاعتداءات عادة من قبل أشخاص غير معروفين من قبل الضحايا.

لقد أصبح العنف من الظواهر الاجتماعية الاكثر انتشارا وشداً للانتباه نظراً الى المساحة الشاسعة التي يحتلها على امتداد المدينة والاضرار التي يخلفها، وهو في تزايد مستمر بل أضحى يمس مختلف فئات المجتمع ونظمه وتنظيماته[116]. لقد بات الاغتصاب الجماعي أحد مظاهر العنف بوصفه جانبا من جوانب "ممارسات الثقافات الفرعية" التي من خلالها يؤكد الرجل رجولتهم في سياقات التهميش العميق الذي يواجهونه[117]. وقد تجسدت هذه المظاهر بشكل واضح في كثير من المناطق الفقيرة في جنوب أفريقيا حيث أظهرت المعطيات ان هناك تاريخاً طويلاً من العنف رعته الدولة جنبا إلى جنب مع المستويات المرتفعة حالياً من الفقر والبطالة والجريمة والحرمان، إذ يظهر الاغتصاب ليلعب دوراً حاسماً في تحديد مواقع الذكور بين مجموعة الأقران. ويرى بعض الباحثين ان التنافس على المرأة ذو اهمية كبيرة، لأنها تمثل فرصة سانحة وقليلة للترفيه وبأسعار معقولة، فضلاً عن انها تمثل مساحة للنجاح "كمظهر من مظاهر الرجولة" اضافة الى ما تحققه في نظرهم من مكاسب على صعيد الاحترام الذاتي[118].

ان كثيراً من الدراسات تظهر ان الاغتصاب والعنف، غالبا ما ينفذ من قبل عصابات، حيث تمثل هذه المظاهر واحدة من الطرق الرئيسة لتحقيق الهوية والمكانة الذكورية. في جوهانسبرج[119]، وجدت دراسات المراقبة للنساء المترددات على عيادات الطب الشرعي بعد وقوع حادث الاغتصاب أن أكثر من ثلثهن تعرضن لاغتصاب جماعي.

---

[116] -ياسمينة بغريش، إشكالية العنف الاجتماعي في المدن الجديدة: مدينة على منجلي في قسنطينة نموذجا، مجلة إضافات، العدد 28، خريف 2014، مجلة إضافات، العدد 28، خريف 2014، 89-108.

[117] -**Wood, K. 2005.** "Contextualizing group rape in post-apartheid South Africa." *Culture, Health and Sexuality* 7(4): 303-317.

[118] - ***Naila Kabeer, Op Cit.***

[119] - **Swart, L., et al.** "Rape surveillance through district surgeons' offices in Johannesburg, 1996-1998: findings, evaluations and prevention implications." *South African Journal of Psychology*, **2000,** 30: 1–10.

وفي مواجهة البطالة المزمنة، اعتبرت مشاعر الإحباط والشعور بالعجز أحد اهم المبررات الرئيسة للعنف ضد المرأة.

التفسيرات الاقتصادية السياسية تظهر بوضوح الديناميات المتناقضة لعولمة الليبرالية الجديدة، التي اتاحت فرص جديدة ومفتوحة للرجال والنساء، غير انها ولدت إشكاليات جديدة من الهشاشة وانتشار الثقافات الفرعية للعنف. إذ تظهر في بعض الحالات، مستويات متزايدة من العنف التي تعكس العمليات الاقتصادية التي تفضل النساء على الرجال في الحصول على الوظائف، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة بين الذكور وتضاعف الجهود المبذولة من قبل الرجال لتأكيد هيمنتهم من خلال العنف. وفي حالات أخرى، يرتبط العنف مع طبيعة الوظائف المتاحة للرجال والنساء، والعمليات التي يتم من خلالها دخولهم الاقتصاد العالمي. لقد عبر بوضوح عن هذه التوجهات "جورج سوروس" أحد كبار اللاعبين في الاسواق المالية العالمية "إننا نقوم عملياً بتضييق هامش الحكم الاخلاقي ونقوض صرح الاخلاق العامة.... لقد تمخضت العولمة عن زيادة الانحراف لأنها أدت فعلياً، الى اختزال قدرة الدول المنفردة على تقرير مصائرها"[120].

ثمة قدر لا يستهان به من الادلة تؤكد ان التحرر الاقتصادي يجلب كثيراً من النساء في المجال العام، وهي نسبة كبيرة من المهن المتنوعة التي تشكل فضاءات غير مرئية وغير رسمية منها مساحة واسعة في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن المهن التي تقع خارج نطاق القانون. لقد أفضى هذا التحول الى زيادة أعداد النساء المهاجرات إلى مناطق أكثر ثراء داخل أو خارج بلدانهم بحثا عن العمل. وفي الوقت الذي تلعب فيه عوامل الجذب والطرد دوراً حاسماً في تحديد طبيعة تدفقات الهجرة، غالباً ما تنتهي رحلة النساء المهاجرات الى الوقوع في الأنشطة الاستغلالية، حيث يتركهم وضعهم غير القانوني والعزلة الاجتماعية عرضة للعنف وربما يجعلهم فرائس لكل من يعدهم بالخلاص او تحسين أوضاعهم، مما يضاعف معدلات الاتجار بهم. لقد أظهرت

[120] -فرانك ج. لتشر وجون بولي، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة: بيروت، 2004، ص22.

تقديرات منظمة العمل الدولية عام 2008، ان هناك 2.4 مليون شخص على الأقل يتم الاتجار بهم ، تشكل النساء والفتيات حوالي 80% من الذين يتم الاتجار بهم. إذ تدفع الظروف القاسية البعض منهن الى ممارسة الدعارة والسياحة الجنسية، والزواجات التجارية والمهن النسائية الأخرى مثل العمل المنزلي والزراعي وبأجور بخسة، وغالبا ما تقع في ظل ظروف مهينة ولا انسانية[121].

تأتي هذه المعطيات لتؤكد ان المهن التي تزاولها النساء سواء تنطوي على الاتجار أو غيرها، يبدو أن البعض منها تحمل في طياتها مخاطر أعلى من غيرها للوقوع بشراك العنف، ليس فقط بسبب المخاطر المرتبطة بهذه الوظائف، ولكن أيضا بسبب لامبالاة السلطات وعدم الجدية في معالجة الاسباب والعواقب الناجمة عن تلك الممارسات.

ان عمليات التحديث الاقتصادي والتغير الاجتماعي في العالم أدت بلا شك الى وضع الناس عند حافات الخطر، إذ تظهر كثير من الدراسات ان العاملين في مجال الجنس غالباً ما يكونوا عرضة لمخاطر عالية لا سيما العنف الجسدي والجنسي، مع خطر أعلى عندما يكون الوضع القانوني للعمال غامضاً. لقد كشفت دراسة استقصائية من عاملات الجنس في اثنين من المدن الكبرى في المملكة المتحدة أن 30% منهم قد تعرض للصفع واللكم أو الركل من قبل الزبائن أثناء العمل، 13% منهم تعرضوا للضرب و11% للاغتصاب، بينما تعرض 22% من ذوي الخبرة لمحاولة اغتصاب. كما كشفت دراسة استقصائية عن العاملات في تجارة الجنس في بنغلاديش أن 49% من النساء تعرضن للاغتصاب وان 59% للضرب من قبل الشرطة. كما وجدت دراسة اخرى عن العاملين في مجال الجنس في إثيوبيا ان معدلات عالية من العنف الجسدي والجنسي يتعرضن له من قبل العملاء، لاسيما العنف مع الأطفال العاملين في مجال الجنس[122].

[121] **UNFPA (United Nations Population Fund (** , A passage to hope: women and international migration New York. 2006.

[122]- ***Naila Kabeer, Op Cit.***

وحين نأتي في الحديث عن العنف تبقى فئة خدم المنازل من بين الفئات الأكثر ضعفاً، لاسيما المهاجرين منهم. إذ اظهرت كثير من المسوح ارتفاع مستويات العنف وسوء المعاملة التي ترتكب بحقهن، من قبل كل من العاملين الذكور والإناث، وهو ما يعكس موقعهن في المجال الخاص، وافتقارهن للحماية العمالية ذات الضمانات المكفولة. تأتي هذه الانتهاكات في الوقت الذي لم تصادق سوى 17% فقط من الدول على الاتفاقية الدولية لعام 1990 بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ولعل الحقيقة الجلية ما أثارته تفسيرات الاقتصاد السياسي، حين لفتت الانتباه إلى البيئات التي خلقتها قوى العولمة والتنمية غير المتوازنة، وهي بيئات لا تطبق فيها القوانين أو تجعل آليات تنفذها ضعيفة، في الوقت الذي خلقت ثقافة حصانة حامية لمرتكبي جرائم العنف. لقد أظهرت الادبيات الدولية ان هناك ارتفاعاً في كثير من الاحيان بمعدلات القتل والعنف القاسية جداً للنساء في المكسيك وأمريكا الوسطى، أدى إلى ظهور اشكال جديدة من قتل النساء، الذي يوصف بانه شكل متطرف جديد من أشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، حيث انتشرت هذه الظاهرة في المدن الحدودية الشمالية من المكسيك[123]. وقد تسارعت معدلات جرائم القتل بين النساء منذ عام 1993، باستخدام أساليب منهجية لقتل النساء حيث شهدت موجة طويلة من العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي تمثلت بعمليات الاختطاف والتعذيب الجنسي والاغتصاب والقتل والتشويه ومن ثم اخفاء معالم الجريمة. وقدرت عدد النساء المقتولات بين 230 و320 امرأة بين عامي 1993 و 2003، مع أعداد كبيرة من "المختفين".

[123] - **Cabrera, P. M..** Intersecting Inequalities. A Review of Feminist Theories and Debates on Violence against Women and Poverty in Latin America. London: Central America Women's Network, **2010.**

بعبارة اخرى، يمكننا تصنيف جرائم القتل التي تتعرض لها النساء إلى فئتين: الصنف الاول شملت ضحايا العنف المنزلي، والجريمة العادية والمنظمة، وتهريب المخدرات، والنمط الثاني النساء اللواتي تعرضن للقتل وفق خطوات متسلسلة بدءً بالاختطاف وترك العمل أو المراقص في وقت متأخر من الليل. تأتي هذه التصنيفات مصممة وفق تفسيرات ركزت على مجموعة من العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية، بما في ذلك النمو السكاني السريع والكثافة السكانية العالية واللاتجانس الاجتماعي والمهني الذي تتسم به الحياة الحضرية، حيث يتكون معظم السكان من المهاجرين الذين لا يتمتعون بعلاقات مجتمعية متينة، كما يعاني البعض الاخر من تدني الرواتب وسوء ظروف عمل المرأة. وقد لاحظ المعنيون بشؤون المرأة أيضا أن دخول المرأة إلى سوق العمل ربما يثير ردود فعل عنيفة من قبل الرجال في المجتمعات الذكورية التقليدية التي خسرت مكانتها في سوق العمل مع بداية التحرر الاقتصادي.

ثمة قضية أخرى تلقي قدرا كبيرا من الاهتمام هو ضعف وفساد الحكومة والشرطة والمؤسسات القضائية. إذ ان ترهل مؤسسات الدولة المعنية وضعف قدرات المسؤولين عن اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة، ردا على جرائم القتل والاختفاء دفع بعض الافراد الى التمادي في ارتكاب جرائم قتل النساء بسبب تيقنهم من عدم الوقوع تحت طائلة القانون والافلات من العقاب". كما أن طبيعة بعض المهن التي تمارسها بعض النساء محفوفة بالمخاطر تضع البعض منهن تحت طائلة القانون بسبب وجودهن في حياة الليل، وشرب الخمور مع الغرباء والانخراط في الدعارة لاسيما في عطلة نهاية الأسبوع لتغطية نفقاتهم.

المبحث الثالث:

مواجهة العنف: تعزيز حكم القانون وتفعيل السياسات

لابد من الاعتراف ان غالبية المنظمات الدولية المعنية بالمرأة هي في مواجهة مستمرة وحثيثة في إطار الجهود الرامية الى معالجة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. إذ كثفت تلك المنظمات جهودها للحد من الحضر المفروض على مشاركة المرأة بعد ظلام دامس دام قرون كثيرة من خلال تكريس الحملات التي ترمي الى إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ولعل أحدث تلك الجهود ما قدمته المنظمات النسوية بحملتها العالمية تحت شعار "مليار صوت من أجل العدالة" التي عبئت الذكور والاناث على امتداد بقاع الأرض لإنقاذ الناجين من ضحايا العنف. لقد ساعدت بعض نشاطات المنظمات النسوية الدولية في تحريك الأجواء الناجمة عن التهميش غير المنظور في النقاشات الدولية قبل الثمانينيات من القرن الماضي لحين الوصول الى مؤتمر فينا العالمي لحقوق الانسان عام 1993[124].

لقد دفعت المنظمات الدولية الجهود الخاصة بقضايا العنف ضد المرأة لتضمنها في الاجندات الدولية. لقد تجسدت تلك المحاولات من خلال الجهود البارزة للحركات النسوية التي انعكست في جهود الحكومات لمواجهة العنف ضد المرأة وعلى مختلف المستويات، مثل سن تشريعات وقوانين تعالج مختلف جوانب العنف؛ ودعم عملي ومساعدة قانونية للمرأة التي تعاني من مشكلات سوء المعاملة؛ وتدريب وتنمية مهارات للأشخاص مقدمي الخدمات؛ ودعم مركزً للنساء اللواتي يعانين من ظروف الهشاشة.

[124] **Sen, P.**, "Successes and challenges: understanding the global movement to end violence against women." In M. Kaldor, H. K. Anheier and M. Glasius, eds., *Global civil society*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

التحليلات المتكاملة للعنف ضد المرأة المقدمة في إطار "الايكولوجيا الاجتماعية" تسلط الضوء على أهمية الاستجابات وعلى مختلف المستويات والمجالات. كما تهدف التدخلات الواسعة الى تغيير المعايير المجتمعية والممارسات التي تؤدي الى زيادة معدلات العنف، الى جانب الاستراتيجيات الخاصة بالعقوبات والتحريمات التي تعمل مع الافراد الضحايا ومرتكبي الجرائم.

وعلى الرغم من كل الجهود والاهتمامات، ضمن الإطار الأكاديمي والسياسات، التي بذلتها المنظمات والمؤسسات ما تزال قضايا التقويم النظامي لتداعيات تلك الجهود محدودة. إذ على الرغم من اعتماد تدابير متنوعة على مر السنين لتحسين استجابات الدولة ازاء العنف المبني على النوع الاجتماعي، فان التقدم الملموس في الحد من هذا العنف لا يعتمد فقط على ردود فعل الحكومة ازاء العنف ولكن أيضا على طبيعة التفاهم والتوثيق، وإيجاد سبل وروابط مباشرة للعنف مع الصحة الإنجابية والفقر والصراع، والكوارث الطبيعية. ويبقى التحدي الأساس يعتمد على التنفيذ الفعال للقوانين والإجراءات القائمة ونوعية الخدمات التي تقدمها الدولة.

استنادا إلى كثير من الملاحظات المنهجية والشواهد العلمية مـن أجـل الوقايـة، فقـد حـددت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها أفضل سبعة استراتيجيات للحد من العنف، ست منها تركز عـلى الوقايـة مـن العنـف والاخـرى تركـز عـلى جهـود الاسـتجابة . ويمكـن ان تـؤثر هـذه الاستراتيجيات في أشكال متعددة من العنف، تساعد في التقليل مـن احـتمال الوقـوع ضـحية لها، وتمثل كثيراً من المناطق في البلدان النامية قاعدة ارتكاز رئيـسة يمكـن ان تلعـب وكـالات التمويل دوراً في تطوير جوانب معقولة من الاستثمارات. هذه الاستراتيجيات هـي:

1-تطوير بيئة آمنة ومستقرة ورعاية للعلاقات بين الأطفال وآبائهم ومقدمي الرعاية

2- تنمية المهارات الحياتية لدى الأطفال والمراهقين

3- الحد من استخدام الكحول على نحو ضار

4- تقليص فرص الوصول إلى البنادق والسكاكين

5- تعزيز المساواة بين الجنسين لمنع العنف ضد النساء .

6- تغيير المعايير الثقافية والاجتماعية التي تدعم العنف؛

7- تحديد هوية الضحايا والرعاية وبرامج الدعم

Source: WHO, GLOBAL STATUS REPORT ON VIOLENCE PREVENTION, 2014

ان السياسات والاستراتيجيات الواجب اتباعها لتشجيع المساواة بين الجنسين وتقليل مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وتعزيز تنمية أكثر فاعلية تتطلب:

1- ترجمة الحقوق الى قوانين:

لعل المنهج الأكثر شمولاً للتخفيف من العنف ضد المرأة على المستوى الفردي والمجتمعي هو الادراك الحقيقي للعنف ضد المرأة باعتباره انتهاكاً لحقوق المرأة الإنسانية، على المستوى الوطني والدولي، وهذه ليست مهمة سهلة. ان ضمانات حقوق الإنسان في الاتفاقيات الدولية، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تؤكد على الحق في الحياة والسلامة الجسدية، وعدم التعرض للتعذيب لمدد طويلة، وسوء المعاملة القاسية المهينة، غير ان مضامين هذه الاتفاقيات لم تفسر على انها تشمل العنف المنزلي والاغتصاب والإجهاض الانتقائي ووأد الإناث أو تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وجميع الأشكال الأخرى من العنف ضد النساء والفتيات الذي يأخذ مساحة واسعة من الممارسات في دول العالم المختلفة. لقد عكست هذه الثغرات في الإطار الدولي تحيزات مختلفة في تصور الحقوق، على وجه الخصوص، كان هناك تحيزاً قوياً للذكور. إذ يرى بعض المختصين إلى ان تشريعات حقوق الإنسان وتطبيقها صيغت لضمان حماية الرجال من الأضرار التي يخشون أن يتعرضون لها، دون الاخذ في الاعتبار تجارب المرأة وتوفير الحماية حتى النظرية لها ضد الأفعال الموجهة ضدها وذلك بسبب كونها امرأة "[125].

ولعل من بين أكثر الممارسات تحيزاً تلك المتعلقة بالتحيز المؤسسي: إذ غالباً ما يقع تفسير الإطار الدولي لحقوق الإنسان لمسألة العنف وإلى حد كبير بالعنف المرتكب من قبل الدولة. إذ ان الكثير من أعمال العنف ضد المرأة تقع في المجال الخاص، مما يضعها خارج نطاق التشريعات المحلية والحقوق الدولية. وقد اعتبرت النظم القانونية ولمدة

[125] -**Chinkin, C.** ,"Violence against women: the international legal response." *Gender and Development* 3(2), 1995.

طويلة العنف المنزلي باعتباره مسألة خاصة داخل الأسرة. بينما يقـدم آخـرون دفاعـاتهم القانونيـة عـن بعض الجرائم مثل "جرائم الشرف أو "جرائم العاطفة" المرتكبة ضد المرأة.

لقد شهد موضوع حقوق المرأة على المستوى الـدولي تحـولاً في الثمانينيـات مـن القـرن المـاضي، عنـدما نظمت الحركة النسائية الدولية حملة عالمية لوضع العنف ضد المرأة على أجندة حقوق الإنـسان، وقـد أظهر نجاحه في لفت الانتباه إلى قـضاياها ومـشكلاتها، ووضـع جـداول الأعـمال والتـأثير عـلى المواقـف الخطابية في كثير من الدول والمنظمات الدولية، وقد تضمن الإعلان الصادر عن المؤتمر العـالمي لحقـوق الإنسان عام 1993، أن العنف ضد المرأة في المجال الخاص مخالف لحقـوق الإنـسان، وأكـد أن حقـوق المرأة هي "جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية"[126].

لقد خطت الامم خطـوات متقدمـة عنـدما عينـت مقـرراً خاصـاً معنـي بـالعنف ضـد المـرأة بعـد مـؤتمر عام1993 لإعداد تقرير شامل عن العنف ضد المرأة في كل عام، مع التركيز على أشكال محددة من مظاهر العنف. كما أوصت لجنة سيداو الدول المصادقة على الاتفاقية بأن تكفل وضع قوانين ضـد العنـف الأسري والإيذاء والاغتصاب والاعتداء الجنسي وغيره من أشكال العنف القائم على النـوع الاجتماعـي، كـما ينبغـي أن تعطي حماية كافية لجميع النساء، واحـترام سـلامتهم وكـرامتهم، في الوقـت الـذي تـسعى فيـه لتـوفير خدمات وقائية وداعمة للناجين من العنف. واشترطت ضرورة مراعاة الفوارق بـين الجنـسين عنـد تـدريب الموظفين والعاملين في مجال إنفاذ القضاء والقانون وغـيرهم مـن المـوظفين العمـوميين مـن أجـل التنفيـذ الفعال لاتفاقية سيداو. لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديـسمبر 1993، إعـلان القـضاء على العنف ضد المرأة مما يشير إلى الاعتراف بأن التجاوز على حقـوق المـرأة يمثـل خرقـاً لحقـوق الإنـسان ووضع المسؤولية على الدولة لإعلاء الحق في العيش في بيئة خالية من العنف.

[126] -**Keck, M. E., and K. Sikkink.** Activists beyond borders. Advocacy networks in international politics. Ithaca, New York and London: Cornell University Press, 1998, p.186.

نقف هنا قليلاً لنؤكد ان اتفاقية سيداو قد وفرت الارضية الصلبة لأولئك الذين يسعون باللجوء إلى القضاء لحماية حقوق المرأة والحفاظ على سلامتها الجسدية وبالتالي عدم تعرضها للعنف. وقد تم استخدام بنود هذه الاتفاقية لتعزيز التشريعات الوطنية وحماية حقوق العديد من الفئات، مثل المهاجرين غير الشرعيين، الذين يقعون في قبضة السلطات القضائية الوطنية.

لقد أثبتت أدبيات التنمية وبوضوح، ان تبني القانون ليس بالقوة كما هو في حالة الإنفاذ. ذلك ان نظام العدالة لابد أن يتم العمل به وفقا لروح القانون إذا أردنا تلمس أي تأثير له. فالقضاة والشرطة والخبراء الطبيين والأخصائيين الاجتماعيين وجميع الجهات الفاعلة الأخرى معنية بتنفيذ ولعب أدوار هامة في عمليات انفاذ القانون. ولكن ما تجدر الاشارة اليه، ان قليل جداً من الاناث في الوقت الحاضر، لديهم الثقة بالمحاكم أو الشرطة للتصرف نيابة عنهم. إذ غالباً ما تتخلل هذه المؤسسات ثقافة إلقاء اللوم على الضحية والذي يميز المجتمعات التقليدية عموماً. وجدت دراسة منظمة الصحة العالمية عام 2005 أن ما بين 55% الى 95 % من النساء اللاتي تعرضن للعنف الجسدي في إطار العلاقات الحميمة لم يحصلن أبدا على مساعدة من أي من المؤسسات الرسمية أو السلطات التقليدية[127].

ولا يراودنا أدنى شك، ان الأحكام القانونية في بعض الاحيان لا يمكن أن توفر قدرا من الحماية لأولئك المعرضين لخطر العنف ومعاقبة أولئك الذين يرتكبون ذلك، فهي أقل فعالية في تامين الوقاية من العنف، وربما لا تكون في متناول أولئك الذين هم في أشد الحاجة للحماية. المبادرات التشريعية يجب أن تكون مصحوبة بمجموعة من السياسات والتدابير على مختلف المستويات، بما في ذلك استراتيجيات لتمكين المرأة للتفاوض أو مساعدتها في الخروج من علاقات مؤذية، أو السعي للحصول على المساعدة القانونية، فضلا عن العمل على تحديث معايير الذكورة والأنوثة التي تديم

[127] - **WHO,** multi-country study on women's health and domestic violence against women: initial results on prevalence, health outcomes and women's responses. Geneva, 2005.

دوامة العنف. ولعل أفضل المبادرات لجعل القانون في متناول الجميع، يتم من خلال تقديم المساعدة القانونية، أو قد تحتاج هذه المبادرة جنبا إلى جنب مجموعة من التدابير الإنمائية المتنوعة، بما في ذلك إصلاح المؤسسات ذات الصلة، وتوسيع خدمات الصحة العامة والمساعدة في تقديم مختلف الخدمات على صعيد المجتمع المحلي.

2- تطوير نظم التشريع والعدالة للاستجابة للعنف ضد المرأة:

في زحمة المجابهة بين المتغيرات المجتمعية السريعة التي مرت بها المجتمعات النامية وظروف الانتقال المعقدة في عام يتغير بإيقاع سريع، سرت جهود تعزيز مؤسسات إنفاذ القانون الأساسية جنبا إلى جنب مع جهود الإصلاح التشريعي، إذ بذلت من خلال تدريب المهنيين، وإعادة تنظيم الشرطة والمحاكم، وتقديم حزم أكثر شمولا من الدعم للناجين من العنف. على سبيل المثال، بذلت جنوب أفريقيا جهوداً تنموية متقدمة من خلال التدريب الداخلي لمؤسسات إنفاذ القانون بعد إقرار قانون العنف الأسري عام 1998. من جهة اخرى، بذلت المنظمات غير الحكومية مثل منظمة روزان في باكستان ومشروع موساسا في زيمبابوي جهوداً كبيرة لبناء قدرات الموظفين من المكلفين بإنفاذ القانون في القضايا المتعلقة بالعنف المبني على اساس النوع الاجتماعي.

لقد شهدت هذه القضية تعاوناً جاداً بين الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة التي اضطلعت بتوفير الدعم الفني كأجراء الدورات التدريبة ودعم القضاء، على سبيل المثال، ما قام به معهد أمريكا اللاتينية للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في كوستاريكا، حيث عملت مع رجال القانون والقضاء في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية لتحسين نظام العدالة الجنائية بصفة عامة، والتركيز بشكل خاص على العنف المبني على النوع الاجتماعي. إذ في الوقت الذي تخضع فيه هذه الجهود الى التقويم المستمر، فإنها في الوقت ذاته كانت برامج بناءة عبرت عن حاجة ملحة[128]. ان قدراً كبيراً من هذه الجهود اعتمدت بشكل اساس على جودة المحتوى

[128] - **Bott, S., A. Morrison and M. Ellsberg.** *Preventing and responding to GBV in middle and low-income countries*: *a global review and analysis*. World Bank Policy Research Paper No. 3618. World Bank, **2005**, p.21.

والمهارات، والإطار الشرعي المتصور عن المدربين، ومشاركة الموظفين في جميع المستويات، بما في ذلك المسؤولين في المستويات ألعليا التي تعد مواقفهم حاسمة لإحداث تحسينات في الممارسة العملية.

3- تحسين وتوسيع خدمات الدعم الاجتماعي:

ما من أحد يواجه تحديات العنف المبني على النوع الاجتماعي إلا ويتطلب وجود نظام للصحة العامة يأخذ على عاتقه معالجة الاثار الناجمة عن العنف، ليس فقط بسبب العواقب الصحية، بل لأنه خارج الشبكات غير الرسمية، ومن المرجح أن تكشف المرأة عنف الشريك أو الاغتصاب والاعتداء الجنسي لمقدمي الرعاية الصحية. وليس من شك ان استجابات مقدمي تلك الخدمات قد تكون حاسمة لاستعادة توازن المرأة وسلامتها في المستقبل. وعلى المستوى الانساني، تتمتع برامج الصحة العامة بتاريخ طويل من العمل على تغيير المواقف والسلوك، لذا فان الادوار التنموية لها من منظور الصحة العامة يمكنها من ان تكون مصدر اهتمام لترسيخ اسس الوقاية بدلا من التركيز فقط على العلاج الطبي.

ان الترابطات التي تحدثنا عنها تنطوي على حقيقة ان أن الجهود الرامية إلى جعل النظم الصحية أكثر استجابة للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي يجب أن تتجاوز التدابير الجزئية، كجهود التدريب الخاصة بالموظفين، بل تتطلب تغييرات شاملة في المعايير والسياسات والبرامج، وتحديث البنية التحتية لضمان الاستشارات الخاصة؛ مع توسيع لأنظمة التدريب وبناء قدرات الموظفين لتقديم خدمات الطوارئ مثل تقييم مصادر الخطر والتخطيط السليم، والدعم العاطفي، وتأمين مواد الوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي واستخدام وسائل تنظيم النسل في حالات الطوارئ.

تشير التقييمات المستمرة عموما الى تحسينات في المواقف والممارسات، تعزيز خصوصية المريض وسرية الحالة التي تتعرض لها، وزيادة الكشف عن النساء اللائي يتعرضن للإيذاء البدني أو الجنسي، والمضي بتقديم خدمات أكثر تخصصا مثل المساعدة

القانونية، وتقديم المشورة والدعم النفسي. وقد تم تصميم العديد من التوصيات والأدوات، على أساس هذه التجارب، لمساعدة المؤسسات في البيئات الفقيرة.

4- اصلاح النظام التعليمي:

يعد إصلاح النظام التعليمي أحد الاركان الرئيسة في التصدي لظاهرة العنف. إذ يرتبط التعليم، لاسيما ما بعد المرحلة الابتدائية، في كثير من الحالات بانخفاض مستويات العنف في المجتمع. في الوقت نفسه، يعد التحرش الجنسي في المدارس، أو في الطريق إلى المدرسة، سبباً رئيساً في منع كثيراً من الفتيات من مواصلة تعليمهن، إذ يتم الاحتفاظ بهن بعيداً عن المدرسة أو الانقطاع والتسرب قبل وقوع ذلك للذكور[129]. تأتي هذه التفسيرات لان التحدي الرئيس لقطاع التعليم ذو شقين: الاول يهدف الى الحد من التمييز والعنف داخل البيئة المدرسية، والثاني لتعزيز دور التعليم في مكافحة المواقف والسلوكيات المرتبطة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

من المنظور التنموي يمكن اعتبار تقليل المسافة إلى المدارس، وتحسين البنية التحتية والاتصالات عوامل مساعدة في جعل رحلة الطلبة إلى المدارس أكثر أمانا بالنسبة للفتيات. إذ يمكن اجراء التغييرات في إطار النظام التعليمي لجعل المدارس أكثر أماناً. ويمكن لهذه المبادرات ان تنفذ من خلال العمل مع المعلمين لتحسين معارفهم ومواقفهم حول إدراك وفهم أبعاد المشكلة؛ وتعزيز ثقافة اللاعنف والتي تساوي بين الجنسين في المدارس والمجتمع الأوسع، وتقديم الخدمات الاستشارية للطلاب فضلاً عن تحسين مناهج الثقافة الجنسية والصحية لمعالجة اختلال توازن القوى بين الجنسين التي قد تؤدي الى زيادة ضغط المعلمين والطلاب للفتيات لممارسة الجنس. بالمقابل فان بناء هذه الاجواء يتطلب تعبئة وحشد الآباء وأفراد المجتمع المحلي لمراقبة تطبيقات المنهج التربوي وأجواء السلامة المدرسية.

---

129 Ibid.

الكثير من المبادرات الرائدة في عدد من البلدان شهدت تطبيقاً من خلال العمل مع أولياء الأمور والطلبة والمجتمعات المحلية كما هو الحال في غانا، والملايو وزيمبابوي. إذ أسهمت في رفع الوعي المجتمعي بمخاطر سوء المعاملة والاعتداء، وزيادة الرغبة من جانب الآباء والأمهات للإبلاغ عن حالات الاساءة، وتشجيع المجتمعات على مواجهة المشكلة دون جعل الفتيات بمفردهم عرضة لمخاطر الانتقام[130].

5- مبادرات مجتمعية لمواجهة العنف: تغيير المعايير/ الاتجاهات / والممارسات

انطلاقاً مما أظهرته معظم الدراسات التي تمت مراجعتها في هذه الورقة، يبدو ان الأعراف والقيم الاجتماعية السائدة في جميع المجتمعات الانسانية تؤثر بشكل واسع في مستويات العنف ضد المرأة. إذ في الوقت الذي أظهرت فيه بعض المواقف الفردية في بعض المجتمعات قبولاً نسبياً لحالات العنف، وبالتالي يمكن التنبؤ باحتمال وقوعه في جميع المواقع من خلال المعطيات التي برهنتها العديد من الدراسات في البلدان التي تم تغطيتها من قبل منظمة الصحة العالمية، فان هذه الاتجاهات لا تسود في بعض السياقات المجتمعية الاخرى. وفي الوقت الذي قبلت أكثر من 60% من النساء حق الرجال بضرب زوجاتهم في ظروف معينة كما في بنغلاديش، وفي المناطق الريفية بإثيوبيا وبيرو وساموا وتايلاند، لم تقبل 80% أو أكثر من النساء في البرازيل، واليابان، وناميبيا، والمناطق الحضرية في صربيا والجبل الأسود هذا السلوك وتحت أي ظرف من الظروف.

ما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد ان هناك العلاقة بين اللامساواة المبنية على النوع الاجتماعي والمعوقات الثقافية والاجتماعية وأثرها على مظاهر العنف التي تتعرض له المرأة، فعلى سبيل المثال، أظهرت التجربة الاثيوبية استمرار فجوة اللامساواة على الرغم من السياسات والتشريعات والبرامج التي تبنتها الدولة، حيث أدت المعوقات الاجتماعية والثقافية الى تقويض فرص مشاركتها وادماجها وبالتالي انعكاس ذلك على مستويات العنف. فالعوامل القائمة على الرؤية المجتمعية والمعايير التقليدية تضيق

130 - ***Naila Kabeer, Op Cit***

فرص الموارد الاستراتيجية مثل ملكية الارض التي تضيق على المرأة مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[131].

ولعل الجهود الرامية إلى إحداث تغييرات معيارية على مستوى المجتمعات المحلية، قد أثمرت في اعطاء نتائج ايجابية وملموسة وأكثر فعالية أسهمت في تغييرات واقعية على مستوى الذكور والاناث. ومن بين هذه المبادرات ما قامت به مجموعات من المنظمات غير الحكومية في نيكاراغوا وجنوب أفريقيا، للتأثير في مواقف واتجاهات الناس نحو العنف المبني على النوع الاجتماعي. إذ جمعت هذه المنظمات بين التعليم والترفيه، وذلك باستخدام نهج متعدد الوسائل (التلفزيون في وقت الذروة، المسلسلات، والبرامج الإذاعية، والعمل القائم على المدرسة) لاستهداف الشباب والشابات. لقد أظهرت معطيات التقييم المستمر لعينة من 4000 من الشباب وجود تغيرات كبيرة في المواقف في بعض جوانب السلوك والاتجاهات منها: مزيد من الدعم لمواقف منصفة بين الجنسين، وزيادة التواصل حول مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية والسلوك الجنسي[132].

لقد استخدمت بعض البلدان حزم من البرامج التدريبية أطلق عليها (Stepping Stone Project) لفئات محددة في المجتمع ركزت على الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتحسين الصحة الإنجابية. وكانت بداية تطبيق البرنامج في أوغندا، وقد تم توسيعها لتشمل أكثر من 40 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا وأمريكا اللاتينية. أذ استخدم فيه نهج التعلم القائم على المشاركة، بما في ذلك التفكير النقدي، ولعب الأدوار، والدراما، مع مجموعات مماثلة من الجنس نفسه من الرجال والنساء. لقد وجدت مزيج من التقييمات الكمية والنوعية للبرنامج في جنوب أفريقيا أنه في الوقت الذي لم يكن لها أثر يذكر على مستويات التأثير في

[131] United Nation, UNDP, National Human Development Report, Ethiopia, 2015.

[132]- Ibid.

فيروس نقص المناعة البشرية، أظهرت انخفاضاً كبيراً عند عدد من الشركاء من الرجال منها: انخفاض كبير في نسبة الرجال الذين ارتكبوا العنف الجسدي أو الجنسي ضد شركائهم، أو الذين اغتصبوا أو حاولوا الاغتصاب. لقد أكد كل من الرجال والنساء على تحسين فرص الاتصالات، وزيادة استنكار العنف ضد المرأة. لقد أظهرت التطبيقات نفس النتائج في بلدان أخرى، إذ وجدت نتائج التقييم في غامبيا التي طبقت على الأزواج المشاركين لأكثر من سنة أن التواصل والمشاجرات قد انخفضت، مقارنة مع المجموعة الضابطة، في حين أبدى الرجال المشاركين أكثر استعدادا لرفض الشركاء ممارسة الجنس بعنف وأظهروا أقل احتمالا لضربهم. في الهند، حيث تم تنفيذ المشروع بخطوات يتم فيها تعزيز الثقة بالصحة في عدد من القرى، وقد وجدت الدراسة تأكيد المشاركين بوجود تغييرات كبيرة في العلاقات بينهما منذ تدريبهم، بينما ظلت المواقف المقاومة حول الأدوار المفترضة بين الذكور والإناث، ومع ذلك، ظلت فرص نشرها في المجتمع بشكل عام محدودة.

من جانب آخر شهد المجتمع الاوغندي[133] مبادرات أخرى تمثلت في رفع الأصوات المنادية بالتحذير من مخاطر العنف وعلى جميع المستويات والقطاعات. إذ تمثل تطبيق هذه المبادرة من خلال خمسة مراحل: ابتداءً بتقييم المجتمع لجمع المعلومات عن المواقف والمعتقدات حول العنف الأسري وبناء العلاقات داخل المجتمع؛ ثم رفع مستوى الوعي حول العنف الأسري وآثاره في المجتمع وبين السكان المهنيين، مثل الخدمات الاجتماعية والصحية وإنفاذ القانون والتعليم؛ بعد ذلك بناء شبكات الدعم داخل المجتمع والقطاعات المهنية؛ وتعزيز فرص دمج العمل ضد العنف المنزلي في الحياة اليومية وداخل المؤسسات، وأخيراً تعزيز البرامج والأنشطة لضمان الاستدامة، ومواصلة لنموها وتقدمها. ويشير التقييم النوعي الأولي أن سلوك الذكور عموماً قد تغير بسبب انخفاض مساحة التسامح مع العنف من قبل المجالس المحلية والشرطة

[133] -Ibid.

والمجتمع ككل. كما ان الرجال أكدوا خوفهم من إلحاق وصمة العار بهم بممارساتهم وسلوكهم الذي يجعلهم أكثر عرضة للخطر داخل المنزل.

6- مبادرات مجتمعية لتمكين المرأة:

على الرغم من عدم وضوح العلاقة بين حالات العنف المنزلي ووصول المرأة إلى الموارد المادية مثل الأرض والعمالة، فان معطيات الواقع تظهر وجود علاقة طردية بين تمكين المرأة تعليمياً واقتصادياً وزيادة مستوى مشاركتها في القرار داخل الاسرة وخارجها[134]، وهو امر ينعكس ايجاباً على انخفاض معدلات العنف الواقع عليها. فهناك حالات يتم فيها الجمع بين الحصول على الموارد المادية مع الجهود الرامية إلى تعزيز معرفة المرأة وقدراتها، حيث تظهر نتائج أكثر إيجابية في هذا المجال. وفي إطار المبادرات المجتمعية، على سبيل المثال، اضاف برنامج IMAGE في جنوب أفريقيا 10 مكونات لعملية التدريب التشاركي حول قضايا النوع الاجتماعي إلى نظام الإقراض الجماعي وعمليات الادخار الخاص بالمرأة الذي نظمته مؤسسة المشاريع الصغيرة في ليمبوبو. وبعد عامين من انطلاق المشروع جرى تقييم للمتغيرات التي طرأت على المشاركين، حيث ظهر أن نسبة عنف الشريك البدني والجنسي بين المشاركين في البرنامج قد انخفضت بمقدار النصف. إذ ان تحسن تمكين المرأة، بما في ذلك تحسين العلاقات مع الشركاء، منحهم صوت أعلى في عمليات صنع القرار داخل الأسرة. وأشار التقييم إلى أن الفرق يعكس فيما يبدو عنصر التدريب أكثر من توفير الائتمان[135].

وتعكس معطيات الواقع المعني بالشأن التنموي في كثير من البلدان وجود عدد من المبادرات المجتمعية التي تعزز فرص وصول المرأة إلى العدالة على المستوى المحلي. وقد أظهرت الأبحاث أن النساء تلجأ أولا وبشكل مباشر إلى الأسرة أو الجيران للمساعدة.

[134] - Adnan Y. Mustafa, "Women and Development in an Urban Context: A Study of Women Migrants in Mosul City- Iraq" Unpublished Ph.D Thesis, Hull University, UK, 1990.

[135] - ***Naila Kabeer, Op Cit***

ويمكن ان تلعب الشبكات المحلية غير رسمية دوراً حاسـما في تـوفير الاسـتجابات الأولى للنـساء اللـواتي يعانين من عنف الشريك الحميم. وسط هذه التركيبة المعقدة للعلاقات، حيث تتعـايش مـشاعر الحـب والولاء مع مشاعر الإكراه وسـوء المعاملـة، قـد لا تكـون المحـاكمات الجنائيـة بالـضرورة الاداة المناسـبة لحماية النساء اللواتي يعـانين العنـف الجـسدي أو الجنـسي. عـلى صـعيد آخـر، فـان اعـداد كبـيرة مـن المعنفات لا يرغبن في المقاضاة بسبب اعتماد النساء والأطفال اقتصادياً عـلى مـدخلات الـشريك. وهـذه السياقات تتطلب تعبئة فاعلة للتجمعات النسائية الشعبية لتسوية المنازعات وفض الاشتباكات .

7- مبادرات مجتمعية لتعزيز فرص مشاركة المرأة في العمل:

لعله بات من المسلم به وعلى نحو متزايد أن العنف المبني عـلى النـوع الاجتماعـي لا يمكـن ايقافـه او التخفيـف منـه دون بـذل جهـود أكـبر للعمـل مـع الرجـال، وهـذه الجهـود لا تقتـصر عـلى قـضايا العنف فحسب، بل وتشمل التحديات الناجمة عن سطوة السلطة الأبوية Patriarchal في المجتمعات التقليدية، مما يتطلب تشجيع نماذج جديدة أكثر اعتدالاً وحداثة للقيم الذكورية. هذه الجهود لابد ان تصاحبها جهود حثيثة ومستدامة قائمة على تدخلات تسعى إلى تمكين المرأة معرفياً وصحياً واقتصادياً.

وعلى الرغم من ان التقييمات قليلة ومتباعدة بهذا الـشأن، ولكـن تـشير المعطيـات المتاحـة إلى وجـود بعض المبادرات الايجابية التي عكستها بعـض التجـارب المحليـة والدوليـة لمعالجـة أسـباب العنـف. إذ يـستعرض الباحـث بـاركر وآخـرون (Barker and et.al)[136] حـوالي 58 تجربـة تـدخل قامـت بهـا المجتمعات المحلية على وجه التحديد مع الرجال، ميزت بين البرامج المحايدة بين الجنسين التي فـشلت في تلمس الأدوار والاحتياجات المتباينة القائمة عـلى أسـاس النـوع الاجتماعـي؛ وبـرامج تراعـي الفـوارق

[136] -**Barker, G., et al.** “Engaging men and boys in changing gender-based inequity in health: evidence from programme interventions.” Geneva: WHO, 2007.

على اساس النوع الاجتماعي التي اعترفت باحتياجات واقع الرجل والمرأة محددة على أساس البناء الاجتماعي لأدوار الجنسين؛ والمناهج التحولية Transformative Approaches القائمة على أساس النوع الاجتماعي والتي تسعى بنشاط لاقتلاع جذور عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز انماط من العلاقات الانسانية أكثر إنصافا. ووجد الباحثون أن البرامج القائمة على أساس الأجندات التحويلية عموما كانت أكثر فعالية من بقية البرامج في إحداث تغييرات في المواقف والسلوكيات. وأشاروا إلى أن البرامج التي تتجاوز الأفراد لمعالجة السياق العامة بما في ذلك العلاقات المحلية والمؤسسات وقادة المجتمع وغيرهم، كانت أكثر فعالية في إحداث التغيير المنشود، مما يشير إلى أهمية الجهود الاجتماعية واسعة النطاق في تعزيز قيم المساواة والانصاف.

ان واحدة من الجهود المبذولة الأكثر فعالية والتي تمت مراجعتها من قبل باركر[137] وآخرون شملت البرامج التي وضعها مجموعة من الشركاء في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على أساس البحث في السمات المشكلة اجتماعياً للذكورة masculinity في بيئات اجتماعية وثقافية مختلفة. في البرازيل مثلاً نفذ برنامج H مجموعة من دورات التعليم الجماعي للشباب للتفاعل مع معطيات 'الحياة' على مستوى المجتمع، واقامة حملة للتسويق الاجتماعي التي تستخدم الرسائل التي تراعي الفوارق القائمة على اساس النوع الاجتماعي لتعزيز فرص اقامة علاقات صحية آمنة، تبعتها برامج تشجع الشباب للتفكير في كيفية التصرف كرجال وبالطرق التي تعزز المساواة بين الجنسين في حياتهم الخاصة. وتشير التقويمات إلى أن البرنامج نجح في تشجيع المزيد من الدعم للمعايير التي تساوي بين الجنسين.

[137]- Ibid.

8- تعزيز فرص مشاركة المرأة الاقتصادية:

يعتقد ان العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية تشكل اطاراً محورياً للتخفيف من العنف طالما أن التنمية الاقتصادية تلعب دوراً رئيساً في تقليص فجوة عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، فان زيادة التمكين ومشاركة المرأة تعزز فرص التنمية من خلال زيادة فاعليتها وإسهاماتها الاقتصادية. البرامج التي تعزز فرص التدخل من قبل الحكومة وشركاء التنمية الآخرين على المستوى التنموي الكلي والجزئي، تهدف الى زيادة فرص دخول المرأة التعليم، والموارد المادية والحقوق الاساسية، وبالتالي مواجهة فجوة الدخول الى الموارد الانتاجية الى جانب المواقف الاجتماعية من أجل تعزيز فرص مساهمتها في النشاطات الاقتصادية والتأكيد على استفادتها من عمليات النمو.

الخاتمة:

استخدم العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي على نطاق واسع في منطقة الشرق الأوسط ليحافظ على حالة التبعية التي تصاحب مراحل حياة المرأة. فمن الزواج القسري الى القتل حفاظاً للشرف وصولاً الى الاتجار، تواجه المرأة لاسيما في المجتمعات التقليدية ومنها البيئة العربية مظاهر كثيرة للعنف في المنزل أو في مكان العمل، وفي المجتمع، وفي الشارع، وذلك لعدم وجود أليات انفاذ قوية للقانون تحظر هذا النوع من التمييز والعنف المبني على اساس النوع الاجتماعي.

وتبقى الحقيقة الجلية ان مظاهر العنف ضد المرأة تقع على ثلاثة مستويات: على مستوى الأفراد وعلى مستوى المؤسسات والدولة. ويشمل العنف الذي يقع بين الأشخاص أشكالاً متنوعة من الإساءة مثل التهديدات والإجراءات الاقتصادية والنفسية والجنسية والعاطفية والجسدية واللفظية. من ناحية أخرى، غالباً ما تفرض الأشكال المؤسسية والبنيوية للعنف نتيجة لعدم المساواة البنيوية أو التمييز المؤسسي الذي يحرص على ابقاء النساء في مناصب ثانوية. ومن الأمثلة على ذلك القوانين والسياسات التي تحرص على منح الرجل ميزة نسبية على حساب المرأة في أماكن العمل، ومنح الفرص التعليمية؛ وفي الحد من وصول المرأة إلى الموارد، وأماكن العبادة، والحصول على الحماية من قبل الشرطة والحصول على الخدمات والمنافع الحكومية الأخرى.

لقد اعترف المجتمع الدولي أخيراً باعتبار العنف ضد المرأة انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية للمرأة، وتهديدا لقدراتها الرئيسة، وعاملا رئيساً في إدامة العنف السلوكي بين الأجيال داخل البيت وخارجه، وبالتالي فأنها تشكل عائقا كبيرا أمام التنمية البشرية المستدامة. وليس من باب المبالغة القول، ان هناك تاريخاً طويلاً خفياً يعكس الطبيعة المؤسسية للتحيز الذكوري في إطار القانون والسياسة، الأمر الذي حال دون الاعتراف بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وأهميته في إظهار علاقات السلطة

الأبوية (Patriarchal Power Relations). وبناءً على ذلك تبقى الحاجة قائمة لتحرك دائم من قبل المنظمات النسوية وفي جميع بلدان العالم لطرح هذه القضية على جدول الأعمال الدولي والحفاظ عليه باستمرار.

وقد توج هذا الجهد الانساني عند اعلان الالفية عام 2000، الذي وقع من قبل 189 من قادة العالم، بالوعد بأن يستمر الكفاح "لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، على الرغم ان هذا الالتزام لم يصل إلى مستوى التفعيل الحقيقي الذي تضمنه الإعلان. وقد شهدت السنوات الماضية تعبئة كبيرة من قبل الحركات النسائية الدولية لحث المجتمع الدولي للوفاء بوعده. وقد حدد المسح العالمي الذي قامت به رابطة حقوق المرأة في التنمية مع 1119 منظمة نسائية في أكثر من 140 بلدا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي باعتباره الأولوية رقم واحد في جدول أعمال اهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015.

لقد أقر التقرير العالمي للأهداف الإنمائية للألفية عام 2012 بأن استمرار العنف ضد النساء قد قوضت فرص التقدم في جميع الأهداف الإنمائية للألفية، نظرا للتأثير الخانق على قدرة المرأة في المساهمة والاستفادة من العمليات الإنمائية الأوسع نطاقاً[138]. وقد اعتبرت جميع أدبيات التنمية المستدامة أن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة والخاصة عنصراً حاسماً من عناصر تعزيز فرص المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

ويمثل تقرير مجموعة العمل المفتوح خطوة متقدمة أخرى ستتوج في إطار الجهود التنموية بعد عام 2015، وهو التقرير الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015. ولكن ما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد، ان جداول الأعمال الدولية بعد عام 2015 وان تضمنت التزاما للقضاء على العنف ضد المرأة، فان

138 - **United Nations.** Millennium Development Goals Report 2012. New York, 2012.

التجارب السابقة تـشير أن الاختبـار الحقيقـي يكمـن في ترجمـة التزامـات الـسياسة إلى تـدابير عمليـة، والتدابير العملية إلى المخرجات المرجوة. كما ان المناقشة الواردة أعلاه التي تعكـس مقاربـات مختلفـة لمعالجة أعراض العنف، تظهر بما لا يقبل الشك، ان ليس هناك مجموعـة واحـدة مـن التـدابير الكافيـة لمعالجة القضية. ذلك ان القواعد الراسخة والمعتقدات والممارسات التـي تقـوم عليهـا الـسلطة الأبويـة، وانتشارها عبر مختلف المؤسـسات في القطـاعين العـام والخـاص، تعنـي أن أي محاولـة جـادة للتـصدي للعنف يجب أن تعمل على عدد من الجبهات المختلفة، وبطريقة شاملة. وتـشير التجـارب الـسابقة أن دعم المنظمات النسائية النشطة المستقلة، ما يزال فاعلاً في الحفاظ على هذه المسألة وفي صدارة جدول الأعمال الدولي.

ولعل أحد اهم الدروس المستنبطة من التجربة الماضية هو ان المنظمات النسائية وان وضـعت العنـف على جداول الأعمال العامة وجعلتها في دائرة اهتماماتها الاولى، فإنها لن تكون قادرة على تحقيق هدف التخفيف منه دون الدعم الفاعل من الرجال. وان التغيير كي يكون راسخاً، فان الضرورة تقتضي انخـراط الرجال والنساء في عمليات تنموية مـن شـأنها تحويـل العلاقـات غـير المتكافئـة بـين الجنـسين. الرجـال والفتيان كما النساء والفتيات لـديهم الكثـير للتعبـير عـن المعـاني الجديـدة للرجولـة والأنوثـة، عـلى ان تستوعب باليات وسياقات ذات تنوع أكبر، سواء تلك التي تقـع في إطـار المعـايير القائمـة أو تلـك التـي تتحدى هذه المعايير. علماً ان النهج الذي تناولته مناقشات هذه الورقـة لا تـستنفد كـل الاحـتمالات في إحداث مثل هذا التغيير، إلا انها توفر الخطوط الأساسية لجـدول أعـمال للمـسار العـام التـي يمكـن أن توفر العديد من الدروس التي يمكن اغنائها مع مرور الوقت.



الأستاذ الدكتور عدنان ياسين مصطفى

- **مواليد: العراق** 1956 **/ محافظة صلاح الدين**
- **بكالوريوس علم الاجتماع- جامعة بغداد- كلية الآداب** 1979.
- **ماجستير علم الاجتماع الحضري- جامعة بغداد- كلية الآداب** 1982
- **دكتوراه: علم اجتماع التنمية -جامعة هل** Hull University– **المملكة المتحدة** 1990
- **الدرجة العلمية (أستاذ / بروفيسور عام** 2007).
- **رئيس أبحاث أول (هيئة التخطيط العمراني** -1994 1997)
- **رئيس قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة** 1997-2003
- **أمين عام بيت الحكمة** 2002-2003
- **رئيس هيئة ادارة بيت الحكمة** 2003-2004
- **عضو الهيئة الاستشارية العليا لتقرير التنمية البشرية في العراق** 2008 .
- **مرشح العراق لرئاسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام** 2012
- **استشاري وطني لخطة التنمية الوطنية العراقية** 2010-2014
- **استشاري وطني لخطة التنمية الوطنية العراقية** 2013-2017
- **رئيس لجنة تطوير مناهج علم الاجتماع في العراق**
- **رئيس تحرير مجلة دراسات اجتماعية / الصادرة عن بيت الحكمة**
- **رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية التي تصدر عن الجمعية العراقية لعلم الاجتماع**

دار أمجد للنشر والتوزيع

جوال :
٠٠٩٦٢٧٩٦٩١٤٦٣٢
٠٠٩٦٢٧٩٩٢٩١٧٠٢
٠٠٩٦٢٧٩٦٨٠٣٦٧٠

هاتف :٠٠٩٦٢٦ ٤٦٥٢٢٧٢
فاكس:٠٠٩٦٢٦ ٤٦٥٣٣٧٢

dar.almajd@hotmail.com
dar.amjad2014dp@yahoo.com

عمان - الأردن - وسط البلد- مجمع الفحيص - الطابق الثالث



